

Distr.
GENERAL

E/1993/85
24 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٢
٢٨ حزيران/يونيه - ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٣
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

تقرير الأمين العام

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٢ حتى الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣. وقد عقدت ثلاثة من اللجان الإقليمية الخمس دوراتها العادلة أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٢. فقد عقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دورتها الثامنة والأربعين في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ نيسان/أبريل، وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورتها التاسعة والأربعين في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٩ نيسان/أبريل وعقدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا الدورة الثامنة والعشرين للجنة والاجتماع التاسع عشر لمؤتمر الوزراء في أديس أبابا في الفترة من ٣ إلى ٦ أيار/مايو والاجتماع الرابع عشر للجنة التحضيرية التقنية الجامعية في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل.

وحتى عام ١٩٨٣ كان تقرير الأمين العام بشأن التعاون الإقليمي يشمل فرعاً عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تحدث داخل المناطق. ونظراً لتوفر معلومات مماثلة إلى المجلس في شكل موجزات للدراسات الاستقصائية الاقتصادية للمناطق الخمس، فقد تقرر استبعاد ذلك الفرع من التقرير المتعلق بالتعاون الإقليمي (انظر "موجز الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا، ١٩٩٣-١٩٩٢" (E/1993/54) و"موجز الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٢" (E/1993/52) و"موجز الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٢" (E/1993/46) و"موجز الدراسة الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا، ١٩٩٢-١٩٩١" (E/1993/53) و"موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٢" (E/1993/48)).

يتضمن هذا التقرير خمسة فروع: يتناول الفرع الأول - ألف المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها. كما يتناول الفرع ألف - باء المسائل التي يلقت إليها انتباه المجلس. أما الفرع الثاني فيلقي أضواء على أعمال اللجان الإقليمية. ويقدم الفرع الثالث تقارير عن اجتماعات الأمانة التنفيذية للجان الإقليمية التي عقدت أثناء السنة. ويتضمن الفرع الرابع معلومات عن تنفيذ قرار المجلس ٤٣/١٩٩٢ بشأن تعزيز دور اللجان الإقليمية. ويقدم الفرع الخامس تقارير عن موضوع يتعلق بالتعاون الأقليمي ويهتم جميع المناطق، استجابة لقرار المجلس ١٧٤/١٩٨٢.

ستوفر التقارير السنوية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لافريقيا مزيداً من المعلومات الأساسية بشأن المسائل التي يعالجها هذا التقرير. وسيصدر تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن دورتها الثامنة والأربعين بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ١٧ (E/1993/37). كما سيصدر تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن دورتها التاسعة والأربعين مثل المرجع السابق الملحق رقم ١٦ (E/1993/36); أما تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا عن الاجتماع التاسع عشر لمؤتمر الوزراء والدوره الثامنة والعشرين للجنة فسيصدر على غرار الوثائق السابقة بوصفه الملحق رقم ١٨ (E/1993/38).

المحتويات (قابع)

الصفحة	القرارات
أولا -	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات أو المعروضة عليه للاطلاع ٥٢- ١
ألف -	المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات ٥- ١
١ -	اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١
٢ -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهدائى ٤- ٢
٣ -	اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٥
باء -	مسائل يوجه إليها انتباه المجلس ٥٢- ٦
١ -	اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١٧- ٦
٢ -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهدائى ٢٤- ١٨
٣ -	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٢٨- ٢٥
٤ -	اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٥٢- ٢٩
ثانيا -	أعمال اللجان الإقليمية ١٧٣- ٥٣
ألف -	اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٧٩- ٥٣
باء -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهدائى ٩٥- ٨٠
جيم -	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٣١- ٩٦
دال -	اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٥٩-١٣٢
هاء -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٧٣-١٦٠
ثالثا -	اجتماعات الأمانات التنفيذية للجان الإقليمية ٢١٨-١٧٤
ألف -	اللامركزية ١٩٣-١٧٦
باء -	القضايا الناجمة عن الدورات التي عقدتها اللجان مؤخرا ٢٠١-١٩٤

المحتويات (تابع)

الصفحة	القرارات	
٧٥	٢٠٣-٢٠٢	برنامـج للتنمية جـيم - دـال -
		الاستعدادات الجارية لتنفيذ ومتابعة البرامج العالمية ولاسيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمـر العالمي الرابع المعنى بالمرأة ومؤتمـر الأمم المتحدة الثاني المعنى بالمستوطنات البشرية (المؤـلـث الثاني) هـاء -
٧٦	٢٠٩-٢٠٤	التعاون الأقـالـيمي في مجالـات الطـاـقة وتسهـيل التجـارـة والـنـقل وـاو -
٧٨	٢١٢-٢١٠	مسـائل أـخـرى رـابـعا -
٧٨	٢١٨-٢١٣	تعـزيـز دور اللـجان الإـقـليمـية لـتشـجـيع التـعاـون دون الإـقـليمـي والإـقـليمـي وأـقـالـيمي خـامـسا -
٧٩	٢١٩	المـوضـوع المـتـصل بـالـتـعاـون الأـقـالـيمي، ذـو الـاـهـتمـام المشـترـك لـدى جـمـيع الأـقـالـيم
٨٠	٢٢٠	

أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات أو المعرضة عليه للاطلاع

ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات

١ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١ - اتخذت اللجنة المقررات التالية التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات:

المقرر ألف (٤٨) - توصية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعدم اشراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا

إن اللجنة الاقتصادية لأوروبا،

إذ تضع في اعتبارها قرار الجمعية العامة ١/٤٧

توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يقرر عدم اشراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في أعمال لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا طالما ظلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) محرومة من الاشتراك في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المقرر نون (٤٩) - توصية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعديل اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

إن اللجنة الاقتصادية لأوروبا،

إذ تؤكد على أهمية الإصلاح الاقتصادي والسياسي الذي يجري حاليا في البلدان الناشئة عن البلدان الأعضاء السابقة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا،

وإذ تسعى لتأمين مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الأنشطة التي تضطلع بها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة.

١ - توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعديل المواد ٣ و ٧ و ٩ و ١٠ من اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأوروبا على النحو التالي:

"المادة ٣: تلغى؛"

المادة ٧: أعضاء اللجنة هم الأعضاء الأوروبيون في الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وسويسرا^(١) وإسرائيل^(٢). ونظرا لأن الاتحاد السوفياتي السابق كان عضواً أوروبياً في الأمم المتحدة فإن الدول الأعضاء الجديدة في الأمم المتحدة التي كانت جمهوريات تقع في الجزء الآسيوي من الاتحاد السوفياتي السابق يحق لها أن تصبح أعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا والأمم المتحدة؛

"المادة ٩: تلغى؛"

"المادة ١٠: تلغى؛"

٢ - تحظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا سوف تجري مشاورات مع اللجان المعنية الأخرى قبل وضع ترتيبات عملية لتوسيع نطاق أنشطتها كي يشمل الأعضاء الجدد التي يشملها النطاق الجغرافي للجان الإقليمية الأخرى وذلك لتفادي الازدواجية؛

٣ - توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعتمد في دورته العادية في عام ١٩٩٣ مشروع المقرر المبين أدناه.

مشروع مقرر

تعديلات لاختصاصات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً بالتوصية الواردة في المقرر ثون (٤٨) الذي اعتمدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الثامنة وأربعين، يقرر:

(١) عملاً بالقرار ١٦٠٠ (٥١) أصبحت سويسرا عضواً في اللجنة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٢.

(٢) عملاً بالقرار ٧٢/١٩٩١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أصبحت إسرائيل عضواً في اللجنة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ على أساس مؤقت.

(أ) الموافقة على تعديل المواد ٣ و ٧ و ٩ و ١٠ من اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأوروبا مثلاً وردت في المقرر نون (٤٨) للجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(ب) تعديل اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأوروبا تبعاً لذلك.

٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢ - أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عرضت حكومة الهند استضافة الدورة الخمسين للجنة على أن تعقد في نيودلهي أثناء الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ١٩٩٤، ووافقت على تحمل كل المسؤولية عن النفقات الإضافية المتصلة بالإدارة والنقل والمالية. وسيقوم الأمين التنفيذي بعد التشاور مع الحكومة المضيفة والرئيس بتحديد الموعيد الفعلي لانعقاد الدورة وإخبار الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين، تبعاً لذلك. وقررت اللجنة أن تعقد دورتها الخمسين في نيودلهي وفقاً للفقرة ٤ (و) من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ رهنا بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

٣ - عند اعتماد القرار ٢/٤٩ بشأن تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج العمل الإقليمي للمرحلة الثانية (١٩٩٦-١٩٩٢) لعقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ وافقت اللجنة على مشروع القرار التالي لكي يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

مشروع قرار

تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج العمل الإقليمي للمرحلة الثانية
١٩٩٦-١٩٩٢ من عقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

يوصي الجمعية العامة بأن تعتمد القرار التالي:

"إن الجمعية العامة،"

"إذ تلاحظ القرار ١/٤٩ المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ الذي أصدرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج العمل الإقليمي للمرحلة الثانية (١٩٩٦-١٩٩٢) لعقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ،"

"وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٣٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ والذي أعلنت فيه الجمعية عقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ أثناء الفترة ١٩٩٤-١٩٨٥ وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي رقم ٨٧/١٩٨٤ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ بشأن عقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٤-١٩٨٥،

"وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٥/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ والذي حث فيه المجلس جميع المنظمات ذات الصلة ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المساهمة بشكل فعال في صياغة وتنفيذ برنامج العمل الإقليمي للنصف الثاني من العقد وإلى مقرر الجمعية العامة ٤٥٣/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والذي أيدت فيه الجمعية قرار المجلس ٧٥/١٩٩١.

"وإذ تؤكد من جديد أهمية المرحلة الثانية (١٩٩٦-١٩٩٢) لعقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ،

"وإذ يقلقها أنه لن يمكن تنفيذ برنامج العمل الإقليمي على نحو فعال وكفؤ دون توافر الأموال اللازمة ولاسيما من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإذ تلاحظ مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد،

"١ - طلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي ضوء مقرر الجمعية العامة ٤٥٣/٤٦ أن يعيد النظر في مقرره بشأن مستوى التمويل المقدم لتنفيذ برنامج العمل الإقليمي، وذلك لإحداث أثر أكبر في المرحلة الثانية (١٩٩٦-١٩٩٢) لعقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ؛

"٢ - طلب من المانحين الثنائيين الإحاطة بمقرر الجمعية العامة ٤٥٢/٤٦ وذلك لضمان التنفيذ الفعال للبرنامج الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري المسؤول عن النقل والاتصالات؛

"٣ - تدعو الحكومات التي في وسعها المساهمة في تنفيذ البرنامج الذي وافق عليه اجتماع الوزراء المسؤول عن النقل والاتصالات أن تفعل ذلك؛

"٤ - طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الإجراء المتتخذ إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة وأذربعين".

"٤ - طلبت اللجنة في قرارها ٤/٤٩ بشأن السكان والتنمية المستدامة: الأهداف والاستراتيجيات في القرن الحادي والعشرين، أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بلفت اهتمام الجمعية للقرار. ونص القرار هو كما يلي:

السكن والتنمية المستدامة: الأهداف والاستراتيجيات لغاية
القرن الحادي والعشرين

"إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ،"

"إذ تشير إلى قرارها رقم ٤٨ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن مؤتمر السكان الرابع لآسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٩٢ الذي أشارت فيه إلى قرارها بعقد المؤتمر بوصفه اجتماعاً وزارياً بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بغية استعراض التغيرات الطارئة في حالة السكان خلال الثمانينات والتركيز على التصورات بشأن السياسات والبرامج السكانية خلال التسعينات في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ،

"وإذ تسلم بأن إدماج العوامل السكانية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية مسألة حاسمة وأن التخفيف من حدة الفقر أساسى لتحقيق التنمية المستدامة،

"وإذ تضع في اعتبارها ما أحرزه الأعضاء والأعضاء المنتسبون من تقدم كبير في الاستجابة لنداء آسيا والمحيط الهادئ من أجل العمل في مجال السكان والتنمية الذي اعتمدته مؤتمر السكان الثالث لآسيا والمحيط الهادئ المعقد في كولومبو في عام ١٩٨٢، والدور الذي اضطلعت به الأمانة وال蔓اخون وخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ ذلك النداء،

"وإذ تلاحظ أهمية المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في عام ١٩٩٤"

"١ - ترحب باعتماد مؤتمر السكان الرابع لآسيا والمحيط الهادئ، المعقد في بالي، باندونيسيا في الفترة من ١٩ إلى ٢٧ آب/اغسطس ١٩٩٢، إعلان بالي المتعلق بالسكان والتنمية المستدامة، وتحت توصيات ذلك الإعلان؛

"٢ - تتحث جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين على اتخاذ إجراءات مبكرة وفعالة لتنفيذ إعلان بالي من خلال توفير الموارد المالية والبشرية الكافية؛

"٣ - تحدث كذلك جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين والأمين التنفيذي على بذل قصارى جهودهم لإدراج شواغل السكان والبيئة والتنمية في مدخلاتهم في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛

"٤ - تدعو البلدان المانحة والوكالات الممولة، وبوجه خاص صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى تقديم الدعم الفني والمالي لتنفيذ إعلان بالي؛

٥ - طلب من الأمين التنفيذي, بصفته رئيساً للمركز الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، القيام بما يلي:

"أ)" مساعدة الأعضاء والأعضاء المنتسبين في تنفيذ إعلان بالي من خلال البدء بأنشطة ملائمة واستعراض تقدمها وتقييمه;

"ب)" التعاون مع الأعضاء والأعضاء المنتسبين في تنفيذ إعلان بالي والسعى، في ضوء انخفاض الموارد المالية والبشرية المكرسة لبرنامج السكان الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، من أجل حشد الموارد لهذا الغرض؛

"ج)" موافقة الأضطلاع بدور في مجال الدعوة في تخطيط وتنفيذ البرامج السكانية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بل، وتكثيف هذا الدور، في ضوء إعلان بالي؛

"د)" نشر المعلومات عن طريق المنشورات المنتظمة وغير ذلك من الوسائل الملائمة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان بالي والتحديات التي تواجهها البلدان في المنطقة في تنفيذ هذا الإعلان؛

"ه)" تقديم تقارير إلى اللجنة في فترات دورية عما يحرز من تقدم؛

"و)" تنظيم اجتماع لكتاب المخططين وواضعي السياسات لإدراج توصيات إعلان بالي على نحو ملموس في الوثيقة الإقليمية للمؤتمر العالمي في القاهرة؛

٦ - تدعى الأمين التنفيذي, لدى إحالته هذا القرار إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يطلب توجيه انتباه الجمعية العامة إليه".

٣ - اللجنة الاقتصادية لفريقيا

٥ - في الدورة الثامنة والعشرين للجنة والجلسة التاسعة عشرة لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لفريقيا المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٣ إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٣، أوصى مؤتمر الوزراء بمشاريع القرارات التالية لاعتمادها من قبل المجلس:

مشروع القرار الأول

الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٣)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن عقد مؤتمر
قمة عالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥.

واقتناعا منه بأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سيتيح فرصة فريدة لتركيز اهتمام جميع
البلدان على الشواغل الاجتماعية والبشرية الرئيسية ولتعزيز السياسات وتوسيع التعاون الدولي من أجل
التصدي لهذه الشواغل بصورة فعالة.

واقتناعا منه كذلك بأن لا فريقا حصة خاصة في مؤتمر القمة ونتائجها،

وإذ يدرك استمرار التدهور الشديد للظروف الاجتماعية والبشرية في إفريقيا وال الحاجة إلى عكس
اتجاه هذه الحالة غير المقبولة، على وجه الاستعجال،

وقد عقد العزم على كفالة مشاركة إفريقيا بصورة فعالة في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة وفي
مؤتمر القمة ذاته،

١ - يبحث الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا على المشاركة بفعالية في الأنشطة
التحضيرية لمؤتمر القمة، لا سيما اجتماعات اللجنة التحضيرية التي أنشأناها الجمعية العامة؛

٢ - يؤكد على الحاجة إلى تبني الدول الأعضاء في اللجنة موقفنا إفريقيا مشتركا بشأن
المسائل التي سيناقشها المؤتمر؛

٣ - يقرر أن يتولى اجتماع كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ لمؤتمر الوزراء الأفاريقين المسؤولين عن
التنمية البشرية، وهو الاجتماع الذي سيكون بمثابة الاجتماع التحضيري الإقليمي لمؤتمر القمة، صياغة
موقف إفريقي مشترك بشأن المسائل التي ستعرض على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

القرار ٧٤٩ (د - ٢٨) للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا. (٣)

٤ - يطلب من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يقوم، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بإعداد الوثائق الازمة للجتماع، بما فيها مشروع موقف افريقي مشترك بشأن المسائل المعروضة على مؤتمر القمة؛

٥ - يطلب كذلك من الأمين التنفيذي للجنة إحالة الموقف الافريقي المشترك إلى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة، الذي تقرر أن يعقد في نيويورك في الفترة من ١٣ كانون الثاني/يناير إلى ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤.

مشروع القرار الثاني

عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا^(٤)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الذي يعلن الفترة ٢٠٠٠-١٩٩١ بوصفها عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي اعتمد برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني وقرر تعديل الفترة بالنسبة للعقد ليشمل السنوات ١٩٩٣-٢٠٠٢،

وإذ يضع في اعتباره القرار ٧٣٩ (د - ٢٧) للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا ومقرره Dec.1 (د-٢٧) المؤرخ في نيسان/ابril ١٩٩٢ بشأن التنمية الصناعية لافريقيا،

وإدراكا منه للحاجة إلى المواءمة بين عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا وعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا،

وإذ يضع في اعتباره الأحكام ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢

- ١ - يفوض للجتماع الحادي عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين الذي سيعقد في موريشيوس في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣، دراسة خطة العمل الرامية إلى مواءمة

(٤) القرار ٤٥٧ (د - ٢٨) للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا.

عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا وعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا ووضع أي توصيات بهذا الشأن:

٢ - يكرر نداءه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يخصص في إطار العنصر الإقليمي دوره البرامجية الخامسة لافريقيا (١٩٩٦-١٩٩٢) موارد كافية لدعم أنشطة البرنامج فيما يتعلق بعقد التنمية الصناعية الثاني:

٣ - ينادي المؤسسات المالية، وبوجه خاص البنك الدولي، ومصرف التنمية الافريقي وغيرهما من المؤسسات المالية، تقديم الدعم الكامل لعقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا والمساهمة بصورة فعالة في تمويل مشاريع محددة في تنفيذ البرنامج على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية:

٤ - يحث بوجه خاص البلدان الافريقية على إعطاء الأولوية لحشد مواردها المالية الخاصة بها من خلال زيادة الإدخار المحلي وتحسين إدارة الموارد الوطنية من أجل تمويل برنامج العقد وتنفيذه:

٥ - يدعو البلدان الافريقية والمؤسسات الإنمائية الافريقية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لخلق بيئة مواتية تنضي إلى استثمار القطاعات المحلية والأجنبية والخاصة وال العامة في المجال الصناعي:

٦ - يحث البلدان الافريقية على تعزيز القطاع الخاص وإشراكه بصورة كاملة في صنع القرارات وتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني:

٧ - يدعو البلدان الافريقية إلى تقديم الدعم الكافي لمنظمي المشاريع الافريقيين من أجل تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

٨ - يرجو من الجمعية العامة تقديم مزيد من الموارد إلى اللجنة الاقتصادية لافريقيا من أجل العقد، وبوجه خاص لتعزيز التعاون الصناعي في تنفيذ العقد:

٩ - يطلب أيضاً من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية موافقة موقعة أنشطتها الرامية إلى دعم الدول الأعضاء فيما تبذل من جهود لكفالة التنفيذ الفعال للعقد.

مشروع القرار الثالث

عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في إفريقيا⁽⁵⁾

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٧١٠ (د - ٢٦) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩١
الذي اعتمد فيه برنامج عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات،

وإذ يشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٣/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١
الذي بدأ به تنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات،

وإذ يشير إلى مقرر الجمعية العامة ٤٥٦/٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي يوافق على
بدء برنامج العقد ويوفر الموارد الازمة لتنفيذها،

وإذ يشير كذلك إلى قراري مؤتمر الوزراء الافريقيين للنقل والاتصالات والتخطيط
ECA/UNTACDA/Res.93/89 و ECA/UNTACDA/Res.91/84
على التوالي اللذين يوافقان على تنفيذ برنامج العقد الثاني ويدآنه، ١٩٩٣

وقد نظر في تقرير الاجتماع التاسع لمؤتمر الوزراء الافريقيين للنقل والاتصالات والتخطيط،
المعقود في أديس أبابا يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ١٩٩٣،

وإذ يضع في اعتباره أنه من المقرر اجراء تقييم واستعراض منتصف المدة الأولى لبرنامج العقد
في عام ١٩٩٤،

وإذ يلاحظ أن مشاريع جديدة ستعد لدرجتها في البرنامج في عام ١٩٩٥،

وإذ يدرك أهمية تبعة الموارد والأنشطة الترويجية الأخرى الازمة للنجاح في تنفيذ برنامج العقد
ومشاريعه على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والإقليمية،

(5) قرار المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا ٧٦١ (د - ٢٨).

وإذ يلاحظ مع الارتياح ما قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من دعم هائل لاعداد وبدء برنامج العقد الثاني،

١ - يطلب إلى مديري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظر بصورة ايجابية في تمويل أنشطة ترمي إلى دعم تنفيذ برنامج العقد خلال دورة البرمجة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي موافقة هذا التمويل؛

٢ - ينادي فرادي المؤسسات المالية الأفريقية والدولية زيادة دعمها لمشاريع برنامج العقد الثاني وأنشطته وتسهيل تمويل هذه المشاريع وأنشطتها؛

٣ - ينادي كذلك الدول الأعضاء الأفريقية كفالة تنفيذ مشاريع العقد الثاني وموافقة هذا التنفيذ بنشاط؛

٤ - يطلب إلى المؤسسات الأعضاء في لجنة تعبئة الموارد، وبصفة خاصة مصرف التنمية الأفريقي بصفته رئيساً للجنة، الاضطلاع بأنشطة لتعبئة الموارد والترويج بغرض تعزيز نجاح تنفيذ البرنامج؛

٥ - يطلب من اللجنة الاقتصادية لافريقيا، بصفتها وكالة رائدة، هي وجميع آليات عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات ذات الصلة القيام بما يلي:

(أ) اجراء تقييم منتصف المدة الأولى في عام ١٩٩٤ لبرنامج عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا، على النحو المنصوص عليه في استراتيجية التنفيذ؛

(ب) تناقح أهداف برنامج العقد واستراتيجيته في ضوء الظروف المتغيرة، إن دعت الحاجة لذلك، بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

(ج) مساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية الأفريقية في اعداد وتمحیص المشاريع الجديدة لدرجها في البرنامج في عام ١٩٩٥ على النحو المنصوص عليه في خطة تنفيذ البرنامج، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء^(١)؛

(د) تنظيم حلقتين عمل إقليميتين بشأن العقد الثاني من أجل نشر الاستراتيجية والترويج لأهداف العقد الثاني في إفريقيا،

٦ - يطلب إلى الجمعية العامة تزويد اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالموارد الالزامية من الميزانية العادلة لتمكينها من اضطلاع بفعالية وكفاءة بالأنشطة الواردة في الفقرات ٥ (أ) إلى (د) أعلاه بصفتها الوكالة الرائدة للعقد الثاني؛

٧ - يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا تقديم تقرير إليها في اجتماعها التالي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

مشروع القرار الرابع

تعزيز نظم المعلومات المتعلقة بالتنمية من أجل التعاون والتكامل الإقليميين في إفريقيا^(٧)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يساوره القلق إزاء الفجوة الدائمة الاتساع بين الشمال والجنوب في تدفق المعلومات الحيوية وفي اكتناء تكنولوجيا المعلومات واستغلالها،

وإدراكا منه لأهمية المعلومات في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين في إفريقيا، لا سيما من خلال تعزيز التجمعيات الإقليمية القائمة وإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية،

وإذ يضع في اعتباره الحاجة إلى إنشاء شبكات بيانات وقواعد بيانات على النحو المنصوص عليه في المعاهدة المنبثقة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، فضلا عن التركيز على تكنولوجيا المعلومات المحدد في اتفاقية لومي الرابعة،

وإذ يشير أيضا إلى قرارات مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٧١٦ (د - ٢٦) المؤرخ ١٢ أيار / مايو ١٩٩١ و ٧٢٦ (د - ٢٧) المؤرخ ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٩٢ و ٧٣٢ (د - ٢٧) المؤرخ ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٩٢،

(٧) قرار المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا ٧٦٦ (د - ٢٨).

وتقديرا منه لما يقدمه مركز بحوث التنمية الدولية من دعم متواصل إلى أنشطة نظام المعلومات المتعلقة بالتنمية للبلدان الأفريقية من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال المعلومات.

وتقديرا منه أيضا للتأييد الذي توفره أحدى عشرة من الدول الأعضاء من أجل تقديم مشروع "تكنولوجيا المعلومات من أجل افريقيا" كي تنظر فيه اللجنة الأوروبية مرة أخرى في إطار اتفاقية لومي الرابعة،

وإذ يلاحظ مع الارتياح أداء نظام المعلومات المتعلقة بالتنمية التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا في إيصال المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء،

وإذ يلاحظ مع الارتياح كذلك مقتراحات الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا الداعية إلى إدراج أنشطة النظام في الميزانية البرنامجية للجنة،

وإذ يضع في اعتباره الحاجة إلى تعزيز المراكز دون الإقليمية للمعلومات المتعلقة بالتنمية التابعة للجنة ليكون ذلك دعما في مجال المعلومات للتعاون والتكامل الاقتصادي بين على الصعيد دون الإقليمي،

وإذ يلاحظ مع القلق تناقص الموارد الخارجية عن الميزانية المتاحة بتنفيذ واستخدام نظم وتقنيات المعلومات المتعلقة بالتنمية؛

وإذ يلاحظ كذلك مع القلق الحالة المالية غير المستقرة لنظام المعلومات المتعلقة بالتنمية للبلدان الأفريقية والجنة إلى وضع حد لاعتماده على موارد التمويل الخارجية عن الميزانية،

وإذ يرحب باعتزام الأمين العام للأمم المتحدة تقديم موارد كافية للبرامج التي صدر بها تكليف في إفريقيا، مع ايلاء اهتمام خاص للبرامج المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، لدى اعداد مقتراحاته للميزانية البرنامجية لفترة السنطين ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

١ - يطلب من نظام المعلومات المتعلقة بالتنمية للبلدان الأفريقية وضع عناصر لاسترداد التكاليف في سياق انجازه للخدمات والمنتجات في مجال المعلومات؛

٢ - يبحث الدول الأعضاء، من أجل الحصول على مزيد من المساعدة التقنية اللازمة في مجال تطوير نظم المعلومات، على ما يلي:

(أ) اعطاء الأولوية لتطوير نظم المعلومات عند استخدام أرقام التخطيط الارشادي القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بها؛

- (ب) ايلاء النظر لأنشطة المعلومات المتعلقة بالتنمية لدى الاعلان عن تبرعاتها في عام ١٩٩٣ إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتنمية الأفريقية;
- (ج) استخدام الاعتمادات المالية، حسب الاقتضاء، لهذا الغرض، بموجب اتفاقية لومي الرابعة؛
- ٣ - ينashد على وجه الاستعجال مجتمع المانحين دعم أنشطة اللجنة الرامية إلى تعزيز قدرات المنطقة الأفريقية في مجال المعلومات المتعلقة بالتنمية؛
- ٤ - يطلب إلى اللجنة مواصلة الاضطلاع بدورها القيادي في تنسيق المعلومات والتكنولوجيا المتعلقة بالتنمية استجابة للمشاكل الانمائية الملحة في إفريقيا؛
- ٥ - يطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا التماس موارد إضافية للمرأكز دون الإقليمية المتعلقة بالتنمية التابعة للجنة في إطار البرنامج الفرعي بتطوير نظم الاحصاءات والمعلومات؛
- ٦ - يطلب إلى الجمعية العامة أن تعمل، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، على كفالة توفير أربع وظائف من الفئة الفنية ووظيفتين من الرتبة المحلية فضلاً عن موارد تتيح انجاز أنشطة البرنامج الفرعي للجنة بشأن تطوير نظم المعلومات، ابتداءً من ميزانيتها البرنامجية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

مشروع القرار الخامس

المعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتطبيط^(٨)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرارات مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٨٥ (د - ١٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ و ٤٣٣ (د - ١٧) المؤرخ ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢ و ٥٧٧ (د - ٢٠) المؤرخ نيسان/ابريل ١٩٨٥ و ٥٧٤ (د - ٢١) المؤرخ ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ و ٦١٢ (د - ٢٢) المؤرخ ٤٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧ و ٦٢٢ (د - ٢٣) المؤرخ ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ بشأن تمويل المعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتطبيط وتطویره مستقبلا.

وإذ يشير أيضا إلى قراري مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٦٦٩ (د - ٢٤) المؤرخ ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ و ٦٨٠ (د - ٢٥) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٠ اللذين ناشدا الجمعية العامة الموافقة على وجه الاستعجال، على ادراج أربع وظائف أساسية للمعهد في الميزانية العادية،

وإذ يضع في اعتباره قرار مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٧٢٦ (د - ٢٧) المؤرخ نيسان/ابريل ١٩٩٢، بشأن تعزيز اللجنة الاقتصادية لافريقيا من أجل مواجهة تحديات التنمية في افريقيا في التسعينات، والذي أعرب عن الامتنان للجمعية العامة لتقديمها إلى المعهد منحة تغطي تكاليف الوظائف الأربع من الفئة الفنية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣، مما مكنته من المساهمة في عملية تعزيز القدرة التنفيذية للجنة على التصدي للتحديات التي تواجه افريقيا في التسعينات،

وإذ يشير أيضا إلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٢/١٩٨٥ و ٧٢/١٩٩٠ المؤرخين ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٠ اللذين أوصيا، في جملة أمور، بإدراج أربع وظائف أساسية من الفئة الفنية في الميزانية العادية للأمم المتحدة كمساهمة في تمويل المعهد على المدى البعيد ولتمكينه من الاضطلاع على أساس مستمر ومطرد ببرامج عمله ومهامه الموافق عليها،

وإذ يلاحظ أن وحدة التفتيش المشتركة قد أوصت، بعد أن اجراء دراسة شاملة لحالة المعهد في تقريرها لعام ١٩٩٠ (JI4/REP/90/4)، بانشاء ثماني وظائف دائمة في الميزانية العادية لإزالة حالة عدم التيقن التي تتكرر سنويا بشأن ميزانية المعهد والتعويض عن الاعتماد على التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(٨) قرار المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا ٧٦٨ (د - ٢٨).

وإذ يضع في اعتباره أن سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتطلب عدم تشجيع تمويل الوظائف الأساسية في المعاهد من قبيل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتحفيظ، وأن البرنامج يقدم الدعم حاليا إلى مشروع في المرحلة التحضيرية يستهدف تحسين القدرات التنفيذية للبحوث، والتدريب والربط الشبكي على المدى القصير، والخدمات الاستشارية/خدمات الخبرة الاستشارية، والمراجعة الإدارية للحسابات،

وإذ يثنى على تزايد جهود الدول الأعضاء في سبيل الوفاء بانتظام بالتزاماتها تجاه المعهد من خلال دفع اشتراكاتها المقررة السنوية؛

وإذ يلاحظ مع التقدير أن الموارد التي وضعت تحت تصرف المعهد، في شكل المنحة المتعلقة بالوظائف الأربع من الفئة الفنية للسنوات ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، قد استخدمت على نحو مثمر، وأن الانجازات الأخيرة في مجال تنشيط المعهد وتحسين قدرته على الانجاز لم تكن لتحقق لو لا هذه الموارد،

وإذ يلاحظ مع الاهتمام المحاولات التي تبذل بنجاح مطرد لتوليد إيرادات مستقلة بمختلف الوسائل ووضع المشاريع التنفيذية للتمكن من تمويلها من وكالات ثنائية متعددة وغيرها من الوكالات المانحة،

واقتناعا منه بأن المعهد، في ضوء التوسيع الجاري في ميادين أنشطته لتشمل مجالات المواضيع المتصلة بإدارة التنمية عموما، سيضطلع في السنوات المقبلة بدور أكبر أهمية كذلك في تعزيز التنمية المطردة في أفريقيا،

وإذ يرى أن المعهد هو المؤسسة الأقليمية الوحيدة الثنائية اللغة، من نوعها في أفريقيا وأن لديه سجلا بارزا في تقديم خدمات التدريب والبحوث إلى البلدان الأفريقية في مجال التنمية الاقتصادية والتحفيظ،

وإذ يرى أيضا أن هناك طلبات متزايدة تتقدم بها حاليا الدول الأعضاء ومنظماتها الحكومية الدولية للحصول على خدمات المعهد، وبوجه خاص من أجل برامج تدريب تعد خصيصا لكل منها،

وإذ يرى كذلك أن مؤسسات الأمم المتحدة الناظرة في المناطق الأخرى قد استفادت من الوظائف المدرجة في الميزانية العادية،

وإدراكا منه للطابع الملحق لتحقيق الاستقرار في تمويل الوظائف الأساسية في المعهد؛

١ - يناشد على وجه الاستعجال الجمعية العامة تحويل المنحة المقدمة إلى المعهد إلى وظائف ثابتة من الفئة الفنية في الميزانية العادية على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا؛

٢ - يناشد كذلك الجمعية العامة أن تقدم أنواعا أخرى من الموارد من أجل تنفيذ البرامج، على النحو المطلوب في العنصر الخاص بالمعهد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ للجنة:

٣ - يطلب إلى الدول الأعضاء القيام، في اللجنة الخامسة للجمعية العامة وفي المحافل الأخرى ذات الصلة، بتأييد الطلبات المتعلقة بتوفير أربع وظائف ثابتة من الفئة الفنية للمعهد كحد أدنى في إطار الميزانية البرنامجية للجنة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤:

٤ - يطلب إلى الدول الأعضاء موصلة دعمها للمعهد بدفع اشتراكاتها وبزيادة الاستفادة من مختلف أنواع الخدمات التي يقدمها:

٥ - يبحث الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة المعهد على موصلة جهودهما لتعبئة الموارد الخارجية عن الميزانية وغيرها من الموارد التكميلية لتمكين المعهد من تنفيذ برامجها الموسعة.

باء - مسائل يوجه إليها انتباه المجلس

١ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

أنشطة اللجنة التي تستهدف تقديم المساعدة إلى
بلدان المنطقة المارة بمرحلة انتقال إلى الاقتصاد
السوقى وادماج تلك البلدان في الاقتصاد الأوروبي
والعالمي
المقرر باء (٤٨) -

٦ - أشارت اللجنة إلى قراري الجمعية العامة ١٨٧/٤٧ و ١٧١/٤٧، وأكدت من جديد أهمية برنامج أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لمساعدة البلدان المارة بمرحلة انتقال. وأخذت في اعتبارها الصعوبات التي تواجهها تلك البلدان في تمويل تلك الأنشطة والمشاركة فيها، وبالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة في الميزانية العادية، فقد دعت اللجنة البلدان والمنظمات والجهات المانحة الخاصة إلى المساهمة في الصندوق الاستثماري للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا من أجل دعم الأنشطة المتعلقة بقضايا فترة الانتقال. وأكدت أهمية الجهود المبذولة لتحسين فرص وصول منتجات البلدان المارة بمرحلة انتقالية إلى الأسواق الدولية، آخذة في الاعتبار الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة، حتى تتمكن من تعزيز امكاناتها الاقتصادية ودعم الإصلاح الهيكلي. وطلب إلى الأمين التنفيذي إبلاغ الأمين العام بعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذي الصلة للاستعانت به في تقاريره إلى الجمعية العامة عن دور منظومة الأمم المتحدة في معالجة المشاكل التي تواجهها الاقتصاديات المارة بمرحلة انتقال بما في ذلك الصعوبات التي تعيق ادماجها في الاقتصاد العالمي، والإجراء الذي يمكن اتخاذه لدعم عملية التحول إلى القطاع الخاص. كما طلب إلى الأمين

التنفيذي تقديم مقترنات بشأن تنوع الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا لمساعدة البلدان المارة بمرحلة انتقال آخذًا في الحسبان مناقشات الجمعية العامة بشأن التقارير المذكورة أعلاه.

المقرر جيم (٤٨) -
التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط في ضوء الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا

٧ - إذ سلمت اللجنة بأن من شأن تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أن ساهم في تشجيع الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإذ أدركت الحاجة إلى تنمية ذلك التعاون في ضوء الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا، وميثاق باريس لإقامة أوروبا جديدة ووثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢ "تحديات التغيير" رحبت بالإعلان الصادر عن اجتماع القمة لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا، الذي سلم بأن التغيرات التي تشهدها اوروبا لها صلة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في تلك المنطقة يمكن أن تخلف أثرا على اوروبا. وأكدت اللجنة الحاجة إلى تكريس جهود خاصة لحماية النظم الايكولوجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ودعت الأمين التنفيذي إلىمواصلة اجراء الدراسات العملية المنحى بشأن التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأعربت عن ارتياحها للأنشطة التي تضطلع بها مراكز النقل الثلاثة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأشارت إلى العمل المشترك بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا لتقديم الدراسات المتعلقة بإقامة وصلة دائمة عبر مضيق جبل طارق. ورحبت اللجنة بنتائج الحلقة الدراسية للمكاتب الاحصائية في بلدان البحر الأبيض المتوسط (عن الاحصاءات المتعلقة بالبيئة والسياحة والهجرة) ونوهت بنتائج اجتماع الخبراء المعنى بمشاكل المستوطنات البشرية في اوروبا الجنوبية بشأن "التصميم وفن العمارة ومن المناطق الحضرية فيما يتعلق بمناخ البحر الأبيض المتوسط والتنمية المستدامة" مما يؤكد الحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة ملائمة للمتابعة في هذه المجالات. وطلب إلى الأمين التنفيذي أن يواصل تيسير المشاورات بشأن برنامج المساعدة التقنية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وبرنامج العمل الخاص لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، بغرض زيادة وتعزيز الادارة والتنمية البيئيتين في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

المقرر دال (٤٨) - عمل اللجنة وأنشطتها المقبلة

٨ - ادراكا من اللجنة لأهمية دورها كأداة لتنفيذ مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي أشارت إلى ولاليتها القاضية بالمشروع والاشتراك في التدابير الرامية إلى تسهيل العمل المتضاد للتعزيز الاقتصادي في اوروبا، وناشدت الهيئات الاقتصادية الدولية الأخرى ذات الصلة دراسة امكانية مساهمتها في ذلك الجهد. وطلبت اللجنة من هيئاتها الفرعية أن تراعي أحکام وثائق مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا التي تدعو إلى التنفيذ المتعدد الأطراف داخل إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ودعتها إلى المساهمة في متابعة المحفل الاقتصادي لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا بشأن المسائل الداخلة في نطاق

اختصاص اللجنة الاقتصادية لأوروبا والتي يمكن أن تقدم بتصدّها ما لديها من خبرة فنية وتجارب. ووافقت اللجنة على برنامج عملها للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤، وأيدت، من حيث المبدأ ورها باجراء استعراض في دورتها التاسعة والأربعين، برنامج عملها للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٧. وفي ضوء قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما قرار الجمعية العامة ١٦٦/٤٧ بشأن التعاون والمساعدة الدوليين للتحفيز من حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير انشاها، طلبت اللجنة من الأمين التنفيذي إبلاغ الأمين العام بعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذي الصلة حتى يمكن ادراجها في تقاريره الى الجمعية العامة، ودعت هيئاتها الفرعية الى أن تنظر في العمل التي يمكن أن تساهم به في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ودراسة الاجراءات التي يمكن اتخاذها للمساهمة في البرامج العالمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمرات العالمية والسنوات الدولية المقبلة أو الحديثة العهد.

المقرر هاء (٤٨) - توفير الموارد الكافية لخدمة القطاعات ذات الأولوية

والقطاعات الأخرى في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٩ - إذ أدركت اللجنة أن فعالية وكفاءة ادارة اللجنة الاقتصادية لأوروبا يتوقفان على توفير الموارد البشرية والمالية، بشكل موثوق بما في ذلك توفير المهنيين الماهرين، وإذ أدركت أيضاً أن زيادة العضوية قد أدت إلى توسيع أنشطة اللجنة وفرضت مطالب إضافية على مواردها المستغلة جهد الطاقة، أعربت عن قلقها لأن عدم ملء الشواغر من الرتبة الفنية يعرقل بشكل خطير الأعمال التقنية والعملية ذات الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء، كما يعرقل مقدرة الأمانة على الاستجابة إلى الاحتياجات المتزايدة للبلدان المارة بمرحلة انتقال، وأعربت اللجنة عن قلقها أيضاً إزاء الصعوبات الإجرائية التي تواجهها في تعين الموظفين المؤهلين، وأكدت من جديد الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على اتخاذ إجراء عاجل لتوفير الموارد اللازمة لحفظ على كفاءة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وفعاليتها. وطلبت اللجنة من الأمين التنفيذي أن يوجه انتباه الأمين العام لهذا المقرر.

المقرر واو (٤٨) - التعاون في ميدان البيئة والتنمية المستدامة

١٠ - إدراكاً من اللجنة لأهمية التنمية المستدامة بالنسبة للمجتمع العالمي ككل ولأعضاء اللجنة بشكل خاص، وإذ لاحظت مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية والأحكام المتصلة باللجان الإقليمية من جدول أعمال القرن ٢١، أكدت من جديد أن التعاون في ميدان البيئة والتنمية المستدامة يدخل في عداد أولوياتها. ودعت هيئاتها الفرعية إلى تعزيز التنمية المستدامة لتكون أحد المبادئ التوجيهية لجميع أنشطتها ذات الصلة، وإلى مراعاة تتابع وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، في برامج عملها، ووضع مقترنات عملية حسب الاقتصاد. وعلى نحو ما دعا إليه جدول أعمال القرن ٢١، طلبت إلى الأمين التنفيذي أن يدرس الإمكانيات العملية لتنظيم مؤتمر إقليمي عن النقل والبيئة. ودعت الدول الأعضاء والجماعة الأوروبية إلى الانضمام إلى اتفاقيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ميدان البيئة، وشجعت كبار المستشارين المعنيين بمشاكل البيئة والمياه على استعراض تدابير تنفيذ تلك الاتفاقيات وبرتوكولاتها والتحقق منها.

ولاحظت اللجنة التقدم المحرز في مشروع الكفاءة في استخدام الطاقة لعام ٢٠٠٠، ولا سيما إنشاء مناطق للبيان العملي للكفاءة في استخدام الطاقة، وشجعت على زيادة تعزيز التجارة والتعاون في مجال ممارسات التكنولوجيا والإدارة السليمة بيئياً والقائمة على الكفاءة في استخدام الطاقة، ولا سيما بين البلدان المارة بمرحلة انتقال.

المقرر زاي (٤٨) - التعاون في ميدان النقل

١١ - إذ سلمت اللجنة بالمشاكل التي تواجهها البلدان المارة بمرحلة انتقال في استخدامات آليات للاقتصاد السوقى في ميدان النقل، إذ أكدت أهمية إقامة شبكة تتسم بالكفاءة من الهياكل الأساسية للنقل من أجل تنمية اقتصادات تلك البلدان، أكدت اقتناعها بأن للجنة دوراً بارزاً في مجال التعاون الإقليمي في مجال النقل، وشجعت الأمانة على وضع عناصر لإصدار ميثاق أوروبي بشأن النقل. وأيدت اللجنة المقرر القاضي بإعلان أسبوع لسلامة الطرق الأوروبية في عام ١٩٩٥. وأيدت العمل المضطلع به لاستكمال أو توسيع اتفاقيات النقل القائمة للجنة الاقتصادية لأوروبا، مرحبة بالعدد المتزايد للأطراف المتعاقدة في اتفاقيات اللجنة واتفاقياتها، ودعت الحكومات التي لم تنضم بعد إليها إلى دراسة إمكانيات القيام بذلك. وأكدت أهمية تنفيذ نظام متماسك لشبكات الهياكل الأساسية للنقل في أوروبا. ولاحظت اللجنة نتائج الحلقة الدراسية المتعلقة بأثر الأبعاد المتزايدة لوحدات التحميل على النقل المشترك وأكّدت ضرورة زيادة المواءمة بين الأنظمة الدولية لنقل السلع الخطرة.

المقرر حاء (٤٨) - التعاون والتنمية المستدامة في ميدان الصناعة الكيميائية

١٢ - إذ أشارت إلى الفصول المتعلقة بتشجيع زيادة نطاق الانتاج وتنظيم المشاريع القائمة على الإحساس بالمسؤولية من جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، من أجل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة لاحظت مع الاهتمام النتائج التي اعتمدتها الاجتماع الرفيع المستوى المعنى بالتعاون والتنمية المستدامة في الصناعة الكيميائية، ورحبـت بالجهود المشتركة للحكومات والقطاع الصناعي الخاص والمنظمات الدولية في سبيل تعزيز استدامة تنمية الصناعة الكيميائية. وأكـدت اللجنة أهمية أنشطة متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعـون "الصناعة الكيميائية - التنمية الاقتصادية والإيكولوجية المستدامة"، ودـعت الفريق العامل المعنى بالصناعة الكيميائية إلى التعاون مع هيئاتها الفرعية الرئيسية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

المقرر طاء (٤٨) - تقديم التقارير من الهيئات الفرعية إلى اللجنة

١٣ - بعد أن أكدت اللجنة الحاجة إلى توفير تدفق كافٍ من معلومات بين اللجنة وهيئاتها الفرعية، وشددت على الحاجة إلى تعزيز إمكانية المقارنة بين المعلومات من أجل معالجة القضايا الشاملة لعدة/..

قطاعات على نحو ملائم، اتخذت قرارا بشأن وضع جدول اجتماعات هيئاتها الفرعية وشكل ومحفوظ تقاريرها.

المقرر ياء (٤٨) - تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهد في دراسة الآثار الناجمة عن حادثة مفاعل تشيرنوبيل للطاقة النووية وتخفيضها وتقليلها إلى الحد الأدنى

١٤ - بعد أن أشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ١٦٥/٤٧ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨/١٩٩٢، أعربت عن قلقها البالغ إزاء الآثار المستمرة لكارثة تشيرنوبيل على حياة وصحة السكان في المناطق المتأثرة ولا سيما الأطفال. وإدراكا من اللجنة للحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل التخفيف من الآثار الإشعاعية والصحية والاقتصادية - الاجتماعية والنفسية والبيئية لكارثة تشيرنوبيل وتخفيضها وإقلال منها إلى الحد الأدنى هي وآثارها الطويلة المدى، سلمت بأهمية موافصلة تقديم المساعدة إلى البلدان المتأثرة بالحادثة. ودعت هيئاتها الفرعية إلى النظر في إمكانية اشتراكها في هذا العمل، واضعة في الاعتبار أنشطة المنظمات الدولية الأخرى. وطلبت إلى الأمين التنفيذي دراسة إمكانية توفير الخبرة الفنية بشأن المشاريع الرامية إلى إقلال إلى الحد الأدنى من آثار الحادثة والمساهمة في الاستعراض التحليلي الذي يجريه الأمين العام لأنشطة الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع طبقا لقرار الجمعية العامة ١٦٥/٤٧.

المقرر كاف (٤٨) - مساهمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، بيجينغ ١٩٩٥

١٥ - بعد أن أشارت اللجنة إلى القرارات المختلفة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة مركز المرأة بشأن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، والدعوة إلى المؤتمر العالمي المعنى بالمرأة المقرر انعقاده في عام ١٩٩٥، قررت أن تعقد في نهاية عام ١٩٩٤ اجتماعا تحضيريا إقليميا أوروبايا للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة. ودعت الحكومات والمنظمات في المنطقة إلى المساهمة بنشاط في التحضير لذلك الاجتماع وطلبت إلى الأمين التنفيذي إعداد قائمة بالمنظمات غير الحكومية المؤهلة للاشتراك طبقا لتعريف استيفاء الشروط المستخدم في المؤتمر العالمي. ووضعت اللجنة الخطوط العريضة لجدول اعمال الاجتماع التحضيري وطلبت إلى الأمين التنفيذي المضي قدما في تنظيم الاجتماع، بشرط توفر التمويل الكافي النقدي والعيني ودعت الدول الأعضاء إلى النظر في المساهمة في تقديم أموال تحقيقا لتلك الغاية.

المقرر لام (٤٨) - التحضير للدورة السنوية وتنظيمها

١٦ - اتخذت اللجنة قراراً بشأن منهجية التحضير لدورتها السنوية بشأن هيكل ومحفوظ المناقشة وأثناء الدورة.

المقرر ميم (٤٨) - تعديل النظام الداخل للجنة الاقتصادية لأوروبا

١٧ - طبقاً للفقرة ١٥ من صلاحيات اللجنة والمادة ٥٥ من نظامها الداخلي، وإذ أكدت الزيادة الأخيرة في عضويتها فضلاً عن أهمية الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية في البلدان الأعضاء، قررت تعديل نظامها الداخلي وطلبت إلى الأمين التنفيذي أبلاغ المجلس الاقتصادي الاجتماعي بهذا المقرر.

٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٨ - في القرار ٣/٤٩ المتعلق بإعلان طهران بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي لآغراض التصنيع الموجه تكنولوجيا في آسيا والمحيط الهادئ، أشارت اللجنة إلى إعلان يجيز بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا وكررت تأكيد الحاجة الملحة إلى نشر رخص التنمية ليشمل جميع بلدان المنطقة. فتحسين الأداء الديني للمنطقة عموماً، مما يتحقق بزيادة التعاون الاقتصادي ودون الإقليمي وبإدماج أقل الاقتصادات نمواً، والاقتصادات الجزرية النامية والمتضررة المارة بمرحلة انتقال في المنطقة في صلب الاقتصاد العالمي، إنما يستلزم توسيع نطاق التجارة، وزيادة الاستثمارات وبناء القدرات الوطنية. وقد دعيت جميع هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المعنية، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الإقليمية ودون الإقليمية، ووكالات التمويل المتعددة الأطراف، ووكالات المعونة الثنائية والحكومات المانحة، إلى توفير المساعدة التقنية والمالية إلى تلك البلدان من أجل تحقيق أهداف إعلان طهران والاستراتيجية وخطة العمل الإقليميين وطلبت اللجنة من الأمين التنفيذي حشد الموارد لتنفيذ توصيات اجتماع وزراء الصناعة والتكنولوجيا، وإعلان طهران، والاستراتيجية وخطة العمل الإقليميين. وطلبت منه أيضاً أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين وفي دوراتها اللاحقة؛ وأن يعقد في عام ١٩٩٦ مؤتمراً إقليمياً لكبار المسؤولين وممثلي هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية والمنظمات الأخرى ذات الصلة، والقطاع الخاص، من أجل استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات اجتماع وزراء الصناعة والتكنولوجيا، وإعلان طهران، والاستراتيجية وخطة العمل الإقليميين، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين، في عام ١٩٩٧.

١٩ - وفي القرار ١/٤٩ المتعلق بتنفيذ برنامج العمل بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي في التجارة والاستثمار، دُعي الأمين التنفيذي إلى منح الأولوية، مع مراعاة الموارد المالية المتاحة إلى أنشطة الأمانة في تنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادي الإقليمي في التجارة والاستثمار، شاملة مجالات مثل استعراض وتحليل أنماط التجارة الإقليمية وتعزيز شبكة المعلومات التجارية الإقليمية والربط الشبكي لمعاهد البحوث المتصلة بالتجارة؛ وتحسين القدرات الوطنية على ضمان النوعية، والتدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر القطاعي وتحليل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وإنشاء دائرة إقليمية للمعلومات الاستثمارية وترويج

الاستثمار واقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة موجهة نحو التصدير؛ وحل المسائل البيئية المتصلة بالتجارة والاستثمار؛ وتقديم المساعدة في قطاعات محددة الى الاقتصادات المتضررة المارة بمرحلة انتقال، والتعاون بين بلدان المنطقة في التجارة والاستثمار. وفي هذا السياق تم حتى جميع الاعضاء والاعضاء المنتسبين على تقديم الدعم الى برنامج العمل للتعاون الاقتصادي الاقليمي في التجارة والاستثمار وعلى الاشتراك بنشاط في تنفيذه. ودعا مصرف التنمية الآسيوي، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووكالات منظمات الأمم المتحدة المعنية بالأمر، فضلا عن البلدان المانحة الثانية والأعضاء والاعضاء المنتسبين في اللجنة، الى التعاون بنشاط مع الامانة في جهودها الرامية الى تنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادي الاقليمي في التجارة والاستثمار. وسيقوم الأمين التنفيذي بتقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ابتداء من الدورة الخمسين للجنة.

٢٠ - وفي القرار ٤٩/٤ بشأن تعزيز الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أكدت اللجنة من جديد أنه من الجوهرى أن يتضمن إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما، أحكاما لتعزيز اللجان الاقليمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كي تلبى بفعالية احتياجات التنمية في مناطقها كل على حدة. وأكدت اللجنة أن الخبرات المتراكمة لدى اللجان الاقليمية في تنفيذ الأنشطة التنفيذية ينبغي الافادة منها على نحو كامل في توفير مزيد من القوة الدافعة لتنمية البلدان النامية الاعضاء والأعضاء المنتسبين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وإذا طلبت اللجنة إلى جميع الأطراف زيادة كفاءة وفعالية منظومة الأمم المتحدة على المستوى الاقليمي عن طريق اتباع نهج متسبق بشكل كامل تجاه الوفاء باحتياجات البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ، حيث على تحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية بين منظمات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها فضلا عن الأنشطة التنفيذية للوكالات المتخصصة، وذلك تحت القيادة الجماعية للجنة على المستوى الاقليمي، مع مراعاة المزايا النسبية للجنة في مجالات مثل جمع المعلومات ورصد التطورات الاقتصادية وتعزيز التعاون مع الحكومات الاعضاء في اللجنة وفيما بينها، بما في ذلك مد يد التعاون التقني. وطلب من الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الخامسة بالتشاور مع منظمات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها وكذلك الوكالات المشتركة في الأنشطة التنفيذية في منطقة اللجنة، تقريرا عن السبل والوسائل الكفيلة على الصعيد الاقليمي بتنفيذ المقررات التي تتخذها الجمعية العامة في هذا الصدد، أو عن التطورات ذات الصلة. وقررت اللجنة أن تدرج في جدول الأعمال لدورتها الخامسة والدورات التي تعقبها في فترات متكررة مسألة تعزيز تنسيق الأنشطة التنفيذية الاقليمية.

٢١ - وفي القرار ٨٤٩ بشأن تعزيز المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا، أعادت اللجنة تأكيد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، التي شددت فيها الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، في جملة أمور، على الحاجة إلى التنفيذ التام لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، مشيرة إلى أنه، بموجب قرار اللجنة ٢٤٨ المؤرخ ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢ بشأن إعادة تشكيل هيكل المؤتمر التابع للجنة، أنشئت الهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية من أجل المساعدة على التعجيل بخطى التنمية في أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية في إطار برنامج العمل

لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات. وفي هذا السياق فإنه لئن كانت اللجنة قد اعترفت بأن تقع على عاتق أقل البلدان نموا المسؤولية الرئيسية عن التنمية فيها بالاستناد إلى سياسات محلية ملائمة، فإنها أعربت عن قلقها إزاء مشاكل أقل البلدان نموا في إطار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات. وتم حتى الحكومات الأعضاء والمنظمات الدولية والمتحدة الأطراف على مواصلة إيلاء اهتمام خاص للمشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا وتقديم كل مساعدة ممكنة دعما لجهود تنمية أقل البلدان نموا عند تنفيذ برنامج العمل في التسعينات، ولا سيما الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة على الصعيد الإقليمي الذي ستخطط له في أوائل عام 1995 الهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية. وطلب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يبادر بإجراءات المتابعة عند الاضطلاع بدراسة الجدوى بشأن إنشاء مركز للبحوث في داكا فيما يتعلق بأقل البلدان نموا. وطلب من أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تقوم بتعزيز برامجها بغية تلبية الاحتياجات والاهتمامات الخاصة لأقل البلدان نموا في المنطقة، وأن تقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الخمسين عن تنفيذ القرار.

- ٢٢ - وفي القرار ٩/٤٩ بشأن استئصال الأمراض التي يمكن الوقاية منها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كأحد عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أيدت اللجنة الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، من أجل استئصال الأمراض التي يمكن الوقاية منها في المنطقة أو الحد منها بشكل كبير. وتم حث الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير الالزمة لتحقيق الهدف الذي حدده منظمة الصحة العالمية والداعي إلى استئصال شلل الأطفال من المنطقة بحلول سنة ٢٠٠٠ أو قبل ذلك، مع حثها على تنسيق إجراءات مكافحة انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وغيرها من الأمراض التي تنتقل جنسياً، وذلك عن طريق جملة أمور منها توفير المعلومات والتثقيف الصحيين؛ وتشجيع الأنماط القائمة على الاحساس بالمسؤولية في المسارك والتغذية والنظافة الصحية؛ وعدم تشجيع الأنشطة غير الصحية مثل التدخين وإساءة استعمال الكحول والمخدرات. ودعت اللجنة الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى منح أولوية عالية إلى الرعاية الصحية الوقائية في خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار استراتيجية التنمية الاجتماعية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده. ودعيت منظمة الصحة العالمية إلى تقديم تقرير عن التقدم المحرز في استئصال الأمراض التي يمكن الوقاية منها في المنطقة في اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذي سيعقد على المستوى الوزاري في عام ١٩٩٤ بغرض استعراض تنفيذ الاستراتيجية. وطلب من الأمين التنفيذي أن يعمل بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية لتسهيل تقديم ذلك التقرير.

٢٣ - وفي القرار ٦/٤٩ بشأن الإعلان وخطة العمل لعقد المعوقين لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٣-٢٠٠٢ رحبت اللجنة بالتوقيع على الإعلان وإنشاء صندوق استئمانى للعقد - عندما اتخذت اللجنة القرار ٣/٤٨ ذلك بمساهمات سخية من حكومات أستراليا، وجمهوريّة كوريا، والصين و هوئيّة كونغ، وباعتتماد خطة العمل

لعقد المعوقين لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٢-١٩٩٣، حيث اللجنة جمّع الحكومات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تأكيد التزامها بالمشاركة والمساواة على الوجه التام للمعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن طريق الانضمام كموقعين على الإعلان على أرفع المستويات الحكومية. وطلبت إلى الحكومات، والوكالات المانحة والقطاع الخاص المساهمة في الصندوق الاستئماني للعقد لضمان نجاح تنفيذ خطة العمل. ودعا الأمين العام المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، إلى أن تعزز، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، دعمها لبناء القدرات الوطنية على التنفيذ الفعال لخطة العمل. وطلبت اللجنة من الأمين التنفيذي إيلاء اهتمام خاص، بالتعاون الوثيق مع جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية المعنية، لتنمية الأنشطة الإقليمية دعماً لتنفيذ خطة العمل من أجل تحقيق المشاركة والمساواة على الوجه التام للمعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإدراج بند بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العقد للمعوقين لآسيا والمحيط الهادئ يشتمل على معلومات عن المعوقين على الإعلان، في جدول أعمال الاجتماع الإقليمي الذي سيعقد على المستوى الوزاري في عام ١٩٩٤ تحضيراً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في عام ١٩٩٥.

٢٤ - وفي القرار ٧٤٩ بشأن تنفيذ مقررات الجمعية العامة المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، بما فيها جدول أعمال القرن ٢١، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، رحبت اللجنة بالتعاون والتنسيق بين هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها في مسائل البيئة عن طريق آليات مثل اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالبيئة والتنمية، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمياه في آسيا والمحيط الهادئ، واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادئ. وإذا عبرت اللجنة عن ارتياحها لوضع إطار العمل الإقليمي من أجل التنمية المستدامة على النحو الذي أوصى به الاجتماع الرفيع المستوى المعنى بالتنمية السليمة بيئياً والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في كوالا لمبور في الفترة من ٥ إلى ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، طلبت من الأمين التنفيذي زيادة بلورة الأبعاد الإقليمية لجدول أعمال القرن ٢١، آخذًا في الاعتبار الرغبة الموجودة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على النحو المعتبر عنه في الاستراتيجية الإقليمية للتنمية السليمة بيئياً والمستدامة في تكثيف الجهود على المستويات الوطنية والإقليمية دون الاقليمية لإدماج الاهتمامات البيئية في تخطيط التنمية وعملياتها بغية حماية وتحسين نوعية البيئة وتنفيذ السياسات والمارسات الملائمة لتنمية الموارد الطبيعية وإدارتها. وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعزز القدرة التقنية لأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتمكينها من أداء الدور الرائد داخل منظومة الأمم المتحدة في تنسيق الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. كما أوصت بالاضطلاع بالأعمال التحضيرية الإقليمية، حسب الاقتضاء، بهدف إعداد اتفاقية دولية بشأن التصحر، وطلبت من الأعضاء والأعضاء المنتسبين في اللجنة بذل جهود متضافرة لتوفير مدخلاتهم لهذا الغرض. وطلبت اللجنة من الأمين التنفيذي أن يتمسّ تعامل ومشاركة المنظمات دون الإقليمية مثل مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وسواها من المنظمات في دعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأن يحث المانحين على تقديم الدعم إلى المشاريع والبرامج دعماً لجدول/

أعمال القرن ٢١، عن طريق استخدام نسبة كبيرة من الموارد الخارجية عن الميزانية الملزمة بها للأمانة وغيرها من وكالات وهيئات الأمم المتحدة الناشطة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وطلب من الأمين التنفيذي أن يعقد مؤتمراً في عام ١٩٩٥ على المستوى الوزاري بشأن البيئة والتنمية لمناقشة جميع المسائل المتعلقة بالبيئة بما فيها تغذية جدول أعمال القرن ٢١، وأن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الخامسة عن خطط محددة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المنطقة.

٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٥ - تعقد دورات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مرة كل سنتين، ولذلك لم تعقد دورة خلال الفترة قيد النظر.

٤٦ - وكان أهم أنشطة اللجنة خلال هذه الفترة مؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنى بالسكان والتنمية المعقد في مكسيكو في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ١٩٩٣. وقد شارك في رعاية المؤتمر الإقليمي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمركز demografico ل أمريكا اللاتينية.

٤٧ - وكان المؤتمر الإقليمي تحضيراً للمؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية (القاهرة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، وقد أحاط علماً باعتماد أعضاء اللجنة من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للإعلان المعنون "توافق آراء أمريكا اللاتينية، منطقة البحر الكاريبي بشأن السكان والتنمية" (CRP.SEG/1 Add.1/Rev.2). وقد اعتمد توافق الآراء ليكون إسهاماً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التحضير للمؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية. وهو يعبر عن موقف المنطقة الملموس والمنسق بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحالة الديمografية، مما يقيم صلة ملائمة بين التنمية المستدامة بيئياً، والهجرة، ومساواة المرأة، والعدالة الاجتماعية.

٤٨ - وإذا أخذ المؤتمر في الاعتبار التوصيات والاقتراحات التي تضمنها توافق الآراء، قرر التشجيع على وضع خطة عمل إقليمية بشأن السكان والتنمية (القرار ١، التنقيح الأول) واتخذ قراراً بشأن مركز المراقب، في المؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية للأعضاء المنتسبين في اللجنة الإقليمية (القرار ٢).

٤ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٤٩ - اتخذ مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والتخطيط أيضاً القرارات الوارد موجزها أدناه:

القرار ٧٤٢ (د-٢٨) - الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في
افريقيا في التسعينات

٣٠ - رحب مؤتمر الوزراء بالوثيقة المعروفة "الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في افريقيا في التسعينات" التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا بوصفها توليفة تعيد تأكيد الاستراتيجيات القائمة منذ زمن بعيد في افريقيا و تستكملاً، و تتماشى وروح موضوع الدورة الثامنة والعشرين للجنة الاجتماعية التاسع عشر لمؤتمر الوزراء؛ الانتقال بافريقيا الى القرن الحادي والعشرين.

القرار ٧٤٣ (د-٢٨) - تنفيذ معايدة أبوجا لإنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية

٣١ - أعاد مؤتمر الوزراء تأكيد التزامه بمعاهدة وإنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية فعلاً؛ ولاحظ مع الارتياح الجهود التي بذلتها الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي للمساعدة في إنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية؛ وطلب الى الدول الأعضاء الإسراع في التصديق على معايدة أبوجا والبروتوكولات المرفقة بها وضمان بدء تنفيذها فوراً.

القرار ٧٤٤ (د-٢٨) - الاستراتيجيات الافريقية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

٣٢ - اعتمد مؤتمر الوزراء الاستراتيجيات الافريقية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وحث الدول الأعضاء على ادماج أكبر قدر ممكن من هذه الاستراتيجيات في صياغة استراتيجياتها الوطنية الخاصة بها؛ وحث كذلك الدول الأعضاء على إنشاء و/أو تعزيز آليات تعبئة الموارد على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من أجل تنفيذ الاستراتيجيات.

القرار ٧٤٥ (د-٢٨) - تعزيز وترشيد مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة
الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا

٣٣ - جدد مؤتمر الوزراء، ضمن أمور أخرى، نداءه الذي وجهه في عام ١٩٩١ الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتمويل الوظائف الإضافية في مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات في كل من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة وتوفير الموارد المالية الإضافية.

ويطلب أيضاً الى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يقدم الى مؤتمر الوزراء في الوقت المناسب برنامجاً لتعزيز وترشيد هذه المراكز.

القرار ٧٤٦ (د-٢٨) - برنامج التنمية البشرية في إفريقيا في التسعينات

٣٤ - أيد مؤتمر الوزراء برنامج التنمية البشرية لافريقيا في التسعينات، وحث الحكومات الافريقية على إعطاء أولوية لتحسين أوضاع التنمية البشرية من خلال تنفيذ استراتيجية شاملة ومتكلمة للتنمية والتحول الهيكلي. يكون جوهرها الاهتمامات والتدابير المتعلقة بالتنمية البشرية. حسبما ورد في برنامج التنمية البشرية لافريقيا في التسعينات.

القرار ٧٤٧ (د-٢٨) - البرنامج الاستراتيجي لإدارة التنمية في إفريقيا في التسعينات

٣٥ - أيد واعتمد مؤتمر الوزراء البرنامج الاستراتيجي لإدارة التنمية في إفريقيا في التسعينات، وأوصى الحكومات الافريقية والمنظمات والرابطات الأقليمية والدولية بأن تسترشد بالبرنامج الاستراتيجي في جهودها الرامية إلى تحسين القدرات في مجال إدارة التنمية في إفريقيا في التسعينات، وطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يقوم بتنسيق ورصد الأنشطة المتصلة بتنفيذ البرنامج الاستراتيجي وأن يقدم إلى المؤتمر بانتظام تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج.

القرار ٧٤٨ (د-٢٨) - السكان والأسرة والتنمية المستدامة

٣٦ - وافق مؤتمر الوزراء على إعلان داكار/نفور بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة. وطلب إلى الحكومات الافريقية أن تستفيد من الإعلان في جميع الأنشطة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية وأن تضمن قيام وفودها المشاركة في المؤتمر والمجتمعات المقبلة للجنة السكان التابعة للأمم المتحدة باستخدام الإعلان كوثيقة مرجعية كي تؤخذ في الاعتبار الكافي المصالح ذات الأولوية لافريقيا في الأنشطة السكانية؛ ودعا مؤتمر الوزراء صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى زيادة مساعدته المقدمة إلى برامج السكان الوطنية والإقليمية في إفريقيا.

القرار ٧٥٠ (د-٢٨) - السنة الدولية للأسرة

٣٧ - أعاد مؤتمر الوزراء تأكيد دور الأسر الافريقية بوصفها الوحدات الطبيعية والأساسية للمجتمعات، وبوصفها موارد حيوية للتغير البناء والتنمية والوحدات الأولى والأخيرة في المجتمع التي تتأثر بالقرارات والسياسات المتعلقة بالخطيط الاقتصادي والتنمية والتغيرات الاجتماعية - الثقافية والسياسية والقضايا السكانية والتعليم والصحة والتغذية والإسكان والمرافق الصحية والبيئة وغيرها من القضايا الإنمائية:

القرار ٧٥١ (د-٢٨) - استعداد افريقيا من أجل استعراض منتصف المدة لاتفاقية لومي الرابعة

٣٨ - طلب مؤتمر الوزراء الى البلدان الافريقية أن تتخذ مواقف موحدة قوية بشأن القضايا الرئيسية في استعراض منتصف المدة المقبل لاتفاقية لومي الرابعة بهدف توسيع نطاق صادرات البلدان الافريقية الى الجماعة الأوروبية.

القرار ٧٥٣ (د-٢٨) - دور المرأة في التنمية، الاجتماع التحضيري الإقليمي الافريقي (١٩٩٤) للمؤتمر العالمي المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (١٩٩٥)

٣٩ - طلب مؤتمر الوزراء من أمانة اللجنة الاقتصادية الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية، وكذلك من مكتب لجنة التنسيق الإقليمية الافريقية، التعاون بصورة وثيقة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الإقليمي الخامس (١٩٩٤) لاستعراض وتقدير استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، من أجل المساعدة على تحديد خطة عمل افريقيا التي ستطرح للنظر فيها من قبل منتدى العمل العالمي المقرر عقده في بيجينغ، بالصين، في عام ١٩٩٥، وحيث الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية الافريقية على تنظيم حملات الإعلام والاتصال الملائمة على الصعيد الوطني التي تتواهم مع الاستراتيجيات دون الإقليمية والإقليمية من أجل التوعية وإثارة الاهتمام بين مختلف الدوائر المهتمة بالأمر في المنطقة، وأقر جدول الأعمال وموجز ماضي المؤتمر الإقليمي الخامس المعنى بالمرأة.

القرار ٧٥٤ (د-٢٨) - ترشيد المؤسسات التي ترعاها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والموائمة بينها لافريقيا

٤٠ - طلب مؤتمر الوزراء من مصرف التنمية الافريقي أن يساعد في تعزيز عملية تنمية قدرات المؤسسات التي ترعاها اللجنة الاقتصادية الافريقية وإبداء اهتمام ملائم بهذه المؤسسات في ميدان من خدمات الخبرة الاستشارية والتعاقد من الباطن، وطلب كذلك من اللجنة الأوروبية والأمين التنفيذي لمجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ إيلاء اعتبار ايجابي لمقترحات المشاريع المقدمة من المؤسسات التي ترعاها اللجنة الاقتصادية الافريقية في سياق اتفاقية لومي الرابعة.

القرار ٧٥٥ (د-٢٨) - المركز الافريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية

٤١ - طلب مؤتمر الوزراء الى الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على دستور المركز الافريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية أن تقوم بذلك وتفي بالتزاماتها المالية. وطلب الى الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

تعزيز دعمهم للمركز في تعبئة الموارد المالية والعلمية والتقنية الالازمة لتنفيذ برامج البحث وغيرها من البرامج التي يضطلع بها.

القرار ٧٥٦ (د-٢٨) - تعزيز الفريق الاستشاري الاقليمي المتعدد
التخصصات التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا

٤٢ - طلب مؤتمر الوزراء، في جملة أمور أخرى، من الدول الأعضاء الإفادة على نحو أكبر من الموارد والخبرات التي يتيحها الفريق الاستشاري الاقليمي المتعدد التخصصات في سعيها للتوصل الى حلول متماسكة ودائمة لمشاكل تهميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

القرار ٧٥٧ (د-٢٨) - إعادة تشكيل الجهاز الحكومي الدولي للجنة

٤٣ - بعد أن استعرض مؤتمر الوزراء الجهاز الحكومي الدولي الحالي للجنة^(٩)، قرر أن يكون هيكل وعمل الجهاز الحكومي الدولي للجنة على النحو التالي:

"ألف - الأجهزة المعنية بالقضايا الإنمائية العامة

"١" - مؤتمر الوزراء الافريقيين المسؤولين عن التنمية
الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط (اللجنة)
ولجنته التحضيرية التقنية الجامعة

"تعاد تسمية مؤتمر الوزراء الافريقيين المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والتخطيط لتصبح مؤتمر الوزراء الافريقيين المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط، لكي تعبّر على نحو أفضل عن عمله وولايته. وينعقد المؤتمر مرة كل سنة. وتسبق اجتماعاته اجتماعات اللجنة التحضيرية التقنية الجامعة.

"وتبحث المشاكل الخاصة بأقل البلدان نموا بوصفها بندًا مستقلا في جدول أعمال مؤتمر الوزراء الافريقيين المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط ومن ثم يلغى مؤتمر وزراء أقل البلدان الافريقية نموا.

"٤" - لجان الخبراء الحكوميين الدوليين لمراكز البرمجة
والتنفيذ المتعددة الجنسية في إفريقيا

"تواصل لجان الخبراء الحكوميين الدوليين الخمس التابعة لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسية في إفريقيا عقد اجتماعاتها مرة كل سنتين، وتقدم تقاريرها إلى مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التجارة والتعاون الكامل الاقليميين وكذلك إلى اللجنة عن طريق اللجنة التحضيرية التقنية الجامعية. وبهذا تلغى لجان المتابعة الخمس المكونة من الخبراء والتابعة لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات في إفريقيا.

"باء" - المؤتمرات الوزارية الموضوعية

"١" - مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التنمية
البشرية وللجنة الخبراء التابعة له

"يعالج مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التنمية البشرية القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والتحول عن طريق التنفيذ الفعال لاستراتيجيات وبرامج التنمية ذات المحور الانساني. وسيجتمع المؤتمر مرة كل أربع سنوات ومرة على الأقل خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل.

"وسيكون للمؤتمر لجنة متابعة وزارية مكونة من خمسة عشر عضواً تجتمع مرة كل سنتين. ويحدد المؤتمر في أول اجتماع له طريقة تكوين عضوية اللجنة ومهامها.

"ويتولى هذا المؤتمر مهام الأجهزة الفرعية الحالية التالية: مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن تخطيط وتنمية الموارد البشرية، ومؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الشؤون الاجتماعية ومؤتمر نواب رؤساء ورؤسائه وعمداء مؤسسات التعليم العالي في إفريقيا. وبهذا تلغى هذه الأجهزة الفرعية.

"٢" - مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التنمية
المستدامة والبيئة وللجنة الخبراء التابعة له

"سيعالج هذا المؤتمر تحديات التنمية المستدامة والبيئة في إفريقيا وبخاصة من زاوية التشجيع على استراتيجيات وبرامج تقوم على علاقات الترابط بين الزراعة (وبخاصة امدادات الأغذية) والتنمية الريفية وموارد المياه، والسكان، والبيئة والمستوطنات البشرية. ويجتمع المؤتمر مرة كل أربعة أعوام، ومرة على الأقل خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل.

" وسيكون للمؤتمر لجنة متابعة وزارية مكونة من خمسة عشر عضوا تجتمع مرة كل سنتين.
ويقرر المؤتمر في أول اجتماع له طريقة تشكيل عضوية اللجنة ومهامها.

" ويتولى هذا المؤتمر مهام الأجهزة الفرعية الحالية التالية: مؤتمر وزراء البيئة الافريقيين،
واللجنة الحكومية الدولية الاقليمية المعنية بالمستوطنات البشرية والبيئة. وبهذا يلغى هذين الجهازين
الفرعيين.

" ٣ - مؤتمر الوزراء الافريقيين المسؤولين عن المالية،
ولجنة الخبراء التابعة له

" سيستمر هذا المؤتمر في الانعقاد مرة كل سنتين.

" ٤ - مؤتمر الوزراء الافريقيين المسؤولين عن التجارة
والتعاون والتكامل الاقتصادي، والسياحة ولجنة
الخبراء التابعة له

" سيعالج هذا المؤتمر القضايا المتعلقة بالانتاج، والتجارة والسياحة والجوانب المؤسسية
للتعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد الاقليمي. كما سيعالج المؤتمر القضايا الخاصة بأسعار
السلع الأساسية والمقاييس التجارية العالمية. وفضلاً عن ذلك، سيناقش هذا المؤتمر القضايا
المتعلقة بالمؤسسات التي ترعاها اللجنة الاقتصادية لافريقيا والمنظمات الحكومية الدولية الافريقية
وسيجتمع المؤتمر مرة كل سنتين.

" وسيتولى هذا المؤتمر مهام المؤتمرين الحاليين لوزراء التجارة والسياحة الافريقيين. ومن
ثم يلغى هذين المؤتمرين.

" ٥ - مؤتمر وزراء النقل والمواصلات الافريقيين، ولجنة
الخبراء التابعة له

" سيشرف هذا المؤتمر على تنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في
افريقيا، ويستمر في الانعقاد مرة كل سنتين.

" ٦ - مؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين، ولجنة الخبراء التابعة له

"يستمر هذا المؤتمر في الانعقاد مرة كل سنتين، وسيولي اهتماما خاصا بتنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية الصناعية في إفريقيا.

"٧" - مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية والطاقة واستخدامها ولجنة الخبراء التابعة له

"يستمر هذا المؤتمر في الانعقاد مرة كل سنتين. ويشمل نطاقه الآن القضايا المتعلقة بالطاقة.

"جيم - الهيئات التقنية الفرعية"

"تقديم الهيئات التقنية الفرعية التالية تقاريرها مباشرة إلى مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط عن طريق اللجنة التحضيرية التقنية الجامعية.

"١" - مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط لأفريقيا

"يستمر المؤتمر في الانعقاد مرة كل ثلاثة سنوات."

"٢" - المؤتمر الإقليمي الأفريقي للعلم والتكنولوجيا

"ينعقد هذا المؤتمر مرة كل سنتين وي العمل على تعزيز التنمية ونقل العلم والتكنولوجيا. وتشمل اختصاصات هذا المؤتمر النظر في القضايا المتعلقة بالمعلومات العلمية والتكنولوجية. وسيتم ادماج مهام اللجنة الاستشارية التقنية الحالية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا النووية في إفريقيا في هذا المؤتمر الإقليمي. ومن ثم تلغى هذه اللجنة.

"٣" - المؤتمر المشترك للمخططين والاحصائيين والديموغرافيين وعلماء المعلومات الأفريقيين

"يستمر هذا المؤتمر المشترك في الانعقاد مرة كل سنتين."

"٤" - لجنة التنسيق الإقليمية الأفريقية المعنية بإشراك المرأة في التنمية

"تستمر اللجنة في الانعقاد مرة كل سنة."

القرار ٧٥٨ (د-٢٨) - دور رسم الخرائط والاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة

٤٤ - شجع مؤتمر الوزراء الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعنى بتوحيد الأسماء الجغرافية، الذي سيعقد في إيران في عام ١٩٩٧، وفي الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء المعنى بالأسماء الجغرافية التابع للأمم المتحدة التي ستعقد في جنيف في عام ١٩٩٤. وطلب من الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا أن يكشف الجهود، بالتعاون مع المركز الإقليمي للاستشعار من بعد في واغادوغو، والمركز الإقليمي للخدمات في مجال المساحة ورسم الخرائط والاستشعار من بعد، والمركز الإقليمي للتدريب على عمليات المسح الجوي، والمنظمة الإفريقية لرسم الخرائط والاستشعار من بعد، والمركز الإقليمي للاستشعار من بعد لشمال إفريقيا، واللجنة الجيوديسية الإفريقية لتنسيق أجهزة الأمم المتحدة وأنشطة المؤسسات السالفة الذكر في مجال رسم الخرائط والاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية لصالح الدول الأعضاء.

القرار ٧٥٩ (د-٢٨) - الحصول على البيانات في مجال رسم الخرائط والاستشعار من بعد في إفريقيا

٤٥ - ناشد مؤتمر الوزراء لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بإنشاء وتعزيز ودعم برامج نظم المعلومات البيئية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

القرار ٧٦٠ (د-٢٨) - البرنامج الدولي لرسم الخرائط الهيدرولوجية لافريقيا ودراسة رسم الخرائط من أجل التنمية

٤٦ - هنأ مؤتمر الوزراء المنظمة الإفريقية لرسم الخرائط والاستشعار من بعد على نجاح تنفيذ العمل المنسد إليها.

القرار ٧٦٢ (د-٢٨) - إعادة تنشيط مكتب الطريق الرئيسي عبر إفريقيا

٤٧ - قرر مؤتمر الوزراء أن يعقد اجتماع للمفوضين قبل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، للنظر في مشروع النظام الأساسي لمكتب الطريق الرئيسي عبر إفريقيا واعتماد وتوقيع المشروع الذي سيقدم بعد ذلك إلى الدول الأعضاء للتصديق عليه.

القرار ٧٦٣ (د-٢٨) - الاستفادة من الموارد البشرية في افريقيا

٤٨ - ناشد مؤتمر الوزراء الحكومات الافريقية أن تبذل قصارى جهودها لمنح الأولوية لتوظيف الافريقيين المهرة، لا سيما في قطاعي النقل والمواصلات، بإقرار مجموعة واضحة من الحواجز تضمن الاحتفاظ بالقوة العاملة الماهرة المذكورة.

القرار ٧٦٤ (د-٢٨) - تطوير صناعات مواد البناء في افريقيا

٤٩ - أيد مؤتمر الوزراء تطوير المشروع المتعلق بصناعة مواد البناء في افريقيا ودعا إلى تنفيذه الفوري.

القرار ٧٦٥ (د-٢٨) - تنمية السياحة في افريقيا

٥٠ - طلب مؤتمر الوزراء إلى الجمعية العامة أن توفر للجنة الاقتصادية لافريقيا الموارد البشرية والمالية الضرورية لتمكينها من تقديم المساعدة اللازمة من أجل مواصلة نمو السياحة في افريقيا وتحسين أدائها. ودعا المؤتمر للأمين التنفيذي، والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ورئيس مصرف التنمية الافريقي والمؤسسات المماثلة الغرض إلى مساعدة الدول الأعضاء في تعبئة الأموال اللازمة لتمويل تلك المشاريع من خلال تنظيم اجتماعات المائدة المستديرة مع الشركاء في التنمية، على الصعيد دون اقليمي، بحلول نهاية عام ١٩٩٤.

القرار ٧٦٧ (د-٢٨) - برنامج عمل أولويات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا

٥١ - وناشد مؤتمر الوزراء للأمين العام، بين أمور أخرى، أن يولي اعتبارا خاصا لدى وضع مقتراحات الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، للاحتياجات الإنمائية للاقليم الافريقي بتزويد اللجنة بالموارد الكافية لتمكينها من الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بها بموجب الخطة المتوسطة الأجل.

القرار ٧٦٩ (د-٢٨) - تعزيز دور اللجنة الاقتصادية لافريقيا في تقديم قيادة الأفرقة وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة بمنظور اقليمي في افريقيا

٥٢ - أن مؤتمر الوزراء، إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦ الذي اقترحت فيه تدابير لاعادة التشكيل فيما يتعلق باللجان الاقليمية، و ١٥١/٤٦ الذي أنشأ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وإذ يشير أيضا إلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٩٢ و ٥٢/١٩٩٢.

وإذ يشعر بالتشجيع لما أعرب عنه الأمين العام من عزم على تعزيز اللجان الاقليمية بوصفها الأذرع الاقليمية لبرنامج وحيد ومتكامل للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي:

"١ - يطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة توفير اطار تشعيري حديث للجان الاقليمية يوضح بالتحديد العملية البعيدة المدى لإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة ويعيد توزيع المسؤوليات بين الكيانات التابعة لها ويؤكد دور اللجان الاقليمية بوصفها أذرع برنامج وحيد للأمم المتحدة:

"٢ - يطلب من الأمين العام أن يعزز فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي تجمع وكالات منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات الاقليمية الرائدة، بهدف تحسين الكفاءة والفعالية عن طريق اتباع نهج منسق بصورة كاملة إزاء تخطيط البرامج وتحصيص الموارد لها وتنفيذها لتلبية احتياجات التنمية في البلدان الافريقية:

"٣ - يبحث جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في افريقيا على العمل من خلال شراكة وثيقة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا في اطار عملية رصد تنفيذ البرنامج الجديد التي تقوم بها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات:

"٤ - يطلب من الأمين العام أن يعزز من خلال تدابير محددة دور اللجنة الاقتصادية لافريقيا كقائد فريق ومنسق لأنشطة منظومة الأمم المتحدة بمنظور اقليمي لضمان التنفيذ الرشيد للأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في افريقيا في اطار البرنامج الجديد:

"٥ - يطلب من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يقدم الى الدورة التاسعة والعشرين للجنة/الاجتماع العشرين لمؤتمر الوزراء تقريرا عن المقررات التي ستتخذها الجمعية العامة فيما يتعلق بإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك التدابير المحددة لتعزيز اللجنة الاقتصادية لافريقيا."

ثانيا - أعمال اللجان الاقليمية

الف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٥٢ - ما برحت آثار التفكك في الشرق، لاسيما الاتحاد السوفيتي سابقا ويوغوسلافيا سابقا تسيطر على الأحداث في أوروبا التي وقعت خلال السنة الماضية. كما تواصلت بلا هوادة عملية التغيير التي لم يسبق لها مثيل في المنطقة والتي بدأت في عام ١٩٨٩. فتغيرت أوروبا في فترة زمنية وجiza تغييرا بدل معالمها، مما شكل تحديات رئيسية سواء لبلدان الاقليم أم للمجتمع الدولي ككل. وأدت هذه التطورات الى/..

ظهور عدد كبير من الدول الجديدة، انهمك معظمها فعلا في المهمة الطويلة والشاقة المتمثلة في الانتقال إلى الاقتصاد السوقي والتكامل مع الاقتصاد العالمي.

٤ - وفي الوقت نفسه، رافقت الإصلاحات السياسية في بعض هذه البلدان فوراً في العاطفة الوطنية والعنف الإثني والتطلعات إلى القومية. وكانت الحرب في يوغوسلافيا السابقة بمثابة تبيان لحجم المشكلة. وعلى الرغم من عدم التمكن من الوصول إلى توافق آراء بشأن خطة السلام للبوسنة والهرسك التي قدمها ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة والجماعة الأوروبية، فقد وصلت المفاوضات بشأن استراتيجية مشتركة جديدة إلى مرحلة متقدمة في مجلس الأمن. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحويل مناطق المسلمين المطوفة في البوسنة إلى مناطق آمنة تحت حماية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما تدعوا إلى إنشاء محكمة لجرائم الحرب وهي المحكمة الأولى التي ينشئها المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

٥٥ - وقد أدى النزاع إلى تدمير واسع الانتشار وترحيل ٣ ملايين شخص. ولا بد من أن تبذل منظومة الأمم المتحدة جمعاً كل جهد لإسهام في تعمير المناطق التي دمرتها الحرب، وذلك باعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في يوغوسلافيا سابقاً واعادة تأهيل الأشخاص المشردين. وتناول المجلس أيضاً مسألة المشاكل الخاصة الناجمة عن الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، لا سيما في مجال التجارة الدولية.

٥٦ - أما بالنسبة للقادة الجدد للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فقد ثبت أنه من السهل نسبياً هدم الهياكل القديمة، بيد أنه من الصعب للغاية بناء هيكل جديدة. ولم يكن هناك ما يسهل عملية التحول هذه خلال السنة الماضية، التي كانت السنة الرابعة على التوالي من التدهور في النشاط الاقتصادي في أوروبا الشرقية. وفي حين توجد اختلافات متزايدة بين النظم الاقتصادية التي تمر بمرحلة انتقالية، كان هناك هبوط تراكمي في الانتاج يتجاوز ٣٠% في المائة. وتم، في بعض البلدان الأكثر تقدماً التي تمر بمرحلة انتقالية، إحراز تقدم كبير في إنشاء مؤسسات المجتمع الديمقراطي والاقتصاد السوقي، كما أن هناك إشارات إلى أن الانحدار الاقتصادي قد أخذ في الصعود. ومع ذلك، لا يزال بناء المؤسسات في بلدان أخرى في مرحلة مبكرة نسبياً ويُخضع لقيود كبيرة من جراء الأضمحلال السياسي، وفي بعض الحالات، من جراء الحرب الأهلية والنزاعسلح، وفي دول الاتحاد الروسي الأخرى الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة (CIS) ودول البلطيق، على سبيل المثال، ازداد الهبوط في الانتاج طوال عام ١٩٩٢.

٥٧ - وبصورة عامة، كانت الصناعة هي التي تحملت وطأة الهبوط في الانتاج، على الرغم من أن الانتاج الزراعي انخفض أيضاً في معظم أوروبا الشرقية في عام ١٩٩٢. وارتفعت البطالة ارتفاعاً حاداً مع الشروع في إعادة التشكيل الصناعي، وتطبيق قوانين الإفلاس، وبدأ انتشار التحويل إلى القطاع الخاص في قطاعات الاقتصاد التقليدية، وبدأ تأثير القوى السوقية في سلوك رجال الأعمال الجدد. وفي الوقت ذاته، ظلت معدلات التضخم المرتفعة مشكلة رئيسية في النظم الاقتصادية التي تمر بمرحلة انتقالية، على الرغم من تباينها الكبير بين بلد وآخر. وفي حين انخفض التضخم في عدد من بلدان أوروبا الشرقية إلى نسب

يمكن التحكم فيها، فقد تسارع في بلدان أخرى إلى معدلات تربو على ٢٠٠ في المائة. فأثر التضخم المفرط في مناطق يوغوسلافيا السابقة التي مزقتها الحرب.

٥٨ - وأعقب الدعم الحماسي الواسع الانتشار للتغيير السياسي والاقتصادي الجذري الذي تلا الثورات في عام ١٩٨٩ صدمة واستياءً كبيراً، عندما تبين أن تكاليف التكيف أعلى مما كان متوقعاً بكثير. وعلى الرغم من أن أغلبية شعوب أوروبا الشرقية تؤيد الاقتصاد السوقى عموماً، لم يظهر توافق آراء وطني إلا في بلدان قليلة بشأن برنامج اصلاحي واضح العبارة ذي برنامج عمل واضح وتحديد واقعي لما سيكلفه وما يستغرقه من وقت. وعلاوة على ذلك، هناك قلق متزايد في تلك البلدان بشأن فقدان شبكات الأمان الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سمة من سمات النظم الشيوعية السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تأت الجهود الرامية إلى الإسراع القسري بعملية الاصلاح إلا بنتائج اقتصادية محدودة وقدر كبير من خيبة الأمل في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٥٩ - وما برحت التوقعات الاقتصادية لأوروبا الغربية قائمة. فإذاء اضطراب أسواق النقد الأجنبي وكسراد النظم الاقتصادية الرئيسية، تدهورت الاحتمالات لعام ١٩٩٣ تدريجياً حاداً وبلغت ثقة المستهلكين ورجال الأعمال مستويات شديدة الانخفاض. فبعد نحو لا يتعدى ١ في المائة في عام ١٩٩٢، يبدو الركود في الناتج المحلي الإجمالي لأوروبا الغربية في عام ١٩٩٣ محتملاً بشكل متزايد. ومن المحتمل أن يسفر هذا عن زيادة أخرى في البطالة تتعدى ١٠ في المائة بشكل ملموس. وعلاوة على ذلك، أدى التصاعد غير المتوقع في ألمانيا في التكاليف المدرجة في الميزانية لدعم إعادة التعمير في الجمهورية الديمocrاطية الألمانية السابقة إلى زيادة حادة في الضغوط المتعلقة بالتضخم وكان له، من خلال ارتفاع معدلات الفائدة الألمانية، أثر محبط على احتمالات انتعاش النشاط في جميع أرجاء أوروبا الغربية في عام ١٩٩٢. وكان من شأن تخفيف أسعار الفائدة في الشهور الأولى من عام ١٩٩٣ انتعاش الآمال باحتمال انتعاش بطيء في الغرب.

٦٠ - وفي هذا الصدد أبطأ خطوات التقدم المحرز نتيجة الحركات التاريخية التي حدثت في الغرب باتجاه المزيد من التكامل. فلقد بُرِزَتْ السوق الوحيدة في إطار الجماعة الأوروبية إلى حيز الوجود بنهاية عام ١٩٩٢ وظل يحرز تقدماً، ولئن كان متعمراً إلى حد ما، فيما يتعلق بالتصديق على معاهدة ماسترخت بهدف تحقيق المزيد من الاتحاد الاقتصادي والسياسي في إطار الجماعة الأوروبية. ومن المتوقع أن يبدأ، في وقت مبكر من خريف عام ١٩٩٣، سريان (اتفاقية) المنطقة الاقتصادية الأوروبية، التي جاءت ثمرة لتوسيع الرابطة بين البلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والبلدان الأعضاء في الجماعة الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، شرع في مفاوضات مع البلدان الأعضاء في الاتفاق الأوروبي للتجارة الحرة بشأن الطلب الذي قدمته هذه البلدان لقبولها في عضوية الجماعة الأوروبية. كذلك جرى التفاوض على اتفاقيات بشأن الانتساب بين الجماعة الأوروبية وعدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، مع التسلیم، من حيث المبدأ، بالعضوية الكاملة للبلدان المذكورة بوصفها الهدف النهائي. وتؤكد هذه الخطوات على أهمية عملية التكامل بالنسبة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وفي الوقت ذاته اختتمت الدول الأعضاء في اتفاق

التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بنجاح مفاوضات بشأن قبول عضوية المكسيك، مما سيؤدي، بالإضافة إلى عضوية كندا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى خلق أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم.

٦١ - ورغم الانتكاس، أكدت الحكومات الغربية من جديد التزامها بدعم عملية التحول الاقتصادي في الشرق وبالمساعدة في المحافظة على زخم برامج الإصلاح المحلية وذلك باتباع استراتيجية تقوم على تقديم المساعدة التقنية، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة لل الصادرات الشرقية والتمويل على المدى القصير، وذلك من أجل تمهيد الطريق للاستثمار الخاص في المهمة الأساسية المتمثلة في إعادة التشكيل الاقتصادي. ولعب برنامج المعونة المقدمة إلى بولندا - هنغاريا من أجل الانتعاش الاقتصادي التابع لمجموعة الـ٢٤، بالإضافة إلى برنامج المساعدة التقنية المقدمة إلى كومونولث الدول المستقلة التابع للجامعة الأوروبية، دوراً رئيسياً في المساعدة التقنية التي قدمت. بيد أن احتمالات الاستثمار الخاص الأجنبي في البلدان الشرقية لا تزال غامضة. ويشمل ما هو معروف جيداً من العقبات التي تحول دون الاستثمار حالات الغموض السياسي، وهي حالات لا يستهان بها في بعض البلدان، وعدم اكتمال الهياكل الأساسية للسوق، والتأخير في حسم قضايا أساسية مثل حقوق الملكية. ولقد أدى التأخير الكبير في انتعاش النشاط في الاقتصادات الأوروبية، فضلاً عن الانتكاس المترافق في أوروبا الغربية، إلى جعل الشركات الغربية تعيد تقييم استثماراتها في الشرق وإلى ازدياد النزعة نحو تأجيل الاستثمار الجديد.

٦٢ - وبالتالي فإن معظم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تعتمد، فيما يتعلق بالأموال الخارجية على المساعدة الرسمية، الثنائية والمتحدة للأطراف، وعلى القروض الثنائية المضمونة من قبل الحكومات. وبصفة عامة بلغ إجمالي الأموال التي أتيحت لجميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في عام ١٩٩٢ نحو ٤٠ بليون دولار. بيد أنه لم يكن إلا جزء صغير من هذه الأموال يتألف من منح المعونة أو التمويل التساهلي. ويعود حوالي نصف هذا المبلغ إلى إعادة جدولة الديون وإلى أشكال أخرى من التمويل الخاص. ولا تشمل هذه الأرقام مبلغ ١٧٠ بليون دولار في شكل صافي تحويلات حكومية أتاحتها الحكومة الاتحادية في المانيا للمنطقة الشرقية الجديدة (LANDER) في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢.

٦٣ - لذلك لا يزال توزيع المساعدة المالية المقدمة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال غير متوازن. فالبلدان التي حققت أقصى قدر من النجاح في اجتذاب رأس المال الخاص هي التي واجهت أقل صعوبة في استيفاء اشتراطات الدعم قصير الأجل لموازين المدفوعات من المصادر الرسمية. ولهذا فإن الدول الخلف للاتحاد السوفيaticي، باستثناء الاتحاد الروسي، حصلت على قدر قليل للغاية من التزامات بالمساعدة بل وأقل من ذلك في شكل تسديدات فعلية. وتعرضت دول البلطيق لصعوبات مماثلة. فالمشاكل المحيطة بالمساعدة القصيرة الأجل معقدة، وهي لا تقتصر على التأخير من جانب المانحين في اجتماعيات إعلان التبرعات، وإنما تشمل كذلك كون البلدان التي تمر بمرحلة انتقال كثيراً ما تكون هي ذاتها غير قادرة على الوفاء بالمتطلبات المعيارية التي تشرطها المؤسسات المالية الدولية وبعض المانحين للحصول على القروض. وفي بعض الحالات يبدو التزام تلك البلدان بالإصلاحات مشوباً بالتردد. رغم أن ذلك

لربما يعكس الصعوبات الهائلة التي تواجهها تلك البلدان والشكوك التي تحيط بقدرتها على تذليل تلك الصعوبات، فضلاً عن مقاومة هذه الصعوبات نتيجة للتأخير في قبض المساعدة.

٦٤ - ولقد تفاقمت إلى حد كبير المشاكل الكبيرة التي تواجه الاصلاح الاقتصادي في الاتحاد الروسي نتيجة قضيتيين لم يتم حسمهما هما السلطة السياسية والشرعية. فلقد كشفت الأزمة الدستورية بشكل واضح مدى خطورة المشاكل الاقتصادية في البلد. ولهذا فإن احتمال اندلاع شبح عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي إلى بلدان أوروبا الشرقية قد أفرز الحكومات في الشرق والغرب معاً. وأفضى ذلك إلى اتفاق أبرم بين السبع الدول الصناعية بشأن صفة خاصة من المساعدة الطارئة للاتحاد الروسي.

٦٥ - ولهذا فإن مؤتمر تنسيق المساعدة المقدمة إلى الدول المستقلة حديثاً، الذي عقد في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، عقب مؤتمر التنسيق اللذين عقدا في واشنطن العاصمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وفي لشبونة في أيار/مايو ١٩٩٢، قد وافق على إيلاء اهتمام وثيق لاحتياجات الطارئة المستمرة في الدول المستقلة حديثاً، مع التشجيع بصفة عامة للتحرك نحو مساعدة تقنية أطول أجلاً. واتفق على وضع المزيد من التشدد على زيادة ادماج الدول المستقلة حديثاً في النظام المالي الدولي. ووافق المؤتمر على تفصيل المساعدة والتعاون الدولي على الاحتياجات المحددة لكل دولة من الدول المستقلة حديثاً، وذلك عن طريق إنشاء أفرقة استشارية قطرية بقيادة البنك الدولي.

٦٦ - ولقد أتاح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا منذ إنشائه محفلاً للحوار والتعاون بين جميع بلدان القارة الأوروبية وعبر الأطلنطي. وخلال الأشهر الأخيرة تبوأت عملية المؤتمر مرة أخرى مركز الصدارة على مسرح المفاوضات السياسية الإقليمية بجدول أعمال متعلق بمفهوم شامل للأمن والاستقرار في القارة في الفترة التالية للحرب الباردة. وكان ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة، الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، خطوة أولى هامة في هذا الاتجاه. وقد أعيد تأكيده بوثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢؛ إدارة دفة التغيير. وتطورت هذه العملية إلى أبعد من ذلك في عام ١٩٩٣ حينما عقد أول اجتماع للمحفل الاقتصادي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بهدف التأكيد على احتياجات عملية الانتقال. وقدمنت الحكومات الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا دعماً قوياً للتعاون الوثيق المستمر بين اللجنة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وهذه اللجنة درجت على القيام بدور محفل للتنفيذ المتعدد الأطراف للأحكام الصادرة عن المؤتمر في المجالين الاقتصادي والبيئي.

٦٧ - واستمرت في عام ١٩٩٢ العمليات الجديدة التي استهلت في الآونة الأخيرة "خارج النطاق المؤسسي" بالمنطقة نتيجة مبادرات سياسية مخصصة، وذلك في قطاع البيئة وقطاعي النقل والحراجة. وسهلت هذه العمليات عقد مؤتمر لوزراء البيئة في نيسان/أبريل ١٩٩٣ في لوسيون. واعتمد المؤتمر اعلاناً أيد فيه بعد السياسي لعملية "البيئة من أجل أوروبا". وتدور هذه العملية حول استراتيجية تتالف من خطة عمل بيئية لأوروبا الوسطى والشرقية، وعلى تقرير عن حالة البيئة في أوروبا وبرنامج بيئي لأوروبا. وسوف تضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدور رئيسي في هذا البرنامج. وقد شرع في أعمال تحضيرية هذه السنة

لمؤتمر أوروبي ثان لوزراء النقل، من المزمع عقده في اليونان في آذار/مارس ١٩٩٤، وسوف يقوم هذا المؤتمر، في جملة أمور، بالتوسيع في وضع مفهوم للنقل وبرنامج الهيكل الأأساسية على المستوى الأوروبي. وثمة مبادرة ثالثة تتمثل في المؤتمر الوزاري الثاني المعنى بغازات المنطقة المعتدلة في أوروبا، الذي سيعقد في هلسنكي في حزيران/يونيه ١٩٩٣، وسوف توفر اللجنة الاقتصادية لأوروبا لهذا المؤتمر خدمات الأمانة فيما يتعلق بأعمال المتابعة.

٦٨ - وعلى الصعيد دون الاقليمي تعزز التعاون وتضاعف. ويمتد أحد أحزمة هذه المجموعات دون الاقليمية من منطقة القطب الشمالي وبحر البلطيق مروراً ببلدان مبادرة أوروبا الوسطى فحوض نهر الدانوب إلى دول البلقان ومنطقة البحر الأبيض والبحر الأسود، حيث أدى بروز دول كمنولت الدول المستقلة إلى نشاط جديد.

٦٩ - وأيدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الثامنة والأربعين، المعقدة في نيسان/أبريل ١٩٩٣، المقررات المتخذة في دورتها الخامسة والأربعين، ولاسيما المقرر (٤٥) الذي حددت فيه البيئة، والنقل، والاحصاءات، وتسهيل التجارة، والتحليل الاقتصادي، ك المجالات نشاط ذات أولوية. وقد وردت هذه المجالات في مقررات جديدة اعتمدتها الدورة تتصل بمسائل البيئة والتنمية المستدامة، والتطوير المستدام للصناعة الكيميائية، والتعاون في ميدان النقل. وأضاف مقرر آخر دعماً قوياً لعمل اللجنة المتعلقة بمساعدة البلدان التي تمر بفترة انتقال إلى الاقتصاد السوقى وفي دمج اقتصاداتها في الاقتصاد الأوروبي والعالمي. وأيد المقرر برنامج حلقات العمل المعنية بالمسائل العملية المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، الذي نفذ في غضون العام الماضى، ودعا إلى زيادة تطوير هذه الأنشطة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للعدد المتزايد من الدول الحديثة العضوية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأخيراً، دعا مقرر ثالث إلى المزيد من التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على ضوء وثيقة هلسنكي الختامية التي اعتمدتها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

٧٠ - خلال العام المنصرم أحرزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقدماً كبيراً في تنفيذ الاتفاقيات البيئية الجديدة الثلاث المعنية بتقييم الآثار البيئية، وحماية واستخدام المجرى المائي العابر للحدود والبحيرات الدولية، والاتفاقية المعنية بالآثار عبر الحدودية للحوادث الصناعية. وجرى الشروع في أعمال متابعة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. ودعت اللجنة إلى دراسة جدوى لاقتراح الذي يدعوا إلى عقد مؤتمر إقليمي بشأن النقل والبيئة، ضمن إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا. واضطاعت اللجنة، وسوف تواصل الضغط، بدور رئيسي في عملية "البيئة من أجل أوروبا".

٧١ - وفي عام ١٩٩٢ أحرز تقدم نحو اقامة نظام متماسك للنقل الطرقي في أوروبا، بوضع تشديد خاص على تطوير الهيكل الأساسية ومسالك النقل، بما في ذلك الممر الجديد المسمى "عبر البلطيق". وما فتئ يوضع تشديد على الجمع بين النقل وسلامة الطرق. ومن المزمع تنظيم أسبوع ثان لسلامة الطرق الأوروبية برعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ١٩٩٥. واستمر العمل في دراسة تتعلق بإقامة شبكة من الممرات المائية الداخلية الأوروبية ذات الأهمية الدولية، بهدف صياغة اتفاق أوروبي (AGN) في هذا الصدد.

- ورحب مؤتمر الاحصائيين الأوروبيين بالتقدم المحرز في تنسيق عمله مع عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية بما في ذلك الاستعراض المشترك للبرامج، بغية تجنب الاذدواج في برامج العمل الاحصائي لهذه المنظمات. وانصب الاهتمام على عمل المؤتمر المتعلق بالاحصاءات البيئية، وقضايا الانتقال، والبرنامج الأوروبي للمقارنة، وتقنولوجيا الاعلام الاحصائي.

٧٣ - وتحتاج الدراسة الاقتصادية لـ أوروبا في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، التي نشرتها اللجنة الاقتصادية لـ أوروبا، تحليلًا معمقاً للبلدان الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقال؛ من حيث ناتجها والطلب فيها؛ وسوق اليد العاملة والأسعار والدخول؛ والتجارة الخارجية والمدفوعات؛ وسياسات الاقتصاد الكبير؛ واصلاحات السوق؛ والتقدم المحرز في التحول إلى القطاع الخاص. وتستعرض الدراسة الاقتصادية كذلك التطورات الحاصلة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وجنوب شرقية أوروبا، وبلدان يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي سابقاً، وجمهوريات البلطيق. ويناقش فصل آخر الاستجابة الغربية للانتقال في أوروبا الوسطى والشرقية من حيث المعونة والتجارة، وتحلل التدفقات المالية، والتزامات المساعدة، وكذلك اتفاقيات التعاون بين الشرق والغرب والوصول إلى الأسواق.

٧٤ - وفي ميدان تيسير التجارة، تتقدم عملية تطوير رسائل نظام الأمم المتحدة للتبادل الالكتروني للبيانات لأغراض الادارة والتجارة والنقل (EDIFACT) تقدما سريعا في إطار البرنامج المشترك لمقرري التبادل الالكتروني للبيانات لأغراض الادارة والتجارة والنقل (EDIFACT) الذي أنشأته الفرقـة العاملـة المعنية بتيسير اجراءـات التجارة الدولـية التابـعة للجـنة الاقتصادـية لأورـوبا. واستـمر العمل أيضـا على استـحداث مشـروع أقـاليمـي بشـأن تـيسـير التجـارـة الدولـية، سـوف تـنـفذـه اللـجان الأـقلـيمـية الخـمس بالـاشـتـراك مع مؤـتمر الأمـم المتـحدـة للـتجـارـة والـتنـمية (الأـونـكتـاد). ورـحـبتـ الجـنة كـذـلـك بـإـقـامـة فـرـقة عمل مشـترـكة الأمـانـات بيـنـ الجـنة الاقتصادـية لأورـوبا والأـونـكتـاد وـمـركـزـ التجـارـة الدولـية لـتحـسـينـ التنـسيـقـ فيـ مـيدـانـ تـيسـيرـ التجـارـةـ، خـاصـةـ فيـ ضـوءـ برـنـامـجـ الأـونـكتـادـ الجـديـدـ بشـأنـ الكـفاءـةـ التجـارـيةـ.

٧٥ - ورحبت اللجنة باعتماد النص النهائي لدليل الجوانب القانونية للتحويل الى القطاع الخاص في مجال الصناعة، الذي أعد برعاية الفرقة العاملة المعنية بالمعمار سات التعاقدية الدولية في مجال الصناعة، وألحت على القيام سريعا بإعداد دليل جديد عن تمويل التجارة/التحول الى القطاع الخاص بين الشرق والغرب في أوروبا الوسطى والشرقية.

٧٦ - وأعربت اللجنة عن الارتياح للنتائج التي أحرزت في تنفيذ مشروع تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٠٠، وبمناطق تجريبه. كما أحرز تقدم في صياغة مشروع أقاليمي بشأن تحقيق الكفاءة على النطاق العالمي في القرن ٧١ بهدف تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالكفاءة في مجال الطاقة على صعيد عالمي. وقدم هذا المشروع إلى برنامج الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية بوصفه عنصرا مقتريا لجدول أعمال القرن ٢١.

٧٧ - وشددت اللجنة على أهمية عملية متابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التعاون والتنمية المستدامة في مجال الصناعات الكيميائية الذي أقيم في وارسو (بولندا) في آذار/مارس ١٩٩٢، على سبيل المتابعة لمؤتمر بيرغن. وبدر تأييد لاقتراح حكومة بولندا بانشاء مركز إقليمي لإدارة البيئة في مجال الصناعة الكيميائية، وكذلك للمشروع التجاري الذي يبين تنظيف البيئة في موقع مختار لانتاج الكيميائيات في الاقتصادات الانتقالية.

٧٨ - وواصلت اللجنة خلال السنة الماضية تكثيف تعاونها وتنسيقها للأنشطة مع منظمات دولية أخرى ومؤسسات أوروبية نشطة في المنطقة، بهدف تفادي الازدواج في العمل وتؤمن الاستخدام الأمثل للموارد، ويوجد تعاون وثيق بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والجامعة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبنك الإنشاء والتعمير في أوروبا ومجلس أوروبا.

٧٩ - وظلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقدم مساعدة مثمرة للبرامج العالمية التابعة للأمم المتحدة. فقد قدمت اللجنة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية مثلاً ملخصاً لاتفاقياتها في مجال حماية البيئة. وكما أشير آنفاً، بدأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا فعلاً عملها في إجراءات المتابعة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأقامت اللجنة في آذار/مارس ١٩٩٣ على سبيل الاعداد الإقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالسكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ مؤتمراً أوروبياً للسكان بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجلس أوروبا. وقررت اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين أن تعقد اجتماعاً تحضيرياً إقليمياً رفيع المستوى من أجل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المقرر عقده في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ كما ساندت العمل الجاري في الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية مساهمة منها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥. ويشارك في كل عام أكثر من ٣٠ بلداً من خارج منطقة اللجنة في عملها بنشاط، وتتائج عملها متاحة للبلدان النامية الموجودة في مناطق أخرى.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٨٠ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الثامنة والأربعين المقودة في بيجينغ في نيسان/ابريل ١٩٩٢ القرار ٢٤٨ بشأن إعادة تشكيل هيكل مؤتمر اللجنة، وبذلك أصدرت قراراً تاريخياً باعادة تشكيل أجهزتها الفرعية، وإعادة توجيه برنامجها على أساس الموضوعات والخصصات العلمية، وإعادة تنظيم أماكنها لتعزيز الفعالية والاستجابة لحاجة آسيا والمحيط الهادئ من التنمية.

٨١ - وعقدت في بانكوك في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ الدورة الأولى للجنة التعاون الاقتصادي الإقليمي في صورتها الحكومية الدولية المنقحة، بينما عقدت الدورة الأولى لفريقها التوجيهي في نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وبحث الفريق التوجيهي واعتمد برنامج عمل للتعاون الإقليمي في التجارة والاستثمار

قدمته لجنة التعاون الاقتصادي الاقليمي إلى اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين. ولاحظت اللجنة أن أوجه الالاقيين في الجو الاقتصادي العالمي، وتزايد فرص التجارة داخل الاقليم وتزايد تدفقات التجارة والاستثمار من أكثر الاقتصادات حيوية إلى الأطراف المختلفة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمحيط الهادئ، وكذلك تزايد التقارب في سياسات الاقتصاد الكلي بين أعضاء اللجنة وأعضائها المنتسبين، قد عززت كلها كثيراً من احتمالات وقدرات التعاون الاقتصادي الاقليمي.

٨٢ - وقد تناول الموضوع وعنوانه "توسيع الاستثمار والتجارة الدولية وسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ" - كما جاء في الجزء الثاني من دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٩٢ - تقييمًا لمساهمة تحالف التجارة والاستثمار في عملية إعادة تشكيل الصناعة في منطقة اللجنة. وأشارت اللجنة إلى قيود كبرى حالت دون تزايد اتساع النمو الاقتصادي بين البلدان النامية في المنطقة، ومن ثم شددت على أن عدم المساواة في التنمية بين المناطق والمناطق الفرعية يجعل من الأهمية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي له آثار هامة فيما تحتاجه الاقتصادات المختلفة في المنطقة من تنمية المهارات المناسبة والامكانيات التكنولوجية، والاقبال الذي يولده السوق.

٨٣ - وقامت أمانة اللجنة خلال عام ١٩٩٢ باستعدادات لعقد الدورة الأولى للهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نموا وبالبلدان النامية غير الساحلية في بانكوك في شباط/فبراير ١٩٩٣. وذكرت اللجنة أن الضغوط الهيكيلية الهائلة التي تواجهها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في آسيا والمحيط الهادئ مسؤولة كثيراً عن سوء أدائها من حيث مستويات ونسب نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات محو الأمية ومعدلات النواuges الزراعية والصناعية، والإدخارات والاستثمارات. وشددت اللجنة على ضرورة وضع أولوية عالية لأنشطة التي تزيد التعاون الاقليمي على المستويات الثنائية ودون الاقليمية والاقليمية، وخصوصاً في مجال المساعدة التقنية والتساهلات التجارية والاستثمارات، ومرافق المرور العابر والنقل.

٨٤ - وذكرت اللجنة أن أمانتها قد أخذت أيضاً تستعد لعقد الدورة الأولى للهيئة الخاصة المعنية بالبلدان النامية الجزرية في المحيط الهادئ في بانكوك في شباط/فبراير ١٩٩٣. وبدر اعتراف بأن استمرار أنشطة اللجنة يتيح خبرة تshed الحاجة إليها فيه مجالات مثل الإحصاء والاقتصاد الكلي والتخطيط وتنشيط التجارة، من خلال مركز عمليات المحيط الهادئ التابع لها، وأيضاً من خلال برنامجها في التدريب والتوجيه الذي يستهدف تعزيز تحسين التفاهم والتعاون بين البلدان الجزرية في المحيط الهادئ التي هي أعضاء في منظومة الأمم المتحدة عموماً وفي اللجنة خصوصاً.

٨٥ - وأعربت اللجنة أيضاً عن قلقها لأن كثيراً من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ شهدت طيلة الثمانينيات نوعاً من الأداء الاقتصادي غير المتكافئ وبطء النمو. بيد أنه لوحظ أن كثيراً من حكومات البلدان الجزرية النامية قد اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية خطوات جادة لتعزيز الزيادة في إشراك القطاع الخاص بحكمة في تحرير الاقتصاد ولا مركزيته. كما أن توسيع نمط التعاون والتنمية في منطقة آسيا

والمحيط الهدائى زاد من فرص النمو لتعزيز التكافل. وشددت اللجنة على الدور الرئيسي الذى تستطيع أن تؤديه البلدان الأكثر تصنيعاً والأكثر غنى في منطقة اللجنة من حيث تعزيز حافز النمو في الاقتصادات المحرومة من البلدان الجزرية في المحيط الهدائى، خصوصاً بتوسيع المساعدة المالية والتكنولوجية لها وإعطائهما أولوية الوصول إلى الأسواق. وكررت اللجنة في هذا الصدد رأيها في إمكانية حصول البلدان المحرومة على فوائد كبيرة من استمرار تنفيذ قرارها ٨٤٦ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ بشأن التعاون التقنى والاقتصادي فيما بين البلدان النامية لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية.

٨٦ - وجرت الدورة الثامنة للجنة الإحصائية - وهي أول دورة لها في إطار الهيكل الحكومي الدولي المنقح للجنة - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وقد تقريرها إلى اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين لاعتماده. وأبدت اللجنة اهتماماً خاصاً بأهمية الإحصاءات في مجالات تخفيف الفقر، والبيئة، والتنمية المستدامة. ولوحظت في هذه المجالات ندرة البيانات الموجودة في معظم البلدان النامية بالمنطقة. وذكرت اللجنة أن أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهدائى قد بدأت فعلاً عدة أنشطة خلال عام ١٩٩٢ منها جمع الإحصاءات المناسبة عن البيئة في المنطقة، ونشر كتيب عملي في منهجيات جمع البيانات. وذكرت اللجنة أنه برغم التغيرات الأساسية في الترتيبات الجارية في إطار الخدمات الاستشارية الإقليمية بتمويل من صندوق الأمم المتحدة لسكان، وما كان لها من آثار سلبية في كامل برنامج الإحصاء، استطاعت الأمانة أن تتحرك بسرعة لمساعدة البلدان الانتقالية على الاتجاه نحو الاقتصاد السوقى، بإدخال منهجيات ومعايير إحصائية أوصت بها عدة منظمات دولية. وقد روحت الحاجات الخاصة للاتحاد الروسي والجمهوريات الآسيوية في كمئولث الدول المستقلة عند وضع برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهدائى لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤. كما اتجه الاهتمام إلى الحاجات الخاصة المختارة لأقل البلدان نمواً وللبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية، وكذلك لأولوية حاجات البلدان النامية الجزرية في المحيط الهدائى من حيث بناء القدرة الإحصائية، لا سيما الحاجة إلى جمع بيانات عن الحسابات القومية والتجارة والأسعار. وقام المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهدائى بعدها بـأنشطة هامة خلال عام ١٩٩٢ وسيكون محور عمله خلال المرحلة السادسة مجالات حاسمة مثل التدريب الجماعي على التجويز الإلكتروني للبيانات وتنمية الموارد البشرية.

٨٧ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها لأن الأمانة أقامت كجزء من أنشطة برنامجها عدة اجتماعات وزارية هامة خلال عام ١٩٩٢ ناقشت بعض القضايا الرئيسية الصاعدة في مجالات حساسة هي النقل والاتصالات والسكان، والتصنيع. وانعقد اجتماع الوزراء المسؤولين عن النقل والاتصالات في بانكوك في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وبحث وأيد برنامج عمل إقليمي لفترة السنوات الخمس الثانية من هذا العقد. ووافقت اللجنة على أن برنامج العمل الإقليمي كان أداة محسوسة وفعالة في زيادة أنشطة التعاون على المستوى الإقليمي ودون إقليمي في مجال تنمية النقل والاتصالات. كما اتفقت اللجنة على ضرورة وضع نهج دون إقليمية فعالة لتعزيز اشتراك وتعاون أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهدائى والأعضاء المنتسبين إليها. وجرى التأكيد بالذات على الاشتراك النشط من مؤسسات البحث والتنمية الوطنية في مجالى النقل

والاتصالات، وكذلك إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والحكومة الدولية المعنية. على أن اللجنة كانت عميقاً القلق إزاء استمرار قصور معدل الموارد التي جرت تعبتها.

٨٨ - واعتمدت اللجنة تقرير اجتماع وزراء الصناعة والتكنولوجيا الذي أقيم في طهران في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وكان الاجتماع قد اعتمد إعلان طهران بشأن تعزيز التعاون الإقليمي على التصنيع بقيادة التكنولوجيا في آسيا والمحيط الهادئ، كما اعتمد استراتيجية وخطة عمل إقليميتين للتنمية الصناعية والتكنولوجية. وكانت الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتان أساساً لتوثيق التعاون الإقليمي على تعجيل التنمية الصناعية والتكنولوجية. وسعدت اللجنة بالأنشطة التي استهلتها الأمانة نحو تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية التي شجعت على تنشيط الروابط بين الصناعة والاستثمار والتجارة والتكنولوجيا من أجل تنويع المصنوعات؛ وعلى التكامل وتحسين القدرة التنافسية بتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. ولوحظ أن حكومات اتخذت فعلاً خطوات لتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتين في مجال بناء القدرة المؤسسية في هذه المنطقة.

٨٩ - انعقد المؤتمر الرابع للسكان لآسيا والمحيط الهادئ في بالي في آب/أغسطس ١٩٩٢. وقام المؤتمر الذي رعته اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالنظر في إعلان السكان والتنمية المستدامة واعتمده. وسيتخذ الإعلان أساساً لرسم السياسة والبرمجة. وكانت البلدان الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ قد حددت أهدافاً ومقاصداً لنفسها من خلال اعتماد استراتيجيات لتحقيق معدل خصوبة استبدالية تساوي ٢,٢ طفل للمرأة الواحدة بحلول عام ٢٠١٠ أو قبل ذلك وخفض معدل وفيات الرضع إلى ٤٠ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء أو أقل من ذلك أثناء الفترة ذاتها. ونظرت اللجنة في مجموعة من المقترنات المتعلقة بتنفيذ إعلان بالي شملت الأنشطة الرامية إلى تحسين درجة الوعي والفهم لقضايا السكان والتنمية المستدامة في أوساط المخططين وراسمي السياسة ومدراء البرامج على الصعيد الوطني وشبه الوطني والقطاعي. ورأى أن القضايا المتصلة بالسكان والتنمية المستدامة قد أصبحت معقدة بشكل متزايد وترتبط على نحو لا يمكن فصلها بقضايا الفقر والموارد والبيئة ودور المرأة ومركزها وتنمية الموارد البشرية. كما ترتبط أيضاً بظاهرة التحضر والنمو الحضري والشيخوخة وتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل والهجرة إلى الداخل والهجرة الدولية التي تترتب عليها آثار خطيرة على المنطقة. وتشمل الوسائل الرئيسية التي تستطيع بها الأمانة أن تقدم مساعدة إلى الدول الأعضاء والدول المنتسبة في هذا المجال على تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية، ووضع برامج بحثية ذات منحى سياسي ومشتركة بين الأقطار، وتنفيذها بالإضافة إلى نشر المعلومات.

٩٠ - امثلاً لقرار اللجنة ٣٤٨ بشأن عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين ١٩٩٣، ٢٠٠٢، الذي اعتمد أثناء الدورة الثامنة والأربعين التي عقدت في بيجين في نيسان/أبريل ١٩٩٢، نظمت اللجنة عقد الاجتماع لإعلان عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، ٢٠٠٢-١٩٩٣، في بيجين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وقام الاجتماع بدراسة واعتماد الإعلان المتعلق بالمشاركة الكاملة والمساواة للأشخاص المعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالإضافة إلى جدول الأعمال لعقد آسيا والمحيط الهادئ المعوقين ، ٢٠٠٢-١٩٩٣. ويوفر عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين فرصة لـ ٥٦ بلداً ومجلاً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتوحيد جهودها التي

بدأت أثناء عقد الأمم المتحدة السابق في ترکيز جدید على التعاون الاقليمي لدعم التقدم المحرز على الصعيد الوطني. وسلمت اللجنة بأنه ومن أجل تحقيق أهداف عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، فإن هناك حاجة لاعتماد جدول أعمال لترجمة برنامج العمل العالمي بشأن المعوقين إلى واقع فعلي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسلمت اللجنة بأن عقد الأمم المتحدة للمعوقين، ١٩٨٣ - ١٩٩٢، قد ساهم بدرجة كبيرة في التقدم الذي أحرزته منطقة آسيا والمحيط الهادئ في المسائل المتصلة بالمعوقين ولاسيما في زيادة الوعي بتلك المسائل في أوسع نطاقات الحكومات وأوساط السكان ككل وبالتالي على أنشطة وقائية وأنشطة إعادة التأهيل.

٩١ - قدمت اللجنة توجيهات إلى الأمانة بشأن مقتراحاتها للقيام، رهنا بتوفير الموارد، بإنشاء فريق استشاري من ممثلي منظمات المعوقين والخبراء الآخرين، لرصد واستعراض تنفيذ جدول الأعمال وتقديم المشورة بشأن وسائل تحقيق أهداف ومقدمة العقد المجددة في الإعلان المتعلق بالمشاركة الكاملة والمساواة للمعوقين.

٩٢ - كما قامت اللجنة بدراسة برنامج العمل والأولويات المقترحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ واعتمدتها. ولاحظت أن إعادة تشكيل وإعادة تنظيم الأمانة تتوقف على اكتمال إعادة التشكيل التي يجريها الأمين العام لمقر الأمم المتحدة وعلى عملياتها الميدانية. كما لاحظت أيضاً أن أحد أهداف تلك الممارسة يتمثل في زيادة أثر دور الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإن آلية إعادة محتملة لتنظيم أمانة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ التي يمكن أن يجريها الأمين العام بوصفه الموظف الإداري الرئيسي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، سوف تستند إلى المنظورات المذكورة آنفاً وسوف تراعي الخدمة الفعالة لبرنامج العمل الموضوعي الذي اعتمدته اللجنة بالفعل.

٩٣ - لاحظت اللجنة، أنه قد تم، وفقاً للتركيز الجديد والأولويات المنقحة التي وضعتها، اتخاذ تدابير لتعزيز العلاقة الوظيفية بين الأمانة ومؤسسات وهيئات الأمم المتحدة الأخرى وذلك بغرض اتباع نهج منسق في حل المشاكل وتقديم المساعدة للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في اللجنة. وقد لوحظ في ذلك السياق أن الآليات المشتركة بين الوكالات المختلفة القائمة حالياً وهي اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، واللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية الريفية المتكاملة، واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمياه في آسيا والمحيط الهادئ، قد عقدت اجتماعات لها في الشهور الأخيرة. وبالاضافة إلى ذلك، وبناءً على مذكرة التفاهم التي سيتم توقيعها بين اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي، وضعت الخطط لأنشطة ومبادرات مشتركة تشمل ايفاد بعثة مشتركة إلى دول الكمنولث المستقلة.

٩٤ - اشارت اللجنة إلى قرارها ٥٤٨ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن استراتيجية التنمية الاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده، التي طلبت فيها من الأمين التنفيذي من جملة أمور أن يعقد في عام ١٩٩٤ مؤتمراً إقليمياً لكبار الموظفين الحكوميين وهيئات ووكالات الأمم المتحدة المعنية/..

والمنظمات ذات الصلة الأخرى، لإجراء استعراض وتقييم للتقدم المحرز في تحقيق أهداف ومقاصد الاستراتيجية. وقررت اللجنة إعادة تسمية الاجتماع الإقليمي لكتاب المسؤولين المؤتمر الوزاري الإقليمي للإعداد لمؤتمر القمة العالمي المعنى بالتنمية الاجتماعية. ورحبت بعرض حكومة الفلبين استضافة المؤتمر الوزاري في مانيلا في عام ١٩٩٤.

٩٥ - أعربت اللجنة عن سرورها للتعاون الفعال والدعم الذي تقدمه المنظمات والوكالات المختلفة للأحداث المهمة المقبلة مثل المؤتمر الوزاري المعنى بالتحضر في آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، والمؤتمر الوزاري الإقليمي المعنى بدور المرأة في التنمية (اندونيسيا، حزيران/يونيه ١٩٩٤)، والاجتماع الوزاري المعنى بالتطبيقات الفضائية (الصين، أولول/سبتمبر ١٩٩٤)، واعتبر توسيع وتعزيز التعاون فيما بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمنظمات شبه الإقليمية، ومن بينها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومجلس آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي، ومجلس جنوب المحيط الهندي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، أموراً غاية في الأهمية للتنمية الإقليمية وذات فوائد متبادلة عظيمة.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٩٦ - كانت الأنشطة التي اضطلع بها بموجب برنامج عمل نظام اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي شملت أنشطة معهد أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والمركز demografique لأمريكا اللاتينية، قد ركزت على تحقيق نمو اقتصادي دائم بالتساوي من أجل تأمين الاتساق الاجتماعي والاستقرار السياسي، مما يعتبر الأساس لكل تنمية.

٩٧ - وفي مجال الزراعة أجريت الدراسات في مجال الزراعة وتنمية الأحراج في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٩٨ - وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برصد الاتجاهات الاقتصادية في بلدان المنطقة وأجرت تحليلات للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي من شأنها أن تواءم بين الاستقرار الاقتصادي الشامل والمساواة الاجتماعية والتغير الهيكلي. وكجزء من أنشطتها المستمرة، نشرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي "البانوراما الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ١٩٩٢" و "الاستعراض العام الأولي لاقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٢" و "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩١".

٩٩ - قام مركز أمريكا اللاتينية للتوثيق الاقتصادي والاجتماعي بتعزيز إدارة المعلومات في المنطقة.

١٠٠ - نفذ معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي أنشطة جديدة وذات أولوية أوكلت اليه من جانب الحكومات الأعضاء أثناء الدورة التاسعة للمجلس الإقليمي للتخطيط الذي انعقد ضمن إطار الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء ورؤساء هيئات التخطيط في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في مدريد في الفترة من ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٢ - .

١٠١ - ولتحقيق هذا الغرض اضطر المعهد إلى إجراء تغييرات في عناصره فيما يتعلق بالتدريب والتعاون التقني والبحث. قام المعهد بتغيير استراتيجية التدريبية بإدخال نظام معياري ومرن من دورات متوسطة المدة تركز على قضايا مخصصة استجابة للطلبات الحكومية.

١٠٢ - وقد وفر عقد حلقة دراسية بشأن نماذج وأدوات تقييم السياسات المتعلقة بالميزانية بالإضافة إلى إعداد عدد من الدراسات بشأن الموضوع الفرصة لإقامة علاقات أوسع مع إدارات الميزانية في بلدان المنطقة.

١٠٣ - وفيما يتعلق بالأنشطة في مجالات الصناعة والعلوم والتكنولوجيا تم التركيز بشكل خاص على تنفيذ المشروعين التاليين: "تصميم السياسات لتعزيز القدرة على الابتكارات التكنولوجية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية في بيئة تنظيم المشاريع في أمريكا اللاتينية" و "توفير الآليات واتخاذ الإجراءات لتعزيز وترويج صناعة السلع الرأسمالية".

٤ ١٠٤ - لقد صمم المشروع الأول لتقديم المساعدة في وضع برامج عملية تسفر عن تدابير سياسية محددة على الصعيد القطاعي لحفز الابتكار التكنولوجي في بيئة تنظيم المشاريع. وقد أعدت ثلاثة وثائق، من بينها أحد الكتب، فيما يتعلق بالمشروع الثاني الذي ركز جهوده على توحيد مراكز الاتصال للطلبات وترويج القدرات التقنية والإنتاجية لقطاع السلع الرأسمالية الإقليمي وتعزيز رابطة أمريكا اللاتينية لصناعات السلع الرأسمالية.

١٠٥ - وصدر عدداً من صحيفـة Industrialización y desarrollo tecnológico.

١٠٦ - وفي ميدان التجارة الدولية، تركز العمل على صياغة سياسات عامة وتحديد آليات لمواصلة توسيع نطاق التجارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتحسين مركزها في السياق المتغير للاقتصاد العالمي.

١٠٧ - ولهذا الغرض، أعدت ١٢ وثيقة، منها كتاب واحد: وثيقتان منها تدرسان العناصر المختلفة للسياسات التجارية السائدة في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتقترنان بمبادئ توجيهية لتغيير أنماط الانتاج والعدالة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية؛ وتقدم أربع وثائق أخرى مبادئ توجيهية

لتعزيز صادرات المنطقة من السلع والخدمات وتحلل الحالة الراهنة للعلاقات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومستقبلها؛ وتدرس التقارير الستة الأخرى جوانب مختلفة للتكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية تساعد استناداً إليها توصيات لتعزيز العملية.

١٠٨ - وفيما يتعلق بتمويل التنمية أجريت دراسات ونظمت حلقة دراسية في سانتياغو في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٢ بشأن أنظمة المصارف والإشراف عليها وأنظمة إصلاح المعاشات التقاعدية. ونشر الجزء الثاني من "تنظيم المصارف والإشراف عليها: دراسات حالات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" وخمسة أعداد من سلسلة Financiamiento del Desarrollo

١٠٩ - وفي مجال الموارد البحرية، تركزت الجهود على تحليل فحوى الفصل ذي الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ ، من أجل مساعدة البلدان على صياغة سياسات بحرية يمكنها الاستجابة لهذه التحديات.

١١٠ - وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالمياه، قدمت مساعدات إلى عدد من البلدان وعززت قدرتها التدريبية في مجال الإدارة المتكاملة لموارد المياه. وشكلت شبكة تعاون، وقدمت خدمات استشارية بشأن الإصلاح التنظيمي وعقدت دورات تدريبية.

١١١ - وفي ميدان التعدين، استمر تقديم الدعم لمنظمة التعدين في أمريكا اللاتينية في مجال تنفيذ المرحلة الثانية من الشبكة الأقليمية للمعلومات والتوثيق في مجال التعدين في أمريكا اللاتينية وقيمت حالة التعدين في عدة بلدان.

١١٢ - وفي ميدان البيئة والمستوطنات البشرية، اضطلع بمهام على سبيل الأولوية وذلك، أولاً، للقيام بالتحضيرات الأقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، وثانياً، للامتثال للتكتلية التي أصدرتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنفيذ الأقليمي لجدول أعمال القرن ٢١ الذي يعود إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور وكالة تنسيق إقليمية. ونظم اجتماع إقليمي للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سانتياغو، ١٦ - ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢).

١١٣ - وقدمت مساعدات تقنية من خلال تنفيذ المشاريع التالية: "التعاون التقني لتخفيط وإدارة البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"؛ و "مبادئ توجيهية وخدمات استشارية بشأن مراقبة الإدارة السليمة بيئياً للنفايات"؛ و "الإدارة الحضرية في مدن متوسطة الحجم مختارة في أمريكا اللاتينية".

١١٤ - وقدم البرنامج الأقليمي للسكان ، الذي تنفذه المركز демографический ل أمريكا اللاتينية، أنشطة تعاون تقني للبلدان في المجالات التالية: كبار السن من السكان، واستخدام (نظام استرجاع البيانات فيما يتعلق بالمناطق الصغيرة ومقابلة ذلك بنظم المعلومات الجغرافية والديمografية)؛ وتجهيز عمليات تعداد السكان ؛ والتحليل/..

الديمغرافي؛ ووفيات الامهات والاطفال؛ وتطبيقات برنامج "الطفل السابق" الحاسوبي؛ والسكان والبيئة؛ والإسقاطات السكانية؛ والتوزيع المكاني للسكان؛ والديناميات الديمغرافية للفقر؛ والسياسات العامة في مجال السكان؛ ووثائق بشأن السكان موزعة بشكل أقراص مدمجة ذاكرة القراءة فقط؛ وفهارس ديمografie محوسبة.

١١٥ - وشملت أنشطة التدريب والتدريس للمعهد الديمغرافي لأمريكا اللاتينية دورة جامعية بشأن السكان والتنمية عقدت في سانتياغو في الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ والدورة التدريبية الأقلية المكثفة بشأن التحليل الديمغرافي فيما يتعلق بالتنمية وهي الدورة التي عقدت في سان خوزيه، بكوستاريكا في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وخمس حلقات عمل بشأن نظام استرجاع البيانات ومقابلة ذلك بنظم المعلومات الجغرافية والديمografie.

١١٦ - كذلك ساعد المعهد الديمغرافي لأمريكا اللاتينية على نشر المعرفة الديمغرافية فيما بين حكومات المنطقة من خلال تنظيم اجتماع الخبراء الحكوميين المعنى بالسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانت لويسيا، في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

١١٧ - وركزت شعبة التنمية الاجتماعية جهودها على إعداد وثائق تقنية للمؤتمر الإقليمي الثالث المعنى بالفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في سانتياغو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢). وقد قدمت هذه الوثائق خبرات عملية جديدة في مجال زيادة انتاجية فقراء الريف والحضر وفي تعزيز فعالية السياسات الاجتماعية؛ وهي توجز كذلك الانتاجية الرئيسية التي اضطلعت بها حكومات المنطقة للقضاء على الفقر في بلدانها.

١١٨ - وأعد عدد من الدراسات بشأن السياسات الاجتماعية والتكيف الاقتصادي، والأسرة والشباب.

١١٩ - وفيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بدأت الأنشطة التحضيرية الإقليمية للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة الذي سيعقد في بكين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ . وقد بدأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالفعل أنشطتها المتصلة بإعداد برنامج عمل إقليمي جديد فيما يتعلق بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٥ - ٢٠٠١، وتقوم حاليا بإعداد تشخيص لمركز المرأة وهو تشخيص يدرج هذا الموضوع بصورة أساسية في اقتراح اللجنة الجديد فيما يتعلق بتغيير أنماط الانتاج مع توفير الانصاف الاجتماعي.

١٢٠ - ونظم الاجتماعان الرابع عشر والخامس عشر لرويسي المؤتمرات الإقليمي المعنى بإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كوروسادو في الفترة من ١٨ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وفي مكسيكو سيتي في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ..

على التوالي بوصفهما أمانة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بشؤون المرأة.

١٢١ - وركزت شعبة الاحصاءات والإسقاطات أنشطتها على ما يلي:

(أ) توسيع نطاق الإطار الإقليمي للمعلومات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية:

(ب) التنمية الإحصائية والتحليل الكمي - في هذا المجال ، استمرت الأعمال التحضيرية لاعتماد النظام الجديد للحسابات القومية (Rev.4). وعلقت أهمية خاصة على تبسيط طرق استكمال اطر أخذ العينات وتصميمات العينات؛ ووضع قواعد بيانات للدراسات الاستقصائية للاسر المعيشية لتسهيل تطبيق طرق أكثر تطورا لقياس الفقر؛ ودراسة نظم محسوبة لاستخدامها في بلدان المنطقة؛ وتحديد المؤشرات التي تدرج كل سنة في "Panorama Social de América Latina".

(ج) التعاون الإقليمي: من الجدير بالذكر بوجه خاص تنظيم اجتماع مدراء الاحصاءات في الأمريكتين، المعقود في مدريد. وعلاوة على ذلك، تعاونت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة في تنظيم حلقتين دراسيتين بشأن تحديد اطر أخذ العينات وتصميمات العينات:

(د) الإسقاطات الاقتصادية: عن طريق تحليل دراسات مستقبلية متوسطة الأجل وطويلة الأجل بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية;

(ه) التكامل العالمي للأقليم، من خلال دراسة حالة الاقتصاد العالمي وتطوره بغية تحديد إمكانية تأثيره على عملية التنمية الإقليمية.

١٢٢ - وفي ميدان النقل، أعدت ثلاثة وثائق، منها كتاب واحد، فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع الثلاثة التالية: "التعاون التقني فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بنقل صادراتها وتوزيعها وتسويقيها وقدرتها التنافسية"؛ و "آثار الإعاثات ومختلف أنظمة المراقبة والتنظيم على شبكات النقل العام في المدن في أمريكا اللاتينية"؛ و "التعاون التقني بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ميدان صيانة الطرق".

١٢٣ - وأوصى منشور آخر بمنكراة إيفاد بعثات للتعاون التقني لدراسة كيفية ترشيد أنشطة الموانئ في ٤ بلدا في المنطقة.

١٢٤ - وقدم الدعم للبلدان الاعضاء لانشاء مؤتمر وزراء النقل والاتصالات والأشغال العامة في أمريكا اللاتينية وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، وهو محفل الغرض الرئيسي منه تحقيق التكامل والاتساق بين المواقف التي سبق عرضها بصورة مستقلة في اجتماع وزراء النقل والاتصالات والأشغال العامة لمجموعة الاندیز وفي اجتماع وزراء الأشغال العامة والنقل للبلدان القرن الجنوبي.

١٢٥ - وتضمنت أنشطة المقر دون الاقليمي للجنة في المكسيك تحليل التطورات الاقتصادية في البلدان العشر بالمنطقة دون الاقليمية. وفيما يتعلق بتكامل أمريكا الوسطى، أكمل تحليل واسع النطاق لاستراتيجيات ترمي إلى الوفاء بالعديد من الالتزامات التي تم التفاوض بشأنها.

١٢٦ - وأجريت دراسات وقدمت مساعدات تقنية إلى البلدان في القطاعات التالية: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتجارة الدولية والأغذية والزراعة والتنمية الصناعية والطاقة.

١٢٧ - واستجابة لما أولته حكومات المنطقة دون الاقليمية من أولوية للعلاقات الاقتصادية بين المكسيك وأمريكا الوسطى، أجريت دراسات بشأن هذا الموضوع وقدم التعاون للبلدان المعنية في مفاوضاتها لتعزيز الروابط التجارية.

١٢٨ - أما الدعم المقدم من أجل تكامل بلدان بربخ أمريكا الوسطى في مجال الكهرباء فقد أولى أولوية عليا. وأعدت وثائق بشأن أزمة الطاقة، وطرق توفير الطاقة والربط الكهربائي. وصممت بدائل للإمداد بالنفط مع منظمة الطاقة لأمريكا اللاتينية. وثمة مسألة أخرى ذات أولوية وهي الإمداد بالنفط من أجل توليد الكهرباء.

١٢٩ - وركز المقر دون الاقليمي للجنة لمنطقة البحر الكاريبي، في بورت أوفر سبين، ترينيداد، اهتمامه على تحليل المسائل ذات الصلة بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الاعضاء في لجنة التنمية والتعاون في منطقة البحر الكاريبي.

١٣٠ - وأجريت دراسات تشمل المنشورات الإحصائية ثم القيام بأنشطة التعاون التقني بشأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة دون الاقليمية، بما في ذلك القضايا المتصلة بالتجارة والسياحة والبيئة والسكان والتنمية الصناعية.

١٣١ - وقدمت الخدمات الفنية إلى المجلس الكاريبي للعلوم والتكنولوجيا.

DAL - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

١٣٢ - يرد فيما يلي موجز لأنشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا خلال الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٣.

١٣٣ - ففي ميدان التنمية الصناعية وفي سياق عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا، تم التشدد على تعزيز القدرات التكنولوجية وقدرات تنظيم المشاريع للبلدان الإفريقية على الأصعدة الوطنية ودون إقليمية وإقليمية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أولى اهتمام خاص للصناعات الصغيرة والمنزلية والريفية، والتكنولوجيا العالية المتقدمة، والتعاون دون إقليمي وإقليمي.

١٣٤ - وقد أعدت ثلاثة تقارير للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الإفريقيين المقرر عقده في موريشيوس في الفترة من ٢٤ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣: (أ) تقرير عن المشاكل والسياسات والقضايا والتوقعات المتعلقة بالصناعات الأساسية الإفريقية بحلول عام ٢٠٠٠ (الصناعات الكيميائية والمعدنية والهندسية؛ (ب) تقرير بشأن تقييم السياسات والاستراتيجيات لأغراض إعادة تأهيل وإنعاش قطاعات فرعية صناعية مختارة؛ (ج) تقرير عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا. واستناداً إلى ضعف أداء القطاع الصناعي الإفريقي، وجه التقريران الأوليان انتباه وزراء الصناعة الإفريقيين إلى ضرورة إعادة صياغة سياساتهم واستراتيجياتهم الوطنية ودون إقليمية لتحقيق تنمية صناعية متكاملة قائمة على الاعتماد على الذات وتتوفر لها أسباب الاستمرار، واقتراح خيارات متعلقة بالسياسة العامة من أجل نمو صناعي مستدام في إفريقيا للستينيات وما بعدها. ويتضمن التقرير الثالث تقييمما للتقدم المحرز في مجال تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني مع اقتراحات برصد البرنامج ومتابعته.

١٣٥ - وفي ميدان السياسة المتعلقة بالتنمية الزراعية، والتحطيط والبرمجة، خرج عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا ناتج واحد: منشور تقني عن تقييم ورصد آثار تدابير التكامل الاقتصادي الأوروبي لعام ١٩٩٢ على الزراعة الإفريقية. ويناقش المنشور شتى العوامل التي تتركز عليها السوق الأورووبية الموحدة، مع إيلاء أهمية خاصة لمجالات مثل تصدیر السلع الأولية، والواردات من المدخلات الزراعية، وسياسات الاقتصاد الكلي ذات الصلة التي تحكم الإعاثات، والأسعار، والنقد الأجنبي وما إلى ذلك. وعرض خدمات استشارية على البلدان الأعضاء وأبرز الحاجة إلى تشويط تعاونها في مواجهة ما يتّخذ من خطوات نحو تعزيز التكامل الاقتصادي في مناطق أخرى مثل أوروبا.

١٣٦ - وهناك ناتج على نفس القدر من الأهميةنفذته اللجنة الاقتصادية لافريقيا يتمثل في عقد حلقة دراسية بشأن الاحتياجات من التدريب في ميدان تحطيط وبرمجة التنمية الزراعية، في طنجة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ لصالح بلدان شمال إفريقيا.

١٣٧ - خلال الاجتماع السابع للجنة الإقليمية الحكومية المشتركة المعنية بالمستوطنات البشرية والبيئية المعقود في أديس أبابا، في آذار/مارس ١٩٩٣، قدم تقرير عن متابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتضمن هذا التقرير اقتراحات أولية باستراتيجيات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في إطار الموقف الأفريقي الموحد بشأن البيئة والتنمية. وتشمل الاقتراحات الاهتمامات الرئيسية الأفريقية المتعلقة بالبيئة والتنمية على النحو المبين في الموقف الأفريقي الموحد. وقدمنت اللجنة بتعليقات وجه إليها انتباه مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في دورته التاسعة عشرة.

١٣٨ - وفي مجال الموارد الطبيعية، وعلى الأخص فيما يتعلق بقطاع موارد المياه، قدمت الأمانة المساعدة إلى الدول الأعضاء في التنسيق والموافقة بين أنشطتها في مجال تنمية الموارد الطبيعية داخل مناطق أحواض الأنهر/البحيرات عبر الحدود. وكان الهدف الرئيسي من أنشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا في هذا الصدد هو تعزيز التعاون دون إقليمي والإقليمي فيما بين البلدان المشاطئة لأحواض الأنهر/البحيرات عبر الحدود ولا سيما في مناطق الأحواض التي لا توجد فيها حالياً منظمات حكومية دولية رسمية لأغراض التنمية المتكاملة والمشتركة لتلك الموارد.

١٣٩ - وبناءً على طلب الدول الأعضاء في مجموعة أندوغو، التي تضم بلدان حوض نهر النيل وجمهورية إفريقيا الوسطى، أعدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مشروع إطار للتعاون بين بلدان أندوغو ونظر اجتماع الخبراء في مشروع الوثيقة.

١٤٠ - وقد وجهت أنشطة الأمانة في إطار برنامج التنمية الإحصائية خلال الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٣ نحو مساعدة البلدان الأفريقية في إقامة و/أو تنمية هيكل أساسية دائمة لجمع وتجهيز وتحليل ونشر إحصاءات ديمografية، واجتماعية، واقتصادية وبئية متكاملة. كما قدمت الأمانة دعماً تقنياً متواصلاً لتنمية القدرات الوطنية على تجهيز البيانات، ولا سيما عن طريق زيادة استخدام الحواسيب الخفيفة وتشجيع عملية تحسين نوعية وملاءمة وتوقيت البيانات الإحصائية وقابليتها للمقارنة.

١٤١ - وكان الهدف من تلك الأنشطة هو بناء القدرة الوطنية والاعتماد على الذات في مجالات الإحصاءات. وأولي اهتمام للتدريب الذي كان يقدم خلال زيارات البعثات الاستشارية التقنية، إلى التدريب أثناء العمل وخلال حلقات العمل.

١٤٢ - وكانت المشاريع الميدانية، بشأن برنامج التنمية الإحصائية لافريقيا والخدمة الاستشارية الإقليمية في مجال الإحصاءات demografie هي الأدوات الرئيسية التي استخدمتها الأمانة من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء من الخدمات الإحصائية.

١٤٣ - ويدخل في عداد الأنشطة الرئيسية التي اضطاعت بها الأمانة بشأن القضايا السكانية، التحضير والدعوة للمؤتمر السكاني الأفريقي الثالث المعقود في داكار في الفترة من ٧ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر/.

١٩٩٢. وقد عقد هذا المؤتمر استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٩٣، الذي طلب فيه المجلس إلى اللجان الإقليمية عقد مؤتمرات من أجل استعراض الخبرة المكتسبة في مجال السياسات والبرامج السكانية في مناطقها كجزء من المساهمة التي تقدمها في التحضير للمؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وعلى خلاف الاجتماعات السابقة، عقد هذا الاجتماع على المستوى الوزاري سبقه اجتماع للخبراء. وكان موضوع المؤتمر هو "السكان والأسرة والتنمية المستدامة". وحقق المؤتمر نجاحاً ووضع مشروع إعلان داكار نفور بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة، الذي سيقدم إلى مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا لاعتماده.

١٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المركز الافريقي للتدريب والبحث من أجل المرأة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا في تحسين الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة الافريقية وتعزيز مشاركة المرأة ومساهمتها في عملية التنمية. وتمشياً مع أولويات الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، تركز برنامج أنشطة الأمانة على الارتقاء بمهارات المرأة وتحسين مركزها إزاء مراقبة الإنتاج وخدمات التوزيع. وتابعت الأمانة جهودها لإنشاء الاتحاد الإقليمي لمنظمات المشاريع الافريقيات والمصرف الافريقي للمرأة بغية تعزيز أنشطة المرأة في ميدان تنظيم المشاريع وتحسين فرص وصولها إلى الموارد. وبذلت جهود أخرى أيضاً لتحسين أنشطة المرأة في القطاع غير الرسمي، كما اضطلعت الأمانة بدراسة عن إنشاء مصرف للمرأة الافريقية. وتصف الدراسة الحالة الراهنة وإمكانية إقامة هيكل جديد يعمل على تحسين فرص وصول المرأة إلى الموارد.

١٤٥ - اضطلعت الأمانة ومركزيها المتعددة الجنسيات للبرمجة والتنفيذ بعدد من الأنشطة الهدافة إلى تعزيز التكامل والتعاون الاقتصادي بين في افريقيا وذلك عن طريق المساعدة المقدمة إلى المنظمات الحكومية الدولية وبلدانها الأعضاء.

١٤٦ - وفي إطار الأمانة المشتركة لمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي، أجريت مشاورات فيما يتعلق بإنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية وسير عملها وتقديم المساعدة إليها. ووضعت الأمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا مقترنات محددة لترشيد الأمانة المشتركة عن طريق التنسيق والمواءمة بين أعمال المنظمات الثلاث.

١٤٧ - قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا، بمساعدة من مراكزها المتعددة الجنسيات للبرمجة والتنفيذ بأنشطة استهدفت تعزيز التكامل والتعاون الاقتصادي بين على الصعيد دون الاقليمي، فقدمت مساعدة تقنية إلى بلدان المناطق دون الإقليمية الخمس ومنظماتها الحكومية الدولية بغرض النهوض بالتعاون عن طريق مواءمة وتنسيق وترشيد برامج عملها وأنشطتها.

١٤٨ - وفي مجال النقل، تعاونت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من خلال المشاركة في الاجتماع العالمي لفريق الخبراء المعنى بالنقل المتعدد الوسائط والذي/..

قدمت فيه اللجنة الاقتصادية لافريقيا وثيقة عن آثار الحاويات الكبرى على النقل بالطريق السطحي. كما تعاونت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مع البنك الدولى واشتركت فى حلقة دراسية إقليمية عن إعادة تشكيل قطاع السكك الحديدية.

١٤٩ - وجميع الأنشطة المضطلع بها في هذا الميدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير استهدفت دعم وتعزيز الأنشطة الالزمة لتنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في افريقيا وكانت بمثابة أساس ترتكز عليه الأنشطة المقبلة لتنفيذ مشاريع العقد ذات الصلة.

١٥٠ - أما بالنسبة للنقل البحري، فقد أعدت الأمانة المنشورات التقنية التالية: "مبادئ توجيهية لتحسين عمليات الشحن والتخلص الجمركي بغية تيسير التجارة المحمولة بحرا في افريقيا"، ومبادئ توجيهية لتنمية التعاون دون الإقليمي/الإقليمي في الشحن البحري في افريقيا، "وعائدات ورسوم الميناء فيما يتعلق بمناولة البضائع وآثارها على كفاءة الموانئ".

١٥١ - وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، ركزت الأنشطة على المسائل المتعلقة بالشباب، والأسرة والمعوقين. وفي هذا الصدد، أنجزت المنشورات التقنية التالية: "الشباب والآثار الصحية على القوى العاملة بالنسبة للتنمية والتحول"؛ و "الاستراتيجيات الابتكارية لمعالجة البطالة بين الشباب في افريقيا"؛ و "دليل منظمات الشباب في افريقيا"؛ و "آثار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الأسرة الافريقية".

١٥٢ - خلال هذه الفترة، واصلت الأمانة بذل جهودها لتعزيز أهداف عقد الأمم المتحدة للمعوقين (١٩٨٣-١٩٩٢) عن طريق إصدار وتعيم الرسالة الاخبارية Equal Time التي تلقى الضوء على عدد من الأنشطة التي يضطلع بها المعوقون والتي تنفذ من أجلهم.

١٥٣ - وواصلت الأمانة تقديم الدعم التقني والموضوعي لمعهد الأمم المتحدة الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بما في ذلك رصد تنفيذ مختلف أنشطته.

١٥٤ - وأعدت الأمانة أيضا تقريرا عن القضايا والتطورات الرئيسية وأنشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا في ميدان التنمية الاجتماعية، كمساهمة منها في تقرير الأمين العام الموجه الى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والعشرين، المعقودة في فيينا في الفترة من ٨ الى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٣. وأعد أيضا تقرير مرحلٍ عن الأنشطة المضطلع بها للإعداد للسنة الدولية للأسرة قدم الى الاجتماع المشترك بين الوكالات للسنة الدولية للأسرة الذي عقد في فيينا في الفترة من ١٠ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣.

١٥٥ - وفي مجال التخطيط الإنمائى، وطرائقه، ونمادجه واسقطاته، اضطلعت الأمانة، خلال الفترة قيد الاستعراض، بمجموعة أنشطة تتصل بالبحث عن تخطيط القضايا الرئيسية ذات الأهمية الخاصة لافريقيا:

ووضع النماذج الاقتصادية والتنبؤ الاقتصادي؛ والأنشطة التنفيذية بشأن تقديم المساعدة الى البلدان في مجال التخطيط الإنمائي؛ والاسقاطات والتنبؤات الاقتصادية.

١٥٦ - وفي مجال وضع النماذج والتنبؤات في الميدان الاقتصادي، وضعت اللجنة الاقتصادية لافريقيا نموذجا للتنبؤ في الأجل القصير للكونغو، بما في ذلك استخدام البرمجة والحاسبة الالكترونية، لتوجيهه البلد في مجال بناء شبكاته الوطنية للتنبؤ. وسيجري توسيع هذا النظام بصورة أكثر ليكون إطارا معمما يشمل كلا من الادارة القصيرة الأجل والمناظير الطويلة الأجل. ولهذا الغرض، تشتراك اللجنة الاقتصادية لافريقيا حاليا في وضع نماذج شاملة للاقتصاد الكلي تقوم على إطار منهجي لنماذج محاسبة متوازنة وعامة. وتقدم اللجنة الاقتصادية لافريقيا مرتين في كل عام الى اجتماعات مشروع "الصلة" العالمي ورقة تتناول الحالة الاقتصادية ونظرة عامة عن افريقيا النامية تقوم على أساس محاكاة نموذج اقتصادي مفتوح يضع في الحسبان كلا من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاقتصادات الافريقية.

١٥٧ - وبالنسبة للبلدان الجزرية وغير الساحلية من أقل البلدان نموا، أجرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا دراسة استقصائية عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان الافريقية نموا (١٩٩٢-١٩٩١). وتقدم هذه الدراسة سردا تفصيليا عن هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتطور القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة والتصنيع والتعدين)، بما في ذلك تقييم للتجارة، وموازين المدفوعات، والدين، وتدفقات تمويل التنمية، والسياسات المتبعة في أقل البلدان الافريقية نموا، والبلدان الجزرية والبلدان غير الساحلية.

١٥٨ - وفي ميدان التجارة وتمويل التنمية، اضطاعت الأمانة بعده من الأنشطة التي تركز على تنمية التجارة وقضايا التمويل طبقا للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٢. وتضمنت الأنشطة إيفاد بعثات استشارية، وإعداد الوثائق، وإجراء دراسات، والاشتراك والمساهمة في اجتماعات وحلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات.

١٥٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تضمنت أنشطة الشبكة الافريقية لمعلومات التنمية (باديس) القيام بتدريبات وخدمات استشارية وأشكال أخرى من التعاون التقني، وتنمية قاعدة البيانات، وبناء الشبكات، وتقديم خدمات للمستفيدين، و توفير الخدمات للجمعيات التشريعية وغيرها من المجتمعات، وإجراء دراسات، وإصدار منشورات للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا، والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

هاء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٦٠ - تتعافي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) حاليا بصورة تدريجية من الآثار المدمرة لحرب الخليج وما تبعها. فقد تحسن الأداء الاقتصادي الاقليمي بصورة عامة تحسنا كبيرا في عام ١٩٩٢. وينعكس هذا في ارتفاع مستويات الناتج الكلي والدخل للفرد الواحد؛ وفي حدوث تحسن ملحوظ

في توازن الميزانية وميزان المدفوعات كلّيهما؛ وفي انخفاض الضغوط التضخمية. وكان الإعمار وتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي بمثابة المواقف الأساسية للتنمية في العديد من بلدان غربي آسيا خلال السنة الماضية. وترد فيما يلي بعض الأنشطة الأساسية التي اضطاعت بها اللجنة في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي في غرب آسيا خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

١٦١ - ففي إطار برنامج تحطيم التنمية، تم الاضطلاع بعدة دراسات وتقارير، تتناول جوانب مختلفة من جوانب التعاون الإقليمي، مع التأكيد على حالة اقتصاد المنطقة في أعقاب حرب الخليج، بما في ذلك المسح السنوي للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة؛ واستعراضات تحليلية لاتجاهات والقضايا الإنمائية في القطاع الخارجي وفي مجالى النقد والمالية؛ دراسة شاملة تتضمّن تحليلًا للأثر العام والقطاعي لأزمة الخليج وحرب الخليج على التعاون الاقتصادي مع بلدان ذاتية أخرى في المنطقة؛ دراسة عن توفر الموارد المالية وإدارتها في غرب آسيا.

١٦٢ - وفي ميدان الطاقة، شاركت اللجنة بنشاط في الحلقة الدراسية التي رعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن سياسات وإدارة الطاقة المحلية في البلدان العربية والتي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. واعتمدت الندوة توصيات تهدف أساساً إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتشجيع تطوير مصادر الطاقة التقليدية والمتتجدة، وتعزيز التعاون الإقليمي. واشتركت اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رعاية وتنظيم الندوة الأقليمية لتطوير واستغلال الغاز الطبيعي وآفاق سوقه بحلول عام ٢٠٠٠ وما بعده. واعتمدت الندوة مجموعة من التوصيات لتطوير مشاريع الغاز الطبيعي وتوسيع نطاق استخدامه وتجارته في إطار التعاون الإقليمي والإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، أنجز البرنامج الفرعي للطاقة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل نيروبي في منطقة اللجنة. وشمل التقرير، في جملة أمور، استعراضات وتقييمات لأنشطة المضطلع بها في مجال التعاون دون الإقليمي والإقليمي في تنفيذ مشاريع مشتركة للطاقة المتتجدة، وتوسيع نطاق شبكات المعلومات الإقليمية التابعة للجنة بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة.

١٦٣ - وبدأت عدة أنشطة لتعزيز التعاون الإقليمي في ميدان الموارد المائية. وقامت اللجنة بإعداد وثيقة تمهدية عنوانها "المياه والسلم في الشرق الأوسط" تعكس آراء اللجنة بشأن مفاوضات السلام الجارية بين الدول العربية وأسرائيل وآثارها على المنطقة في قطاع المياه. وشاركت اللجنة في الاجتماع الخامس للجنة العربية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي، الذي كانت معظم دول اللجنة ممثلة فيه. وقدّم ممثل اللجنة ورقة تتضمن وصفاً لدور الأسكوا في قطاع المياه في المنطقة وتأكد على أهمية التنسيق والتعاون في مجالات محددة تتصل بالموارد المائية.

١٦٤ - وكتابة لمؤتمر اسكوا الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، دعت اللجنة، في قرارها ١٨٠ (د - ١٦) المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، إلى إنشاء لجنة تنسيق عربية ودولية مشتركة بين الوكالات تعنى بالبيئة والتنمية بهدف تعزيز التنمية المستدامة والسليمة بيئياً، وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأما جهود اسكوا الرامية إلى تحديد مشاكل بيئية قطرية وإقليمية بغية وضع المناسب/

من استراتيجيات وطرق وضمانات سياسات تعزيز التنمية المستدامة والسليمة بيئياً فتنعكس في الأعمال التحضيرية لعقد عدة حلقات عمل فنية في عام ١٩٩٣ منها "حلقة عمل إقليمية للوطن العربي عن الوعي بحالات الطوارئ والاستعداد لها على المستوى المحلي"، وكذلك "ندوة عن التطبيقات التكنولوجية غير الملوثة في البلدان النامية".

١٦٥ - وفي ميدان الأغذية والزراعة، واصلت اللجنة نشر المعلومات من خلال إصدار نشرتها السنوية "الزراعة والتنمية في غرب آسيا". وببدأ العمل أيضاً لإعداد خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر في الإمارات العربية المتحدة، وصياغة مشروعين لمكافحة التصحر في اليمن وعمان. وأجريت دراسات شتى بشأن التنمية الريفية على الصعيد الوطني وذلك للتحضير لعقد اجتماع لفريق خبراء مخصص حول التنمية الريفية على مستوى منطقة الأسكوا. وتم إعداد دراستين قطرتين واسع ورقات ودراسات إقليمية واحدة. وسيعقد الاجتماع في عمان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وبالإضافة إلى ذلك، وتأكيداً لبناء القدرات في غربي آسيا، عقدت الشعبة المشتركة بين اسكوا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) عدة حلقات تدريبية خلال الفترة التي يشملها التقرير. وكان بعض حلقات العمل والحلقات الدراسية هذه يتعلق بالتدريب على استخدام الحواسيب في تحليل السياسات الزراعية؛ ومسح إدارة المزارع، وتجهيز البيانات وتحطيط المشاريع؛ والتسيير الزراعي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

١٦٦ - وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، نظمت اسكوا ندوة إقليمية معنونة "التحفيز والتوجيه وتقنيات التدريب لتنمية الريادة الصناعية في دول منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اسكوا)"، واجتمعاً للفريق خبراء معنوناً "تكنولوجيات الربط البيئي للصناعات الإلكترونية في البلدان العربية". وتم الإضطلاع بدراسات مختلفة في مجالات متصلة بتعزيز أداء مؤسسات التدريب الصناعي في منطقة اللجنة وتشجيع الإضطلاع بمشاريع في الصناعات الصغيرة؛ واستعراض وتقييم التطورات الأخيرة في قطاع الصناعة التحويلية في منطقة اللجنة.

١٦٧ - وفي ميدان العلم والتكنولوجيا، نظمت اللجنة بالاشتراك مع برنامج التكنولوجيا الجديدة والمنطقة العربية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، حلقة عمل حول "تأثيرات تكنولوجيات المواد الجديدة والمتطرفة على اقتصادات بلدان اسكوا". واستجاب برنامج العلم والتكنولوجيا في اسكوا للاهتمام المتزايد بالشؤون البيئية واتساع نطاق تطبيق العلم والتكنولوجيا على حماية البيئة من خلال التحضير لأنشطة مستقبلية تتعلق على نحو مباشر بتطبيق العلم والتكنولوجيا من أجل تعزيز حماية البيئة في المنطقة وادخال/تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً. ويوضح جزء من ذلك في سلسلة الأنشطة التي يجري الإضطلاع بها بشأن المواد المؤدية إلى استنفاد طبقة الأوزون واستخدام تكنولوجيا الفضاء لرصد البيئة الصحراوية.

١٦٨ - وركزت أنشطة برنامج النقل والمواصلات الرامية إلى تعزيز التعاون والتنمية الإقليميين في ميدان النقل على ثلاثة قضايا أساسية هي: (أ) أثر المسائل المتعلقة بالتحويل إلى القطاع الخاص وإزالة القيود التنظيمية وسياسات الإعانت في قطاع النقل؛ (ب) والسياسات المتصلة بقوة العمل وتدريبها في مجال عمليات النقل؛ (ج) ومشاكل النقل البحري. وبالإضافة إلى "نشرة النقل" التي تصدرها اسكوا سنويًا، تم/

الانتهاء من إعداد أربع نشرات تتصل بالتطورات في ميدان النقل بمنطقة اللجنة. وركزت هذه النشرات على التحويل إلى القطاع الخاص، وإزالة القيود التنظيمية عن وسائل منقاة من وسائل النقل، وعلى الإعاثات المالية في قطاع النقل وسياسات تسعير خدمات الموارث واحتياجات سلطات النقل من التدريب في غربي آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة حلقة دراسية حول سياسات التسعير الحديثة بالنسبة للموارث في منطقة اسكوا واجتماعاً لفريق خبراء عن احتياجات التدريب في قطاع النقل.

١٦٩ - وفي إطار الأنشطة المتعلقة بالتعاون الإقليمي، شارك البرنامج الإحصائي في عدد من الاجتماعات الفنية والاجتماعات المتصلة بالسياسة العامة، بما في ذلك المشاركة في المؤتمر العربي الثاني بشأن الحسابات القومية، واللجنة الإحصائية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واللجنة الإحصائية الدائمة في جامعة الدول العربية، ومجلس مديرى المعهد العربي للتدريب والبحث في مجال الإحصاءات، وفي الندوة الإقليمية لكبار الإحصائيين في مسوح الأسر. وعلى المستوى الدولي، شاركت اللجنة أيضاً في الحلقة الدراسية الأقليمية المتعلقة بتفريح نظام الحسابات القومية، واجتماع اللجنة الفرعية المعنية بأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، وغير ذلك من فرق العمل وال الاجتماعات المشتركة بين الأمانات التي تعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وفيما يتعلق بنشر المعلومات الإحصائية، أصدر البرنامج الإحصائي في عام ١٩٩٢ أعداداً من "الموجز الإحصائي لمنطقة اسكوا"، و"نشرة الحسابات القومية"، و"نشرة التجارة الخارجية".

١٧٠ - وفي إطار برنامج التنمية الاجتماعية والسكان، نظمت اللجنةحدث الثقافي للمعوقين في منطقة اللجنة الذي تضمن جلسات فنية؛ وتقدير وتقييم برنامج العمل العالمي للمعوقين في نهاية العقد في منطقة اسكوا؛ وصياغة استراتيجية إقليمية طويلة الأجل. وتم إصدار أربع نشرات فنية: عن السياسات الوطنية في مجال منع الجريمة؛ والسياسات الوطنية في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات؛ وحالة فئات الشباب المهمشة في المنطقة؛ وتكيف ونقل التكنولوجيات الجديدة للمعوقين في المنطقة. كما اشتراك اسكوا والبنك الإسلامي للتنمية في تنظيم ورعاية ندوة عن الإسكان منخفض الكلفة في المنطقة العربية، دعت إلى تكثيف الجهود لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق السياسات والبرامج بهدف تخفيف مشاكل الإسكان في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الأعمال التحضيرية لعقد اجتماعين لفريقي خبراء حول "البطالة في العالم العربي" و"التنمية البشرية".

١٧١ - وفي إطار البرنامج الفرعي المعنى بالمرأة والتنمية، أنجزت اللجنة خمس دراسات حالة حول مشاركة المرأة في صناعات الأغذية والنسيج في خمس دول أعضاء. كما صدرت ملخصات لتسعة دراسات تتعلق بمشاركة المرأة في التنمية باللغتين العربية والإنكليزية لفائدة هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات تمويل. وواصلت اسكوا دعم أنشطة المساعدة الفنية للنهوض بالمرأة في المنطقة، كما اضطلعت بأنشطة مختلفة ستستخدم كمدخلات رئيسية في الاجتماع التحضيري الإقليمي للسنة الدولية للأسرة، سيعقد في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

١٧٢ - وقام البرنامج الفرعي للتعاون الفني، في إطار جهود الرامية إلى تشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي ومن خلال الخدمات الاستشارية الإقليمية، بمساعدة الدول الأعضاء في تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية

في المجالات التالية: تجهيز البيانات، والطاقة، والبيئة، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية الصناعية، والحسابات القومية، والاحصاءات الاقتصادية، وتحطيط التنمية، والعلم والتكنولوجيا، والتقليل والمواصلات، وتنمية الموارد المائية.

١٧٣ - خلال الفترة التي يشملها التقرير، كثفت اللجنة أنشطة التعاون والتنسيق مع منظمات إقليمية ودولية أخرى ومع مؤسسات عربية نشطة في المنطقة وذلك بهدف تضادي ازداج العمل وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة.

ثالثا - اجتماعات الأمانات التنفيذية للجان الإقليمية

١٧٤ - يقدم هذا الجزء من التقرير الحالي عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢٣(د-١٧) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٧(د-١٥)، اللذين طلب بموجبهما إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراته الصيفية تقارير سنوية عن اجتماعات الأمانات التنفيذية للجان الإقليمية.

١٧٥ - ومنذ الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٢، اجتمعت الأمانات التنفيذية يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ١٩٩٣ في نيويورك. وعقب إجراء مشاورات في إطار فرقة العمل المشتركة بين الادارات بشأن تحقيق الامرکزية^(١٠) التي سبقتها مشاورات على مستوى عامل أثناء الأسبوع الممتد من ٣ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٣، اجتمعت الأمانات التنفيذية والأمين العام في ١١ أيار/مايو. وعندت اجتماعات أخرى برئاسة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا، وهو المنسق الحالي للأمانات التنفيذية. ويعكس هذا الجزء من التقرير الحالي المسائل الرئيسية التي نوقشت في تلك الاجتماعات.

ألف - الامرکزية

١٧٦ - أكد الأمين العام، في البيان الذي أدى به أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أهمية تحقيق الامرکزية على الصعيدين الوطني والإقليمي، باعتبارها وسيلة تجعل الأمم المتحدة أقرب إلى الدول الأعضاء التي تخدمها. كما أشار إلى عزمه على تعزيز الدور الذي تضطلع به اللجان الإقليمية ومساهمتها، مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة أن تعمل هذه اللجان في إطار استراتيجية تنظيمية متراقبة، وعلى ضرورة تحقيق الامرکزية وإناطة سلطات أكبر بها تكون مصحوبة بتدابير ترمي إلى تعزيز المسائلة.

(١٠) انظر تقرير الأمين العام عن تقديرات منقحة وفقا لما طلبه الجمعية العامة في القرار ٢١٢/٤٧(A/C.5/47/88)، الفقرة ٦١.

١٧٧ - وجاء في التقديرات المنشقة أيضاً ما يلي:

"وتحتل اللجان الإقليمية بوظائف هامة في مجال جمع المعلومات وإجراء تحليلات اجتماعية - اقتصادية في منطقة كل منها. وما برأت تقوم بدور رئيسي في وضع السياسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وفي توضيح القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية المتصلة بالتنمية المستدامة. وهكذا فإنها توفر محفلاً وشبكة للتعاون فيما بين الدول الأعضاء، وبين تلك الدول وغيرها على الصعيد التقني. إضافة إلى ذلك، فقد أصبحت تشكل على نحو متزايد مصادر ل توفير أنشطة التعاون التقني، لا سيما في المجالات المشتركة بين القطاعات وفي المجالات التي لا يتمتع فيها أي كيان آخر للأمم المتحدة بميزة نسبية.

"ويشكل الاعتراف الأكبر بالمساهمات الهامة التي يمكن أن تقدمها اللجان الإقليمية، عن طريق التدابير الرامية إلى تعزيز وظائفها وزيادة مسؤولياتها، جزءاً هاماً لا يتجرأ من عملية إعادة التشكيل الحالية، وينبغي أن تشمل هذه التدابير وضع ترتيبات تهدف إلى تعزيز مساهمتها، باعتبارها الأجنحة الإقليمية لبرنامج واحد متكامل للأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، في الأعمال العالمية التي تحمل بها الإدارات في المقر وكذلك في التدابير المحددة لتحقيق الامرکزية"^(١٠).

١٧٨ - ولاحظت الجمعية العامة في الفقرة ٨ من قرارها ٢١٢/٤٧ باء ما أشار إليه الأمين العام من أن مواصلة إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ستنتهي على جعل الأنشطة التي يخضع لها في هذين القطاعين أنشطة لا مركزية بحيث تتولاها المكاتب الميدانية واللجان الإقليمية، وشددت على أنه ينبغي أن يكون اقتراحه المتعلق بجعل الأنشطة أنشطة لا مركزية بحيث تتولاها المكاتب الميدانية متفتتاً مع قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ ومع المقترنات المتعلقة بجعل الأنشطة أنشطة لا مركزية بحيث تتولاها اللجان الإقليمية ووفقاً للمعايير التي ووفق عليها من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في نطاق ولاية كل منها، وعلى أساس مزايا نسبية محددة تحديداً واضحاً.

١٧٩ - وتتبع أهمية تحقيق الامرکزية على الصعيد الإقليمي من الدور والمهام المسندة إلى اللجان الإقليمية في العديد من قرارات كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن بين المسؤوليات العامة التي أنسنتها هذه القرارات إلى اللجان الإقليمية ما يلي:

(أ) العمل بوصفها المراكز الرئيسية في إطار منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة داخل منطقة كل منها;

(١١) المرجع نفسه، الفقرتان ٥٩ و ٦٠.

- (ب) ممارسة القيادة والمسؤولية الجماعيتين من أجل التنسيق والتعاون على الصعيد الاقليمي؛
- (ج) توفير مدخلات لعمليات صنع السياسات العالمية لأجهزة الأمم المتحدة المختصة والمشاركة مشاركة تامة في تنفيذ مقررات السياسات والبرامج ذات الصلة التي تتخذها تلك الأجهزة؛
- (د) المشاركة بفعالية في الأنشطة التنفيذية، لاسيما في المشاريع دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ذات الطبيعة المشتركة بين القطاعات؛
- (هـ) المساعدة في تعزيز التعاون الاقليمي والعمل على الترويج للتعاون الاقليمي الفعال.
- ١٨٠ وكانت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يدركان، لدى تعریف هذه المسؤوليات، المزايا النسبية التي تتمتع بها اللجان الاقليمية في مجالات مثل جمع المعلومات ورصد التطورات الاقتصادية والترويج للتعاون لدى حكوماتها الأعضاء وفيما بينها، بما في ذلك توفير التعاون التقني والتسهيلات التدريبية. وتنشأ هذه المزايا النسبية من أمور في جملتها قربها من الحكومات الأعضاء فيها؛ وقدرتها من ثم على تقدير الاحتياجات المتغيرة أو الناشئة؛ وخبراتها وتجاربها المتراكمة لديها فيما يتعلق ببلدان المنطقة، التي لا تتوفر لدى أي وحدة أخرى في المنظمة؛ وقدرتها قبل أي شيء آخر على أن تتبع، نظراً لاشتراك جميع بلدان كل منطقة منها في أعمالها، إطاراً شاملاً للتعاون الاقليمي.
- ١٨١ - وكان تشجيع القيام بعملية فعالة للأخذ باللامركزية كوسيلة لتعزيز دور ومهام اللجان الإقليمية هدفاً متزاغماً للمنظمة منذ أوائل الخمسينات. وبعد أن استمد رحمة جديداً من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ تعبيراً تشريعياً متكرراً في عدد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللاحقة، بما في ذلك أحدث قرار للجمعية العامة ٤٦/٢٣٥. وكان التقدم المحرز استجابة لهذا التشريع متفاوتاً، بالرغم من التدابير التي اتخذت على مر السنوات بغية تحسين توزيع المسؤوليات في مجالات برنامجية محددة، وتعزيز التعاون، وتشجيع الأنشطة المشتركة حسب الاقتضاء، من خلال الوحدات المشتركة والأشكال الأخرى للنشاط التعاوني.

-١٨٢ - واعتبرت اللامركزية عن حق عملية وظيفية تنطوي على توزيع أكثر فعالية للمؤلييات والمهام بين الكيانات العالمية والإقليمية والتي تأخذ في الاعتبار تماماً الولايات المحددة وبالخصائص المميزة للجان الإقليمية في إطار الهيكل الكلي للأمم المتحدة. ولا ينبغي أن يستلزم هذا تفتیتاً لأنشطة الأمانة العامة، بل إنه ينبغي أن يشجع التكامل والتعزيز المتبادل لأنشطة وأن يسهم في تماسك أعمال الأمم المتحدة، والأجزاء المختلفة التي يتشكل منها كل متكامل. ويترتب على هذا الافتراض أن يُنظر إلى اللجان باعتبارها الفروع الإقليمية لبرنامج وحيد متكامل للأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي بدلاً من الكيانات المتباينة

والمنفصلة؛ وأنه ينبغي تعزيز مشاركتها وإسهامها في العمل العالمي لكيانات المقر وتدعم الآليات من أجل التفاعل في مجال البرمجة.

١٨٣ - وينبغي أن تعكس العلاقات بين الأجزاء الرئيسية المختلفة للأمم المتحدة هذا النهج للسياسة العامة نحو اللامركزية ويدعمها. وينبغي أن تيسر الاضطلاع الفعال لكل جزء رئيسي بمسؤولياته الخاصة، بينما يعزز في نفس الوقت التطوير والتنفيذ المتضافرين للاستراتيجيات الكلية والأولويات البرنامجية التي تنطبق على المنظمة ككل.

١٨٤ - وتحتفل اللجان الإقليمية، في جملة أمور، في تغطيتها لأنشطة في الميادين الفنية المختلفة وفي الأولويات التي توليها إليها. وينبغي لذلك الأخذ باللامركزية بطريقة برغماتية، معأخذ الاحتياجات المعلنة لكل لجنة وقدراتها في الاعتبار.

١٨٥ - وفي ضوء ما سبق، وكجزء من إعادة تشكيل التدابير الواردة في تقرير الأمين العام عن تقديرات منقحة وفقا لما طلبه الجمعية العامة في القرار ٢١٢/٤٧ (A/C.5/47/88)، قرر الأمين العام تشكيل فرق عمل على مستوى الأمانة العامة، تشتهر فيها اللجان الإقليمية، بغرض استعراض الأنشطة الفنية المضطلع بها في المقر، والتي يمكن تنفيذها بقدر أكبر من الفعالية على الصعيد الإقليمي، إما لأن برنامج عمل اللجان يتضمن أنشطة مماثلة كجزء منه بالفعل، أو لأنه لا يوجد في المقر ما يكفي من الكتلة الحرجة اللازمة لضمان فعاليتها من حيث التكلفة. وعُهد إلى فرق العمل بالنظر في أنشطة المقر في ميادين من بينها، في جملة أمور، الموارد الطبيعية، والطاقة والمياه، بغية احتمال نقلها إلى الصعيد الإقليمي، على أن تضع في اعتبارها استصواب الإبقاء على بعض الأنشطة الكلية للتخطيط والإدارة في هذه المجالات في إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية في المقر، وأن تأخذ أيضا في الحسبان دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بأنشطة الموارد الطبيعية بشأن البيئة بصفة عامة والمياه بصفة خاصة، والمسؤوليات ذات الصلة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بالسلع الأساسية، والتجارة والاستثمار؛ وأنشطة الطاقة ذات الصلة بالتنمية المستدامة والتي تدخل في نطاق اختصاص إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

١٨٦ - واستنادا إلى التشريع ذي الصلة والمناقشات التي جرت بهذا الشأن في الاجتماعات السابقة للأمانات التنفيذية، وضع عدد من المبادئ لتوزيع المسؤوليات والمهام الفنية فيما بين الأجزاء الرئيسية العالمية بالأمم المتحدة والجانب الإقليمية لتوجيهه أعمال فرق العمل. ويمكن إيجاز هذه المبادئ على النحو التالي:

(أ) الفعالية والكفاءة - ينبع أن يُعهد بالمسؤولية عن برنامج معين بقدر الإمكان إلى الكيان الذي هو، بسبب خصائص ولايته وأنشطته، أكثر قدرة على الاستجابة بطريقة فعالة من حيث التكاليف للاحتجاجات المحددة التي يسعى البرنامج إلى الوفاء بها، مع وضع طبيعة وموقع المستفيدين المستهدفين في الاعتبار؛

(ب) كثافة المعلومات - ينبغي أن يُعهد بالمسؤولية عن برنامج معين، بقدر الإمكان، إلى كيان إقليمي أو قطاعي أو عالمي، في إطار المنظمة ويكون فيه أكبر حشد للمعلومات ذات الصلة بهذا البرنامج:

(ج) الاحتياجات المتعددة القطاعات للأنشطة - استناداً إلى تحليل دقيق للتخصصات والقطاعات العديدة التي تصطدم بالمشاكل الإنمائية المتزايدة التعقيد والمتنوعة التي تواجهها برامج الأمم المتحدة، فإنه ينبغي أن يُعهد بالمسؤولية عن برنامج معين، كلما كان ذلك ممكناً، إلى كيان تنظيمي يكون، بسبب طبيعة برنامج عمله الشامل، أفضل تأهيلاً لكي يحمل هذا البرنامج بالأبعاد المتعددة القطاعات المطلوبة.

١٨٧ - وجرى التسليم بأن المبادئ المشار إليها أعلاه في حاجة إلى أن تطبق بمرونة. وجرى التسليم على وجه الخصوص بأن تحديد الأنشطة الملائمة للامركزية لا ينطوي بالضرورة على أنه لن يكون هناك بعد ذلك دور مقابل لكيانات العالمية. ويعني ذلك أن النسبة الساحقة من العمل الذي تنتهي عليه سيتم الاضطلاع به على الصعيد الإقليمي، بينما ستحتفظ الكيانات العالمية بالمسؤولية عن التوليف والتحليل العالميين وعن عرض النواتج على الهيئات التشريعية المركزية.

١٨٨ - واستناداً إلى المبادئ المشار إليها أعلاه، جرى تحديد الأنواع التالية من الأنشطة المتعلقة باللامركزية أو اللامركزية التدريجية:

(أ) الأنشطة التي تحتاج إلى بحث وتحليل استقرائيين للبيانات والمعلومات في الإطار الإقليمي ودون إقليمي إلى حد كبير. وفيما يلي مجالات للعمل يمكن للجان الإقليمية أن تشارك فيها بصورة متزايدة، وذلك في ضوء تنوع الحالات والاحتياجات: تحليل وسياسات التنمية؛ والإقلال من انتشار الفقر والتغيرات في توزيع الدخل؛ ومشاكل البلدان النامية فرادى ودلائل المستقبل بالنسبة لها؛ وتعبئة المدخرات الشخصية في البلدان النامية؛ ومشاكل المحددة ذات الصلة بأقل البلدان نمواً؛ والدراسات المقارنة للتجربة الوطنية في مجال السياسة السكانية؛ وأثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات الديموغرافية ودور الأسرة في عملية التنمية؛

(ب) أنشطة المتابعة على الأصعدة الإقليمية ودون إقليمية والوطنية الناتجة عن المؤتمرات العالمية، والاحتفالات بالذكرى السنوية، والسنوات الدولية، أو المرتبطة بها. وللكيانات العالمية دور رئيسي يتعين أن تقوم به في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي حفز الوعي الجماهيري بقضايا محددة، بما في ذلك مشاكل النساء والمجتمعات المحرومة، وينبغي أن تواصل الاضطلاع بالرصد الكلي على الصعيد العالمي للإجراءات المتخذة لمتابعة الأحداث العالمية المشار إليها توا. ولكن الكثير من أعمال المتابعة، ولاسيما مهمة المعاونة في ترجمة توصيات برامج العمل الدولية إلى سياسات وخطط وطنية، يمكن أن تضطلع بتنفيذها بطريقة أكثر فعالية للجان الإقليمية بسبب ولاياتها المتعددة التخصصات؛

(ج) الأنشطة الرامية إلى تعزيز تخطيط وإدارة تنمية الموارد البشرية، معأخذ الاختلافات فيما بين المناطق وحالات التشابه فيما بينها في الاعتبار؛

(د) الأنشطة الرامية إلى إعداد قوائم جرد للطاقات والقدرات على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، مثل قوائم جرد المؤسسات والوكالات التكنولوجية (على سبيل المثال في برنامج العلم والتكنولوجيا)؛

(ه) الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. وهناك بدون شك دور رئيسي للكيانات العالمية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تحليل التجارب الإقليمية ودون الإقليمية على الصعيد العالمي وفي تشجيع التعاون الإقليمي. ومع ذلك فإن جزءاً هاماً من العمل المطلوب لتوسيع نطاق التعاون فيما بين البلدان النامية يمكن الاضطلاع به بطريقة أكثر فعالية على الصعيد الإقليمي.

١٨٩ - وفي إطار الاستعداد لاضطلاع فرقة العمل بأعمالها، جرت استعراضات للبرامج شملت (أ) تحديد الأمناء التنفيذيين للبرامج الفرعية ذات الأولوية والتي تتمتع لجانهم الإقليمية في رأيهم بميزات نسبية محددة والتي يروا فيها، في ضوء المبادئ والمماذج الموجزة أعلاه، إمكانيات لفعالية أكبر من حيث التكاليف عند الأخذ بلامركزية الأنشطة؛ (ب) تحديد الكيانات العالمية للبرامج الفرعية ذات الأولوية والتي كانت فيها اللامركزية، في رأيهم، ممكنة بدون تقويض الكتلة الحرجة المطلوبة من الخبرة. واتفق على أن الخدمات الاستشارية، والتي أدرجت في الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية، قد قدمت مساعدة جديدة للغاية للتدابير المبكرة للامركزية.

١٩٠ - وشملت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في ضوء ما سبق:

(أ) نسبة جديدة مقترحة لتوسيع الخدمات الاستشارية، وممولة من الميزانية العادية في إطار الباب ١٢، فيما بين الكيانات العالمية والجان الإقليمية، والتي ستجعل اللجان المقدمة الرئيسية لهذه الخدمات:

(ب) يُعهد بدرجة عالية من لامركزية المسؤوليات والموارد في ميداني الموارد الطبيعية والطاقة إلى اللجان الإقليمية؛

(ج) إجراء تعديلات في توزيع المسؤوليات فيما بين الكيانات العالمية والإقليمية في مجموعة متنوعة من المجالات البرنامجية الأخرى، مع احتمال إعادة التخصيص المتكافئ للموارد؛

(د) الاعتراف بالمهام الفنية التي عَهَد بها إلى مكتب نيويورك للجان الإقليمية.

١٩١ - وستنعكس هذه الاستنتاجات في مقتراحات الأمين العام المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٤-١٩٩٥، والتي ستستعرضها الهيئات الحكومية الدولية المختصة في الشهور المقبلة.

١٩٢ - وقد سُلم بأن الامرکزية شأنها شأن إعادة التشكيل، ينبغي النظر إليها بوصفها عملية متواصلة، وأن النتائج المذكورة أعلاه لا تشكل سوى مجموعة من التدابير الأولية التي ستدعوا الحاجة إلى صقلها وتكميلها وتوسيعها في الفترة المقبلة. من هنا بدأت المشاورات في عدد من المجالات الأخرى ومن ذلك على وجه الخصوص:

(أ) بدأت مناقشات رامية إلى جعل مساهمة اللجان الإقليمية إلى برامج المساعدة الإنسانية الرئيسية أكثر تواصلاً واتساقاً؛

(ب) بدأ استعراض لنظم المعلومات الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، مع التوصل إلى اتفاق بإنشاء قوة عمل تشمل إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات كما تضم رؤساء الشعب الإحصائية في اللجان الإقليمية لتعزيز العمل المشترك فيما بين هذه النظم؛

(ج) استهلت المشاورات كما سوف تتواصل حول إنشاء/تعزيز وحدات مشتركة تقوم في مقار اللجان الإقليمية وأو تطوير البرامج المشتركة بما يتبع ذلك من تبادل الموظفين على نحو أكثر اتساقاً وقد نظر إلى هذه الإجراءات بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الجهد المبذول للتوصل إلى برنامج واحد متكامل للأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي حيث تؤدي اللجان الإقليمية مهمة الأذرع الإقليمية للأمم المتحدة في هذا الميدان؛

(د) تم التعرف على القضايا التي تتطلب أولوية من حيث الاهتمام في المستقبل بما يكفل متابعة عملية تعزيز اللجان الإقليمية. وقد شملت قضايا متنوعة تتصل بالأنشطة التنفيذية وبالعلاقات بين اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إضافة إلى قضايا تتعلق بتعزيز تفویض السلطة للجان الإقليمية في الميدان الإداري؛

١٩٣ - ولوحظ أن الأمين العام لا يزال عاكفاً على اتخاذ الإجراءات لتعزيز ودعم ممارسة أجمع من جانب الأمانات التنفيذية لدورها التنسيقي فيما بين منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها على الصعيد الإقليمي بما في ذلك قيامها دورياً بعقد اجتماعات إقليمية مشتركة بين الوكالات.

باء - القضايا الناجمة عن الدورات التي عقدتها اللجان مؤخراً

١٩٤ - أبرز الأماناء التنفيذيون القضايا المهمة التي نجمت عن دورات اللجان الثلاث المعقدة مؤخراً (الفرعان الأول والثاني من هذا التقرير يغطيان القرارات المتخذة وغير ذلك من المقررات الصادرة عن اللجان في تلك الدورات).

١٩٥ - وناقشت الأمانة التنفيذية التطورات الناشئة عن هذه الدورات وعلق كل منهم على المشاركة المتزايدة من جانب دولهم الأعضاء في أعمال لجنتها على النحو الذي يتبيّن من زيادة الحضور وارتفاع مستوى التمثيل في الدورات.

١٩٦ - وكان الموضوع الذي طرحته الإسکاب في دورتها لعام ١٩٩٣ هو "توسيع الاستثمار والتجارة البينية كوسيلة لتعزيز التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ". وقد كانت هذه هي الدورة الأولى التي تُعقد منذ أن اعتمدت اللجنة البرنامج الموضعي وما يرتبط بذلك من هيكل مؤتمرات فرعية يدور حول ثلاثة مباحث موضوعية ولهيئتين خاصتين. وبفضل إعادة التنظيم هذه، أتيح ترشيد جدول الأعمال والتركيز على قضايا مختارة ذات أهمية آنية. وقد أوضح الأمين التنفيذي للإسکاب أن المنطقة قد اكتسبت إمكانية لكي تصبح مركزاً مهماً للنمو حيث ارتفعت حصة الصادرات في داخل المنطقة إلى أكثر من ٤٥% في المائة، وكانت تزداد بأسرع من زيادة معدل الصادرات إلى البلدان خارج المنطقة كما أن حجم الأسواق في داخل المنطقة ما يزال يتسع بسرعة. وأوضح الأمين التنفيذي أن المسائل الإنسانية وال Shawwal الاجتماعية تلقت بدورها اهتماماً متزايداً من جانب اللجنة. ومن المقرر أن تعقد اللجنة اجتماعاً على المستوى الوزاري معنياً بالتنمية الاجتماعية من شأنه أن يصبح بالفعل اجتماعاً تحضيرياً إقليمياً للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥. وقدّمت معلومات عن الاجتماعات الوزارية الأخرى التي انعقدت منذ الدورة الثامنة والأربعين للجنة بشأن الصناعة والتكنولوجيا (طهران)، والنقل والاتصالات (بانكوك) والسكان (بالي). وسوف تعقد الإسکاب كذلك مؤتمراً وزارياً عن التحول الحضري (بانكوك)، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ثم المؤتمر الوزاري الثاني لآسيا والمحيط الهادئ المعنى بمشاركة المرأة في التنمية (حزيران/يونيه ١٩٩٤) واجتماعاً على المستوى الوزاري عن استخدام التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية (بيجين، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤). ومن المتوقع أن يأتي اعتماد اللجنة برنامج العمل للتعاون الاقتصادي الإقليمي في مجال التجارة والاستثمار ليشكل قوة دفع مجددة لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. ومن بين القرارات العديدة التي اعتمدتها اللجنة بالإجماع، أبرز الأمين التنفيذي مبادرتين اضطلعت بهما الدول الأعضاء: اعتماد قرار بشأن تعزيز دور الإسکاب في تنسيق الأنشطة التنفيذية الإقليمية، يحث في جملة أمور على ضرورة أن يتم في مجال تنسيق الأنشطة التنفيذية بين منظمات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة وكذلك فيما بين الوكالات المتخصصة، تعزيز دور الإسکاب على الصعيد الإقليمي، بالإضافة إلى اعتماد قرار آخر بشأن القضاء على الأمراض القابلة للوقاية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على أساس أن ذلك يشكل عنصراً من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو يدعوه، في جملة أمور، الأعضاء والهيئات المنتمية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى إعطاء أولوية أولى للرعاية الصحية الوقائية في خططها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية ضمن سياق استراتيجية التنمية الاجتماعية لمنطقة الإسکاب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وبالنسبة لدوره العام القادم وهي الدورة الخمسون للجنة التي سوف تستضيفها الهند فسيكون الموضوع المطروح هو "تنمية الهياكل الأساسية بوصفها مفتاحاً للنمو الاقتصادي والتعاون الاقتصادي".

١٩٧ - وأوضح الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن الدورة التي عقدتها اللجنة مؤخرًا أدت إلى إعادة التأكيد على دور اللجنة بوصفها محفلاً إقليمياً، وهو أمر له دلالته في ضوء تعدد المنظمات الاقتصادية الأخرى في منطقتها. وقال ومن القضايا الرئيسية التي تواجه اللجنة، سرعة نمو عضويتها. وهذا التمو يتيح إعادة توجيهه لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا كي تستجيب والاحتياجات الجديدة والمتحيرة لأعضاءها الذين يعد نصفهم تقريباً من البلدان التي تجذب مرحلة تحول ومن البلدان الأقل نمواً، مما يدعى اللجنة بصورة متزايدة إلى أن تزودهم بالمساعدة التقنية. بل إن دور اللجنة ذاتها خضعت لصلاح جعلها تتبع صيغة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجديدة التي تقضي بتقسيم دورته السنوية إلى جزئين أحدهما حول السياسات والثاني حول تنسيق البرامج. وثمة مجال آخر له أهميته بالنسبة لعدد متزايد من الدول الأعضاء وهو تنسيق القضايا الاجتماعية. ونظراً لأن القضايا العالمية تشمل بصورة متزايدة بعد الاجتماعي، فإن اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي كانت قد ركزت لأسباب سياسية على القضايا الاقتصادية تبدأ الآن في تطوير قدرة لمعالجة المسائل الاجتماعية.

١٩٨ - أما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فقد طرحت في دورتها الأخيرة موضوع "الأخذ بيد افريقيا إلى القرن الحادي والعشرين؛ تنفيذ معايدة أبوجا بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية وجدول أعمال القرن ٢١". وقد سلمت اللجنة بأن الموضوع يستجيب إلى أمرين رئيسيين لا مفر من معالجتها في المنطقة وهما التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة بيتهما. وأكدت اللجنة على أهمية توافر التزام قوي بتنفيذ معايدة أبوجا كما استعرضت واعتمدت الاستراتيجيات الأفريقية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وحثت جميع الدول الأعضاء على إدماج الاستراتيجيات المقترحة لدى صياغة سياساتها وبرامجها الوطنية المتصلة بالتنمية البيئية.

١٩٩ - وقد لاحظت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن التغيرات الهائلة التي انطلقت من عقالها مع نهاية الحرب الباردة من شأنها تعريف بيئه الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية لأفريقيا في التسعينات. ومن ثم، فإذا ما كان للبلدان الأفريقية أن تستأنف النمو المستدام، وأن تتوصل إلى تنمية مجلة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي في التسعينات، فلسوف يتعمّن عليها التكيف مع هذه المتغيرات. وفي هذا السياق بالذات، حددت اللجنة عدداً من الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية لأفريقيا في التسعينات. ويتوقف تحقيق هذه الأهداف أساساً على أمور شتى من بينها الموارد المالية المتاحة لتنفيذها. وعلى ذلك، فقد استعرضت اللجنة الاستراتيجيات التي تقضي بتبني الموارد المالية لتنمية افريقيا في التسعينات. وضمن هذا السياق بالذات، رحبـتـ بالـ مؤـتمرـ الدـوليـ المعـنىـ بـتنـميةـ اـفـريـقيـاـ،ـ المـقرـرـ عـقدـهـ فيـ طـوـكيـوـ مـنـ ٤ـ إـلـىـ ٦ـ تـشـريـنـ الـأـوـلـ أـكـتوـبـرـ ١٩٩٣ـ.ـ وـدـعـتـ الـمـجـتمـعـ الدـولـيـ إـلـىـ اـسـتـخـدـامـ مـؤـتمرـ طـوـكيـوـ لـاعـتمـادـ حـزمـةـ مـتـكـامـلـةـ وـعـمـلـيـةـ مـنـ الـمـقـترـحـاتـ الـتـيـ تـقـضـيـ بـرـعـاءـ التـنـمـيـةـ وـالتـحـولـ اـلـاجـتمـاعـيـنـ -ـ اـلـقـصـادـيـيـنـ لـافـريـقيـاـ مـنـ خـلـالـ خـطـوـاتـ تـكـفـلـ التـخـفـيفـ مـنـ عـبـءـ دـيـونـهـ الـفـادـحةـ وـتـحـسـينـ حـصـائـلـ صـادـراتـهاـ بـفتحـ اـلـأـسـوـاقـ اـمـامـ الـمـنـتجـاتـ اـلـافـريـقيـةـ،ـ مـعـ مـسـاعـدـةـ اـفـريـقيـاـ عـلـىـ تـنوـيعـ قـاعـدـتـهاـ الـاـنـتـاجـيـةـ وـتـحـسـينـ شـروـطـهاـ التـجـارـيـةـ وـتـقـديـمـ دـعـمـ خـاصـ لـأـقـلـ الـبـلـدـانـ اـلـافـريـقيـةـ نـمـواـ.

٢٠٠ - وتدارست اللجنة أيضاً مجموعة واسعة من قضايا السياسات الأخرى التي لا غنى عنها للتنمية والتحول الاجتماعي - الاقتصاديين لافريقيا، بما يشمل أموراً شتى من بينها الآثار المترتبة على دورة أوروغواي الجارية للمفاوضات بشأن التجارة الافريقية، واستعراض منتصف المدة لاتفاقية لوميرو الرابعة، وجدول أعمال التنمية البشرية لافريقيا في التسعينات، وجدول أعمال استراتيجي لإدارة التنمية في افريقيا في التسعينات وتطوير الهياكل الأساسية من خلال التنفيذ الفعال للبرامج المتصلة بعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات وعقد التنمية الصناعية.

٢٠١ - وقد اعتمدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا هيكلًا جديداً يكفل تسهيل الآلية الحكومية الدولية إلى حد كبير. وأبلغ الأمين التنفيذي الاجتماع بأن إعادة التشكيل التنظيمي الداخلي للجنة الاقتصادية لافريقيا جارية على قدم وساق، وهي ترمي بصورة أساسية إلى ترشيد أداء الشعب والأقسام والوحدات تعزيزاً للتفاعل بين البرامج ذات الصلة ودعمها لنهج متعدد التخصصات إزاء حل المشاكل مما يمثل أحد مصادر الميزة النسبية للجنة.

جيم - برنامج للتنمية

٢٠٢ - استرعى انتباه الأئمة التنفيذيين إلى قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧ المعنون "برنامج للتنمية" الذي دعا الأمين العام إلى إعداد تقرير.

"يأخذ في كامل الاعتبار ما اعتمدته من أهداف واتفاقيات متعلقة بالتنمية، ويتضمن تحليلًا وتوصيات بشأن طريق تعزيز دور الأمم المتحدة، والعلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية في إطار ميثاق الأمم المتحدة والأحكام والنظم الأساسي لمؤسسات بريتون وودز. ويشتمل في جملة أمور على قائمة مشروحة شاملة للمواضيع وال المجالات الفنية التي ينبغي أن تعالجها الأمم المتحدة في ذلك البرنامج فضلاً عن آرائه بشأن الأولويات من بينها فيما تنظر فيه الدول الأعضاء."

٢٠٣ - وفي ضوء الاتفاق على أن التنمية هي المهمة التي لم تكتمل في القرن الحالي، رحب الأئمة التنفيذيون بالمبادرة العربية عن الأمل في أن تقدم إطاراً تحليلياً واسعاً ومفهوماً نظرياً للأسلوب الذي يمكن به التطرق إلى التنمية في المستقبل. والجانب الإقليمي تقف على أهبة الاستعداد للمساهمة في هذه المبادرة الهامة. وقد رأوا أن الأهداف والغايات المتفق عليها بالفعل سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي ينبغي إبرازها في التقرير. كما ينبغي أن يؤخذ مفهوم التنمية المستدامة في الاعتبار كاملاً إضافة إلى المجالات الأخرى التي توافر بشأنها توافق بين الآراء مثل الارتباط بين حقوق الإنسان والتنمية والترابط بين الديمقراطية والتنمية. وينبغي للمدخلات التي تقدم أن تراعي حقيقة وجود النزاعات وأثر ذلك على التنمية. ثم أعربوا عن شعورهم بأن التجارب الإقليمية القائمة تصلح إلى حد كبير كدعامتين يستند إليها المسرح العالمي، وساد الاتفاق على مواصلة عملية من المشاورات حول هذه المسألة استناداً إلى التجربة

المكتسبة في إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية الأخيرة. ومن شأن مدخلات اللجان الإقليمية أن تحلل المبادرات الإنمائية ذات الصلة، كل في منطقتها، على صعيد أداء اللجان، وأن تشمل معلومات حول علاقات ما مع مؤسسات بريطون ووذ مع المنظمات والمصارف الإنمائية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية حيثما ينطبق ذلك.

٤٠٤ - دال - الاستعدادات الجارية لتنفيذ ومتابعة البرامج العالمية ولا سيما
مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، والقمة العالمية للتنمية
الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة ومؤتمر الأمم
المتحدة الثاني المعنى بالمستوطنات البشرية (الموغل الثاني)

٤٠٤ - أبرزت المناقشة التي دارت في إطار هذا البند من جدول الأعمال العميق الذي نجم عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية بالنسبة لأعمال فروع مختلفة من الأمم المتحدة بما في ذلك اللجان الإقليمية. وفيما لا تزال الحاجة تدعو إلى وضع اagnaء المتابعة المطلوبة بمزيد من التفاصيل، فقد أفادت اللجان الإقليمية بأن منطلق التنمية المستدامة أصبح جزءاً لا يتجزأ من كثير من الأنشطة المتعددة التخصصات التي تقوم بها تلك اللجان. وأشار الأمين التنفيذي للإسكاب في هذا السياق إلى إجحتماع للخبراء بصفتهم الشخصية، ستقوم الإسكاب في القريب العاجل باستضافته بدعم تمويلي من مصرف التنمية الآسيوي، ويهدف إلى تدارس طرق ووسائل تمويل البيئة المستدامة. وأوضح أيضاً أن الإسكاب سوف تعد تقريراً سيشكل واحداً من أهم وثائق المعلومات الأساسية الرئيسية المطروحة على الاجتماع الوزاري المعنى بالبيئة والتنمية المستدامة، المقرر عقده في عام ١٩٩٥ بعد خمس سنوات من اعتماد استراتيجية إقليمية للتنمية المستدامة السليمة بيئياً.

٤٠٥ - تبادلت اللجان الإقليمية أيضاً وجهات النظر بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥. وأشارت إلى أن الجمعية العامة نصت في قرارها ٩٢/٤٧ على إعطاء دور محدد إلى اللجنة الإقليمية في العملية التحضيرية (الفقرة ٤). ومع أنه لم يتوجّع عقد مؤتمرات تحضيرية إقليمية من هذا النوع، إلا أن الأمانة التنفيذية رأوا أن مؤتمر القمة سيستفيد من المدخلات الإقليمية الكبيرة، خصوصاً وأنه يوجد اختلافات اجتماعية واسعة النطاق فيما بين الأقاليم. وذكرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بصفتها اللجنة الوحيدة التي لا يوجد لديها برنامج اجتماعي، أن طلب مدخلات لمؤتمر القمة أوجد بعض الحواجز في اتجاه استعراض كيفية إدماج الجوانب الاجتماعية في عمل اللجنة استجابة للاحتياجات الناشئة مؤخراً لدى أعضائها الذين يتزايد عددهم ويمر بعضهم بمرحلة تغير. وأبلغت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الاجتماع بأن اللجنة قررت، في دورتها التاسعة والأربعين التي عقدت مؤخراً، رفع مستوى اجتماع كبار الموظفين الذي كان من المقرر عقده ليعقد على مستوى مؤتمر وزاري معنى بالتنمية الاجتماعية، بغية التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وستستضيف الفلبين المؤتمر الوزاري الذي سيعتمد على العمل المنجز في المؤتمر الوزاري

الرابع لآسيا والمحيط الهادئ المعنى بالرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واستضافه الفلبين أيضاً في مانيلا عام ١٩٩١.

٢٠٦ - وجرى أيضاً استعراض المساهمات الإقليمية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الرابع المعنى بالمرأة، التي تعتمد على البرامج الموجودة في كل لجنة من اللجان. وأشارت اللجنة الاقتصادية لافريقيا إلى أنه سيجري عقد اجتماع للجنة تحضيرية للمؤتمر تقوم بوضع موقف إفريقي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وأشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أنها تحضر لعقد المؤتمر الوزاري الثاني لآسيا والمحيط الهادئ المعنى بدور المرأة في التنمية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وأن إندونيسيا ستستضيف المؤتمر.

٢٠٧ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الأهم للمستوطنات البشرية (المؤهل الثاني) المزمع عقده في تركيا في حزيران/يونيه ١٩٩٦، أحبط الأمانة التنفيذية علماً بنتائج دورة لجنة المستوطنات البشرية التي انتهت توا في نيروبي. وقد اشتركت جميع اللجان الإقليمية في اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤهل الثاني الذي عقد مؤخراً وكانت مستعدة للمشاركة الفعالة في المؤتمر. وأفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن من المخطط عقد اجتماع وزاري بشأن التحضر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وسيستخدم لإعداد مدخلات للمؤهل الثاني.

٢٠٨ - استعرض وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة مع الأمانة التنفيذية بين مختلف أوجه مساهمات اللجان الإقليمية في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، بما في ذلك اشتراكهم في عمل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. أما فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أشار إلى المساهمات المرتقبة من اللجان الإقليمية في التقرير الذي سيقدم إلى الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي القادمة. وأشار إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين الأعمال التحضيرية للمؤتمر القمة والأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، واستعرض بعض العمليات والأنشطة المشتركة المتواхدة. وأشار وكيل الأمين العام أيضاً إلى الأنشطة التحضيرية الجارية للمؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار إلى أن معظم العمل سيجري على الصعيد الإقليمي. وتم الاتفاق على أن دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستتوفر مزيداً من الفرص لإجراء مشاورات بين إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة والجانب الإقليمية فيما يتعلق بمتابعة المبادرات العالمية.

٢٠٩ - وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ أعرب الأمانة التنفيذية عن ارتياحهم لنتائج المؤتمرات التحضيرية الإقليمية التي انتهت آخرها توا في أوائل أيار/مايو في المكسيك برعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

هاء - التعاون الأقليمي في مجالات الطاقة، وتسهيل التجارة والنقل

٢١٠ - لم تسمح القيود الزمنية المفروضة إلا بمناقشة وجيزة للموضوع. وتقرر أن يحتل مكان الصدارة في جداول اعمال الاجتماعات المقبلة للأمناء التنفيذيين.

٢١١ - كررت اللجان الأقليمية التزامها الشديد بمفهوم التعاون الأقليمي، الذي يمكنه أن يصبح، في الوقت الذي تجري فيه إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وتنسيطهما، وسيلة مهمة لزيادة فعالية وتأثير المنظومة كل. ومن المرتأن أن إمكانات التعاون بين اللجان الأقليمية وفيما بينها لم تقترب بعد من الوصول إلى الاستخدام الكامل لها. وجرت الاشارة أيضاً إلى أنه، بينما يتبعي بناء الجهد الأقليمية بشكل رئيسي على التعاون فيما بين اللجان الأقليمية، فإن الهيئات العالمية بإمكانها أيضاً أن تؤدي دوراً في هذا الشأن.

٢١٢ - وأشار إلى عدد من المبادرات الناجحة. فعلى سبيل المثال، بدأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مبادرة "كفاءة الطاقة العالمية للقرن ٢١"، التي كانت ذات أهمية خاصة لبلدان الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية. ونتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية فقد أضيف أحد المكونات البيئية إلى البرنامج، الذي يبدو الآن أنه أحد المرشحين الرئيسيين لوضع مشروع أقليمي. وطلبت مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمرفق البيئة العالمية. وفي مجال تسهيل التجارة فإن تنفيذ المشروع الأقليمي، الذي أيدته بالفعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فهو في مراحله النهائية. وتم الاتفاق على أن يقوم تعاون بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاو نكتاد) واللجنة الاقتصادية لأوروبا في وضع وثيقة المشروع في صيفتها النهائية. وفيما يتعلق بالنقل، وهو مجال يصلح كثيراً على نحو خاص للتعاون الإقليمي، فإن اللجنة الاقتصادية لأوروبا أفادت عن وضع معايير النقل البري الدولي بشأن النقل الدولي للبضائع، والتي هي الآن قيد الاستعمال في العديد من بلدان العالم، بينما أشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى تعاونها الوثيق في تنفيذ عقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ.

واو - مسائل أخرى

٢١٣ - أعربت اللجان الأقليمية، في معرض مناقشاتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، عن قلقها العميق بشأن الانخفاض الحاد في الأموال المتوافرة للجانب الإقليمية في إطار دورة البرمجة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يتعلق بحالة اللجنة الاقتصادية لافريقيا، وبالنظر للأثر المشترك الناجم عن تخفيض الأرقام الإرشادية للتخطيط الإقليمية ونتيجة لاقتراض موارد خلال دورة البرمجة الرابعة من دورة البرمجة الخامسة. فإن الموارد المتوافرة للدورة الخامسة كانت ضئيلة

على نحو خطير. وأعربت اللجان أيضا عن قلقها العميق بشأن خفض صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم التمويل لأنشطتها، مما ترك البرامج السكانية للجان الإقليمية تعتمد بشكل متزايد على الميزانية العادمة.

٢١٤ - وتعتبر اللجان الإقليمية أنه إذا استمرت هذه الاتجاهات فسيكون لها تأثير سلبي على دور اللجان بوصفها وكالات منفذة. وترى أن سبل حفظ هذا الدور، باعتبارها الأجنحة الإقليمية المعززة لبرنامج وحيد متكامل للأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، يتطلب اهتماما على أعلى المستويات.

٢١٥ - وقدم المستشار الخاص لمديري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاجتماع معلومات عن تطور "تقرير التنمية البشرية". بما في ذلك حالة التقرير لعام ١٩٩٣. ونوقشت ترتيبات إدخال الأبعاد الإقليمية وسينظر فيها بمزيد من التفصيل بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

موعد ومكان عقد الاجتماع القادم للأمناء التنفيذيين

٢١٦ - رحب الأمناء التنفيذيون باعتزام الأمين العام زيادة تعزيز ممارسة عقد اجتماعات للأمناء التنفيذيين.

٢١٧ - ووافق الأمناء التنفيذيون على وجوب عقد أول هذه الاجتماعات عادة بالاقتران مع الدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأنه ينبغي التركيز على المسائل التي تشير اهتمام اللجان الإقليمية والتي يرجح أن تحظى باهتمام كيانات عالمية أخرى، فضلاً عن مسائل التعاون والتنسيق ذات الطبيعة الشاملة للمنظومة بأكملها. ويرأس الأمين العام هذا الاجتماع عادة. ومن شأن حضور رؤساء كيانات أخرى اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن ييسر مشاركتهم في هذا الشأن وستركز الاجتماعات التي تعقد في مقار اللجان الإقليمية على المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للجان الإقليمية.

٢١٨ - وسيعقد الاجتماع القادم للأمناء التنفيذيين خلال الدورة العادية المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد قبل الأمناء التنفيذيون دعوة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعقد الاجتماع المقبل في أديس أبابا في منتصف شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

رابعا - تعزيز دور اللجان الإقليمية لتشجيع التعاون دون إقليمي والأقليمي

٢١٩ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٣/١٩٩٢ بشأن تعزيز دور اللجان الإقليمية، من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣ عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. ويتضمن الفرع الثالث - ألف أعلاه عرضا تفصilia للإجراءات التي اتخذت بالفعل وللخطوات الإضافية التي يتعين تنفيذها. وبما أن هذا الموضوع يشكل البند الرئيسي في جدول أعمال اجتماع الأماء التنفيذيين للجان الإقليمية، قدمت المعلومات المطلوبة في هذا الإطار.

ال موضوع المتصل بالتعاون الأقليمي، ذو
الاهتمام المشترك لدى جميع الأقاليم

٢٢٠ - امثلاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٤/١٩٩٢، قدم الأمانة التنفيذية للجان الأقليمية توصية مشتركة إلى المجلس لتكون موضوع دراسة متعمقة وهي "مساهمات اللجان الأقليمية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية". واستجابة لهذه التوصية فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي طلب في مقرره ٢١٣/١٩٩٣ المعنون "التعاون الأقليمي"، من اللجان الأقليمية أن تدرس في دورتها المقبلة أحكام الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ذات الصلة وأن تقدم إلى المجلس تقارير تتضمن ما توصلت إليه من استنتاجات تتصل بهذا الاستعراض وخططها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينفي أيضاً أن تناح هذه التقارير للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في عام ١٩٩٣ أو على أكثر تقدير في عام ١٩٩٤. ونظراً لجدول اجتماعات اللجان الأقليمية، لن يتسع الامثل للقرار سوى في عام ١٩٩٤. وفي غضون ذلك، لن يعرض على المجلس أي تقرير عن أي موضوع يتصل بالتعاون الأقليمي، ذي اهتمام مشترك لدى جميع الأقاليم كي ينظر فيه بالتفصيل في الدورة الحالية.

- - - - -